جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

المستوى السنة أولى ليسانس

التخصص جذع مشترك

مقياس :الإقتصاد السياسي

محاضرات في الاقتصاد السياسي

من إعداد الدكتور : شيباني فاتح

السنة الجامعية : **2020/2019.**

مقدمة :

يعتبر مقياس الإقتصاد السايسي من المقاييس المهمة في التكوين العلمي لطلبة العلوم السياسي و العلاقات الدولية خاصة بالنسبة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، ولقد هدفت من عرضنا لهذه المطبوعة إفادة الطالب بالمادة العلمية التي تساعده في تقديم بحوثه التي تعرض عليه في حصة الأعمال الموجهة و التي تساعد في تكوينه العلمي.

و لقد عرضت هذه المطبوعة لمختلف المدارس الفكرية و النظريات الإقتصادية، المقدرة في مقياس الإقتصاد السياسي لطلبة سنة أولى علوم السياسية، ابتداءًا من مفهوم الإقتصاد السياسي وصولا إلى ماهية العولمة الإقتصادية.

المحاضرة الأولى

المشكلة الإقتصادية

المحاضرة الأولى : المشكلة الإقتصادية

1- مفهوم عناصر المشكلة الإقتصادية و العناصر المكونة لها :

تعاني كافة الدول العالم من المشكلة الإقتصادية سواء في الدول المتطورة و المتقدمة أو الدول المتخلفة و الفقيرة، على حسب إختلاف درجة تقدم و نمو دول العالم و مدى تقدمها التقني و العلمي و لكي يتم تحديد مفهوم المشكلة الإقتصادية لابد من التعرف على العناصر المكونة لها:

2- عناصر المشكلة الإقتصادية :

تتكون المشكلة الإقتصادية من عنصرين أساسين :

- **الحاجات :**

يهدف النشاط الإقتصادي إلى مقاومة الندرة النسبية للموارد المحدودة عموما فكل فرد من الأفراد المجتمع له حاجات يسعى لإشباعها.

فالحاجة هي شعور بالحرمان يدفع الفرد إلى السعي و العمل على التخلص من هذا الشعور.[1]

و تقسم الحاجات الإقتصادية إلى الحاجات الضرورة و الحاجات الكمالية و الحاجات الفردية و الحاجات الجماعية و الحاجات الحاضرة و الحاجات المستقبلية.

و تتسم الحاجات الإقتصادية بمجموعة من الخصائص التالية :

أنها قابلة للإشباع، و لا نهائية و أنها نسبية.

عنصر الموارد :

إذا اعتبرنا أن المواد هو كل شيء صالح لإشباع الحاجة اللامتنامية للفرد، فإننا ندخل في إشكالية الندرة فالمواد التي تصرف لإشباع هذه الحاجات اللامتنامية، إما أن تكون موزعة توزيعا مكانيا غير متوازن و متكافئ و إما أن تكون نادرة بالأساس.[2] هذا التوزيع اللامتكافئ أو هذه الندرة هي التي تجعل

---

[1] مختار عبد الحكيم طلبة : **مقدمة في المشكلة الإقتصادية، النظم الإقتصادية، بعض جوانب الإقتصاد الكلي، عوامل الإنتاج**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2008، ص ص 1، 2.

[2] المرجع نفسه، ص 5.

المورد إقتصاديا، فالموارد التي توجد بكميات كبيرة تفوق الطلب، كالهواء مثلا تعتبر موارد حرة لا تخلق مشكلة إقتصادية، عكس الموارد النادرة و لهذا يطلق عليها موارد إقتصادية.

و من خلال تحديد عناصر المشكلة الإقتصادية يمكن تعريفها

«المشكلة الإقتصادية تكمن في أن الموارد الموجودة في أي منطقة أو دولة لا يمكنها إشباع جميع الحاجات و بشكل مستمر».

و المشكلة الإقتصادية مربوطة بمشكلة الندرة في الموارد لإشباع الحاجات الإنسانية اللامتنامية، فمقاومة الندرة هو جوهر النشاط الإقتصادي و من أساسيات المشكلة الإقتصادية، سواء تعلق الأمر بأفراد يعيشون بعيدًا عن مناطق التحضر أو كان يتعلق بشخص أو فرد يعيش وسط جماعة.[1]

فباختصار المشكلة الإقتصادية هي مشكلة ندرة الموارد الإقتصادية و هذه المشكلة بدورها تختلق مشكلة أخرى يطلق عليها مشكلة الإختيار بين الموارد للإشباع الحاجة، فالفرد لا يمكن أن يتحصل على جميع الموارد للإشباع الحاجة و لهذا سيختار موردًا دون الآخر.

هذا الإختيار ينتج و يترتب عليه مشكلة التضحية لأن عليه الإختيار بين مورد و آخر ستؤدي إلى التضحية بإحدى الموارد و لهذا فالمشكلة الإقتصادية يمكن تلخيصها في الشكل التالي :

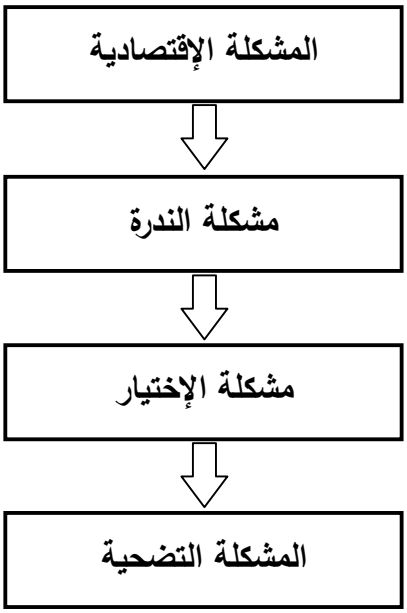

[1] المرجع نفسه، ص 5.

2. مفهوم الماركسية للمشكلة الإقتصادية :

إذا كانت الرأسمالية تعتبر أن المشكلة الإقتصادية هي الندرة النسبية للموارد الطبيعية، الراجع إلى محدوديتها و عدم توفرها في الطبيعة مقابلة تزايد الحاجات الإنسانية و من هنا يخلق اللاتوازن بين الموارد و الحاجة مشكلة فإن الماركسية تعتبر أن المشكلة الإقتصادية تتمثل في التناقص الدائـم و المتواصل بين الشكل و للنظام الذي يتم من خلاله عملية الإنتاج في المجتمع و بين نظام التوزيع[1]، بما يفسر أن الماركسية نظرت إلى المشكلة الإقتصادية في طبيعة الأنظمة الإقتصادية التي خلقت تناقصًا كبيرًا بين النظام الذي يتم فيه كل العمليات الإنتاجية و بين نظام التوزيع الغير عادل الذي لا يراعي كل طبقات المجتمع.

3. مفهوم الإقتصاد الإسلامي للمشكلة الإقتصادية :

يؤكد الكثير من المفكرين الإسلاميين أن المشكلة الإقتصادية لست كما تصورها الفكر الرأسمالي أو الماغركسي أو غيرهما، فهي لا تكمن في قلة الموارد الطبيعية و التي لا تكفي الحاجات الإنسانية المتزايدة و اللامتنامية و لا في التناقض بين قوى الإنتاج و علاقات التوزيع كما تقره الماركسية و إنما المشكلة تكمن في الإنسان نفسه، فالمشكلة إذن ترجع إلى الإنسان نفسه و قصور سلوكه سواء من حيث الإنتاج و الإستهلاك أو من حيث التوزيع، لا يبث بأي صلة بالطبيعة أو أشكال الإنتاج.

و كخلاصة فإن الإقتصاد الإسلامي يرى أن المشكلة الإقتصادية لا تعود إلى الفقراء أو شح الطبيعة من الموارد كما أقر به الإقتصاد الرأسمالي، كما أنها لا ترجع إلى وجود و نشاط الإغنياء لأو التناقص بين قوى الإنتاج و علاقات التوزيع كما ذهب إليه الإقتصاد الإشتراكي بل هي :

1. مشكلة القصور في إستغلال الموارد الطبيعية كما عبرت عنه الآية الكريمة **«و آتاكم من كل ما سألتموه و إن تعدوا نعمة الله لا تحصوها، إن الإنسان لظلوم كفار»**.

2. مشكلة سوء التوزيع قال الله تعالى : **«وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ»**

و قد قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : **«ما جاع فقير إلا بما شبع غني»**[2]

---

[1] أحمد محمد عاشور، **المشكلة الإقتصادية** من موقع : www.alukah.net (أخر زيارة 2019/11/19).

[2] المرجع نفسه نقلا عن : إبن عبد ربه، **العقد الفريد**، لجنة التأليف و الترجمة و النشر، القاهرة، مصر، ص 101.

المحاضرة الثانية

مفهوم الإقتصادي السياسي و علاقته بالعلوم الأخرى

المحاضرة الثانية : مفهوم الإقتصادي السياسي و علاقته بالعلوم الأخرى

أولا : تعريف الإقتصاد السياسي :

يعرف الإقتصادي السياسي على أنه «**نظرية تطور قوانين الإقتصاد القومي و الحياة الإقتصادية القومية، و هذا العلم مثله مثل كافة العلوم المتحدثة عن حياة أمة معينة، يرتبط من جهة بدراسة الفرد، و يمتد من جهة أخرى ليدرس الإنسانية جمعاء**»[1]

مما يعني أن الإقتصاد السياسي هو مجموعة من القوانين التي تنظم العلاقات بين أطراف متعددة في مجال الإنتاج و التوزيع في أشكالها الإجتماعية المتغيرة.

و السؤال الذي يطرح هنا ما هي هذه العلاقات و الأطراف ؟

هذا السؤال يدفعنا إلى البحث عن موضوع الإقتصاد السياسي :

أ- عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان و الطبيعة : ما يفرق بين الإنسان و الحيوان هو أن هذا الأخير يستكين للطبيعة أي أنه يعيش على ما تقدمه له و في حالة بخلها عليه سيؤدي به إلى الإنقراض عكس الإنسان فهو كائن مصارع للطبيعة و متفاعل معها[2] من خلال مجهود واع يسمى العمل.

ب- عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان و الإنسان : لا يقوم الإنسان بالصراع مع الطبيعة لوحده فقط بل في ظل جماعة من الأفراد أي في المجتمع فهو في الواقع لا يستطيع الإستمرارية في العيش إلا من خلال الآخرين و هذا ما يطلق عليه بالعملية المكمل، فأفراد المجتمع يكمل أحدهم الآخر و من ثم فطبيعة عملية الإنتاج هي عملية إجتماعية.

ج- علاقة الفرد بالسلطة : يمارس الأفراد عملية الإنتاج و التوزيع بناءًا على القوانيين التي تسنها الدولة، فالأفراد في العملية الإقتصادية ملزمون بتطبيق النهج الإقتصادي التي تتبناه السلطة في أية دول من دول العالم، فشكل الإنتاج و التوزيع الذي يقوم به الأفراد لا يخرج عن نطاق العلاقة التي تربطهم بالسلطة الحاكم.

---

[1] روزا لوكسمبورغ : **ماهو الإقتصاد السياسي**، ترجمة إبراهيم العريس، دار إبن خلدون، عمان، الأردن، 1980، ص3.

[2] مناور ريح حداد، حازم بدر الخطيب، **مبادئ الإقتصاد الجزئي**، دار الأمل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص ص 20، 21.

هذه العلاقات الثلاث يجب أن تنظم في القوانين

ثانيا : منهج الإقتصاد السياسي.

يعرف المنهج على أنه **«التقصي المنظم باتباع أساليب و مناهج علمية تحدد الحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد إليها»**[1].

أو هو : **«الطريق أو الأسلوب الذي يسلكه الباحث العلمي في تقصيه للحقائق العلمية في أي فرع من فروع المعرفة و في أي ميدان من ميادين العلوم النظرية و العملية»**[2]

و للوصول إلى هذه الحقائق بناءًا على المنهج العلمي يعتمد على مجموعة من الطرق إلى أن أهمها :

1. الطريقة الإستنباطية (الإستنتاجية) :

الإستنباط هو الاستدلال الذي ينتقل من الكل إلى الجزء أو من العام إلى الخاص و العملية الإستنباطية تستند إلى مسلمات أو نظريات لم نستنبط منها ما يمكن أن يتوافق و ينطبق على الجزء محل الدراسة و البحث، فالإستنباط كما يعرفه البروفيسور عمار بوحوش هو عبارة عن مجموعة من العمليات التي تتم على مستوى الذهن بعيدة عن التجريب في الواقع، فالعقل هو من يخبرنا و يبرهن لنا بالتأكيد على أن ما ينطبق على الجزء كون أن الكل مكون من مجموعة أفراد.[3]

2. الطريقة الإستقرائية :

يعد الاستقرار أحد أهم الطرق الإستدلالية، فهو على خلاف الإستنباط، أي هو عملية الإنتقال من الجزء إلى الكل أو من الخاص إلى العام، حيث أنه ينطلق بملاحظة عدد من الحالات أو اصطناعها بوسائل التجربة التي يحوز عليها الباحث و التي بناءًا عليها يبني النتيجة العامة التي توحي بها تلك

---

[1] منهج البحث العلمي من موقع : repository.vobalylon.edu

[2] الرمجع نفسه، و أنظر أيضا : غازي عناية، **منهج البحث العلمي**، محاضرات على طلبة الدراسات العليا، جامعة جرش الأهلية، الأردن، 2007م

[3] عمار بوحوش، محمد ذنيبات، **مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 138.

التجارب و الملاحظات، مما يعني أنه «إستدلال يؤدي إلى نتائج أكبر من مقدماتها على العكس تمامًا من الاستنباط الذي تكون فيه النتيجة دائما مساوية أو أصغر من مقدماتها».[1]

من خلال ما تم ذكره يتضح على أن الظاهرة الإقتصادية لا يمكن تفسيرها بناءً أو إعتمادًا على منهج واحد بحيث أنه لا يمكنه أن يعطي لنا تفسيرًا شاملاً للظاهرة الإقتصادية و التي يتطلب تفسيرها المعرفة و الإطاحة بعدة جوانب و بناءًا على هذا لا يمكن الإعتماد على منهج واحد و لهذا فإن التحرير في الإقتصاد السياسي له فاعل، كون أن الظاهرة الإقتصادية معقدة كما تم ذكره، و كونها ظاهرة يكررها الأفراد باستمرار من خلال ممارستهم لمختلف نشاطاتهم في أضواء و ظروف متفاوتـة و متباينة، «هذه النشاطات البشرية المترابطة فيما بينها و المتكررة لا سبيل إلى إزاحة الستار عنها إلا بطريقة التجريد»[2]

ثالثا : الإقتصاد السياسي و علاقته بالعلوم الأخرى.

إن استقلالية أي علم من حيث الموضوع و المنهج لا يعني البث عدم ارتباطه بالعلوم الأخرى و لا يعني غياب نطاق مشركه بينه و بينهم خاصة في العلوم الإجتماعية التي يعتبر الفرد هو العنصر الفاعل فيها و بناء عليه سنحاول إجاد العلاقة التي تربط بين علم الإقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى :

1. الإقتصاد السياسي و علم السياسة :

إذا كنا قد بدأنا بعلم السياسة في علاقته بعلم الإقتصاد السياسي فإن ذلك راجع إلى درجة ارتباط علم السياسة بعلم الإقتصاد، فالعلاقة التي تربط الفرد بالسلطة في مجال الإقتصاد هي من صميم علم السياسة.

فمجالات إهتمام دراسات الإقتصاد السياسي بالعلاقة بين الحكومة و الإقتصاد هو من يحدد درجة العلاقة بين العلمين، فتاريخيا لم يحدث أن تم الفصل بين الإقتصاد و السياسة، فأغلب النزاعات الداخلية

---

[1] فضيل دليو، **منهجية البحث الإجتماعي بين الإستنباط و الإستقراء**، مجلة الإحياء، العدد 04، 2001، ص ص 266، 167.

[2] رفيقة حروش، **الإقتصاد السياسي**، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، ط1، 2011، ص 32.

أو الخارجية يتم إرجاعها إلى العوامل الإقتصادية، إلا أن القرار الدخول في هذا النزاع أو الحرب يعد قرارًا سياسيا رغم أن المشكلة إقتصادية ناتجة عن الندرة و الرغبة في اشباع الحاجات.[1]

2. الإقتصاد السياسي و علم الإجتماع :

لكي نبين العلاقة بين علم الإقتصاد السياسي و علم الإجتماع يجب أن نعرف علم الإجتماع فهو حسب محمد دويدرا «علم القوانين العامة لتطور المجتمع الإنساني»

و من خلال هذا التعريف نستنتج أن علم الإجتماع يتعلق بالظواهر الإجتماعية في حركتها الكلية.[2] و بالعودة إلى تعريف علم الإقتصاد السياسي نجده يدرس صور الإنتاج و التوزيع في أشكالها الإجتماعية المغيرة **زمانا و مكانًا، فهته الأشكال متغيرة باستمرار، معبرة عن** حياة إجماعية تدخل في نطاق دراسة علم الإجتماع لها كذلك، فهو أي علم الإجتماع «**يقدم للإقتصادي المعلومات الضرورية عن المناخ و الجو الإجتماعي السائد في منطقة معينة و التي تساعده على التحليل و معرفة أسباب المشاكل و طرق حلها**».[3]

و هذا ما يربط بين الإقتصاد السياسي و علم الإجتماع.

3. الإقتصاد السياسي و علم القانون :

يعرف الإقتصاد السياسي على أنه مجموعة القوانين المنظمة لعلاقة الأفراد مع الطبيعة و للعلاقاتهم مع بعضهم البعض و كذا علاقاتهم مع السلطة، من خلال هذا التعريف يتضح جليا العلاقة بين الإقتصاد السياسي و علم القانون فالعلاقة بينهما علاقة وطيدة، فالقانون «يدرس القوانين التي إختارها مجتمع ما لنفسه و ما كانت هذه القوانين سوى ترجمة لواقع البيانات الإقتصادية التي تفرضها على الجميع»[4]

فالقوانين التي تسن قد تفرض النمط الرأسمالي في الحياة الإقتصادية كما يمكنها أن تفرض نمط الإشتراكي، و بالتالي طبيعة النظام الإقتصادي و العلاقات الإقتصادية، محكومة بقوانين.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 34، 35.

[2] إبراهيم بولمكاحل، **سلسلة محاظرات في مقياس مدخل العلم الإقتصاد السياسي**، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 16.

[3] رفيقة حروش، مرجع سابق، ص 34.

[4] براهيم بولمكاحل، مرجع سابق، ص 17.

4. الإقتصاد السياسي و علم التاريخ :

يعتبر التاريخ الرافد الأساسي الذي يعتمد عليه في فهم الظواهر و من بينها علم الإقتصاد و الذي من خلاله يمكن معرفة أنماط الإنتاج و الإستهلاك و التوزيع عبر المحطات التاريخية مما يعطي للباحث الإقتصاد من فهم الأبعاد التطورية لظاهرة إقتصادية.

فعلى سبيل المثال فإن أحد ركائز التحليل الماركسي هو الجدلية التاريخية و الجدلية المادية، أما عن الإقتصاد الرأسمالي فعلم التاريخ يتتبع جميع المراحل السابقة للنظام الرأسمالي.

5. الإقتصاد السياسي و الجغرافيا :

يعرف محمد دويدار الجغرافيا عل أنها دراسة العالم الذي يحيى فيه الفرد كوسيط يمارس فيه نشاطاته، من بينها النشاط الإقتصادي، و بما أن أي نشاط إقتصادي محكوم بالوسط الطبيعي من عدة جوانب فقد يكون الوسط الطبيعي غني بالثروات مما يعطي الإقليم أهمية بالغة لممارسة النشاط الإقتصادي، قد يكون هذا الإقليم فقيرًا بالثروات مما ينعكس سلبًا على مستوى المعيشي للفرد.[1]

فالوسط الجغرافي مهم جدًا في النشاط الإقتصادي هذا ما يوضح العلاقة الوطيدة بين الإقتصاد السياسي والجغرافيا.

6. الإقتصاد السياسي و علم الديمغرافيا :

الديمغرافيا هي دراسة لمجموعة من خصائص السكان،و هي الخصائص المتعلقة بالكم، مثل الكثافة السكانية و التوزيع و النمو و هيكلة السكان، بالإضافة الخصائص التوعية و منها العوامل الإجتماعية، مثل التعليم و كمية الثروة.

كما تعرف الديمغرافيا بأنها الإحصائيات التي تشمل الدخل و المواليد و الوفيات و كل ما من شأنه أن يساهم في توضيح التغيرات البشرية.[2]

---

[1] محمد دويدار، **مبادئ الإقتصاد السياسي**، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981، ص60.

[2] مجد خضر، تعريف الديمغرافيا، www.mawdoo3.com، أخر زيارة (2019/11/21).

هذه المجالات التي تهتم بها علم الديمغرافيا تتداخل بشكل كبير مع علم الإقتصاد السياسي، لأن الديمغرافيا تؤثر بالضرورة على النشاط الإقتصادي الذي يمارسه الأفراد من حيث الكم و الكيف، فهي تؤثر مثلاً في العمالة، و في البطالة و في كمية الإنتاج و الإستهلاك و الإدخار.

المحاضرة الثالثة

أساليب الإنتاج الإجتماعية

أساليب الإنتاج الإجتماعية

ما يميز أسلوب أسلوب إنتاج عن آخر هو طبيعة القوى المنتجة طبيعة و علاقات الإنتاج الإجتماعي السائدة من أفكار و معتقدات و فلسفات و قيم و حتى أنظمة حكم.

و قد عرفت البشرية منذ البدايات الأولى لظهور الجماعات أساليب مختلفة للإنتاج نحاول تلخيصها في :

أولا : أسلوب إنتاج المجمع البدائي (المشاعية البدائية)

أ. وصفه :

يعتبر أول نظام إقتصادي إجماعي عرفته البشرية وجد منذ ألاف السنين و للملاحظة فإنه كان مشتركا بين الشعوب الأرض بأكملها، ففي الفترة التاريخية حياد الإنسان كان الأفراد مهددون بالهلاك في أي لحظة لحداثة خبراته و معارفه في مواجهة قوى الطبيعة، و قد كان الأفراد يعيشون في حالة من التوحش يقتاتون بما توفره الطبيعة و حدها من موارد، و للعلم فإن هذه المرحلة لم يستعمل الإنسان إلا أدوات بسيطة، كالحجر و العصا، و بعد فترة ليست بقصيرة تمكن من تطوير هذه الوسائل و إدخال تحسينات فيها مثل إكتشاف النار التي أصبحت تقيه من البر و وسيلة للدفاع بها عن الحيوانات المفترسة.

ب. طبيعة علاقات الإنتاج :

كانت علاقات الإنتاج في هذا النظام في مستوى منخفض من تطور القوى الإنتاجية و الحالة البدائية لوسائل العمل و التقسيم الطبيعي للعمل حسب الجنس و السن . «**و كان أساس علاقات الإنتاج الملكية المشراكة لوسائل الإنتاج، و في إطار الملكية المشتركة، كانت هناك أيضًا ملكية خاصة للأسلحة و الملابس و الأواني المنزلية و كان الإنتاج يتم جماعيا بواسطة العشائر و كان الناتج يقسم إلى أجزاء متساوية و ستهلك جماعيا**».[1]

[1] الموسوعة الماركسية، مفاهيم و مصطلاحات، نظام المشاعي البدائي، www.marsciste.org، أخر زيارة 2019/11/21.

و للإشارة فإن الإنسان في هذه المرحلة لم يكن يستطيع العمل بمفرده في مواجهة قوى الطبيعة و حماية نفسه من هجمات الحيوانات المفترسة و الجماعات الأخرى[1]

و للإشارة فإن نظام المشاعية البدائية قائم على أساس المساواة و إشراك العنصر المؤنث في العمل و الإنتاج و بهذا ظهر أول تنظيم للعمل بين الجنسين و تخصص كل واحد منهما في همل معين. و قد إستمر الأفراد في تطوير أدوات العمل خاصة المعدنية مما أهل لظهور مجموعة متخصصة في صنع أدوات العمل، اعتبرت هذه المجموعات بمثابة الطبقة الحرفية التي زادت من مستوى الكفاية الإنتاجية مما أد تحقيق فائض أو الزائد في السلعة المنتجة لتلك الجماعة و في مقابل ذلك تؤدي إل نقص في سلع أخرى التي تحتاجها تلك الجماعة، و يفتقر جهازها الإنتاجي عن توفيرها بالقدر الذي يلبي حاجياتها، و في مقابل ذلك توجد جماعة أخرى و نتيجة لظروف طبيعة و جغرافية تخصصت في إنتاج سلعة أخرى و بكميات زائدة عن الحاجة، و هنا تظهر الحاجة إلى التبادل بين الجماعتين أي مبادلة فائض كل جماعة بفائض الأخرى، و هذا بالضبط ما حدث في المجتمع البدائي و أصبحت المبادلة تقوم على أساس تبادل السلع بعضها ببعض أو ما يعرف بنظام المقايضة.[2]

ج. تفسخ المجتمع البدائي :

هناك مجموعة من العوامل ساهمت في تفسيخ المجتمع البدائي منها :

1. تطور القوي الإنتاجية بسرعة كبيرة مما أدى إل الزيادة في وتيرة التقسيم الإجتماعي للعمل.
2. نشأة و تطور التبادل بين المجموعات و ظهور إمكانية التحرر من العمل الجماعي و العمل فرديا نتيجة تطور أدوات العمل.
3. ظهور التفاوت الإقتصادي بين أفراد الجماعات مما أد إلى تفكك الجماعة البدائية «و بدأ الإنتاج الجماعي و التوزيع المتساوي للناتج يقيد القوى الإنتاجية و في المرحلة العليا من التطور النظام المشاعي البدائيتم تقييم كبير للعمل : «**هو الفصل لبن الحرف و الزراعة و سهل هذا الحدوث**

---

[1] المرجع نفسه.

[2] محمد عبد العزيز عجمية و مصطفى رشدي شيخة، **البنوك و العلاقات الإقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ص 11.

إنهيار أكبر في النظام المشاعي البدائي و كانت النتيجة ظهور الفقراء و الأغنياء... و حل محل النظام المشاعي البدائي المجتمعات الطبقية مثل النظام العبودي و الإقطاع»[1]

ثانيا : أسلوب إنتاج المجتمع العبودي.

يعتبر أول مجتمع طبقي نشأ على انقاض النظام المشاعية البدائي، فهذا المجتمع يقوم على أساس الإنقسام الطبقي بين طبقة الأسياد المستغلة للطبقة العبيد أو بعبارة أخرى الإنقسام المجمعي بين طبقة من يملكون و هم الأسياد و بين طبقة من لا يملكون و هم العبيد.

و في هذا النظام أصبح العبيد القوة الإنتاجية.

أ. خصائص أسلوب الإنتاج في المجتمع العبودي :

يتميز أسلوب إنتاج في المجتمع العبودي بالخصائص التالية :

1. الملكية : عرف المجتمع العبودي ظهور لأول مرة في تاريخ البشرية ما يسمى بالملكية الفردية و المطلق لوسائل الإنتاج و المتمثلة في أدوات الإنتاج بكل أشكلها بما فيها إمتلاك الإنسان في صورة عبيد مجرد من أبسط الحقوق إلا أنه أصبح الوسيلة الأساسية للإنتاج و قد تجاوزت المجموعات في هذه المرحلة التاريخية من العمل الضروري أي العمل لإشباع الحاجات إلى العمل من أجل تحقيق الفائض، مما زاد من إكتشاف أدوات جديدة لإنتاج المزيد من الفائض خاصة في الجانب الزراعي.[2]

2. ظهور النقود و إزدهار طبقة التجار :

و يرجع ذلك إلى تطور وسائل العمل و توسع نظام المبادلة، مما خلق مشكلة تقييم المبادلة بمعنى على أي أساس تقييم السلع المبادلة ؟ و ماهي نسبة المبادلة بين السلع المختلفة ؟ و بالتالي كيف يمكن مواجهة معدلات التبادل المختلفة المتعددة بتعدد السلع و التي هي الأخرى تخضع لتقلبات متعددة مرتبطة بتغير خصائص كل سلعة و ممكن بتغير الزمان و المكان.

---

[1] الموسوعة الماركسية، مرجع سبق ذكره.

[2] عبد الله ساقور، **الإقتصاد السياسي**، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر، ص 46 ، و أنظر أيضًا : لوينيسي لطيفة، **محاظرات في الوقائع الإقتصادية**، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، ص 10.

و لتجاوز هذا الإشكال ظهرت النقود كخزان للقيمة و وسيلة للمبادلة.[1] و قد ساهمت النقود بشكل كبير في إزدهار طبقة التجار و ثراءهم.

3. طبقة علاقات الإنتاج :

عبر أفلاطون عن هذه العلاقات في مقولته الشهيرة قائلا :

«الرقيق هو الأداة الحية، في حين أن الأداة هي الرقيق الذي لا حياة فيه». مما يعني أن العبيد كانوا الأداة الرئيسية لإنتاج الخيرات المادية ليس لسد حاجاتهم بل لسد مختلف حاجيات الأسياد و التي هي في تزايد مستمرة.[2]

يمكن إختصار طبيعة علاقات الإنتاج في المجتمع الإقطاعي بالمجتمع الطبقي بين طبقة ملاك وسائل الإنتاج (الأسياد) و طبقة العبيد الذين هم في حد ذاتهم أحد وسائل الإنتاج و بذلك أصبحت علاقات الإنتاج تقوم على أساس استعباد الإنسان للإنسان.

ثالثا : تفسخ النظام العبودي.

هناك مجموعة من العوامل ساهمت في تفسخ هذا النظام يمكن ذكر بعضها :

أ. ثورات العبيد :

كان الأسياد يفضلون إستخدام العبيد كوسيلة رئيسية لإنتاج باعتباره أقل تكلفة مما خلق جو من التوتر بينهم و بين الأسياد، فالرقيق كان يسخر في استصلاح الأراضي الزراعية و استثمارها و غيرها من الأعمال الشاقة و كان يلقي سوء العقاب و أشكال من القهر و الظلم و الهوان، مما أدي بالعبيد للقيام بالعديد من الثروات ضد الأسياد أدت إلى أضعاف الإمبراطوريات و خلق المقدمات لنهيارها.[3] و هذا الإنهيار أدى إلى تفسيخ المجتمع العبودي، و كسر كل علاقات الإنتاج السائدة في هذا المجتمع.

ب. التراجع الإقتصادي :

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 13، 17.

[2] إبراهيم بولمكاحل، **سلسلة محاظرات مقياس مدخل لعلم الإقتصاد السياسي** المحور الثاني، **مفهوم النظم الإقتصادية و لطورها التاريخي**، نقلا عن عبد الله ساقور، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[3] عبد السلام الترمانيني، **الرق، ماضيه و حاضره**، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص ص، 67، 68.

يعود التراجع إلى عدة أسباب و على رأسها ضعف قدرة الأرض الزراعية على الإنتاج بكميات مساوية عما كانت عليه سابقًا أو ما يطلق عليه الإقتصاديون الكلاسيك يتناقص الغلة، و ذلك نتيجة تكثيف الزراعة عليها و نتيجة قطع الغابات و إجمال صرف المياه العنصر الأساسي في الزراعة[1] مما أدى بالإمبراطوريات إلى السقوط.

ج. إحتقار الأسياد و الأحرار للأعمال الحرفية و الفلاحية :

يتحمل العبيد أعباء الأسياد، المواطنون الأحرار، إنتاج ضرورات العيش، فهذه الفئة (العبيد) التي تعمل لكسب قوتها و قوت غيرها لا يجوز لها أن تعد ضمن المواطنين، فالمواطن لا يجب عليه أن يعيش حياة أرباب الآلات و الحرف، كون أن مثل هذه الحياة تحط من قيمة و شرف الإنسان و لا تتفق مع الفضيلة على حد تعبير الفيلسوف اليوناني أرسطو كما أنه لا يجوز إطلاقًا للمواطنين العمل في ميدان الفلاحة و الزراعة لأنهم في حاجة إلى فراغ، فهناك فرق بين أحقية إمتلاك الأرض و العمل فيها حيث أن فلاحة الأرض متروك للعبيد،[2] مما أدى إلى أضعاف الإنتاج و اعتبارهم عالة على المجتمع. مما ساهم في تفسخ المجمع العبودي.

ثالثا : أسلوب إنتاج المجتمع الإقطاعي.

عجلت الغزوات البربرية سقوط الإمبراطوريات بعد ضعفها على أكثر من صعيد، حيث إنهارت السلطة المركزية المجسدة في الإمبراطور و حل مكانه كبار الإقطاعيون أصحاب السلطة و اللذين يعتبرون القادة الكبار للقبائل البربرية التي غزت الإمبراطورية الرومانية و قسمتها إلى قطاعات واسعة من الأراضي، بحيث أصبح كبار ملاك الأراضي يتولون شؤون الحكم في كل مجالات الحياة بما فيها خوض الحروب. أصبح يطلق عليهم السادة الإقطاعيون، فجوهر الإقطاع هو الإرتباط بين التبعية و حيازة الأرض و إذا حاولنا تقديم تعريف لهذا النظام الذي نشأ على انقاض النظام العبودي فممكن تقديم التعريف التالي :

---

[1] محمود محمد الحويري، **رؤية في سقوط الإمبراطورية الرمانية**، دار المعارف، بيروت، لبنان، ص 190.

[2] برتراند راسل، **تاريخ الفلسفة الغربية**، ترجمة زكي نجيب محمود الجنة التأليف و الترجمة و النشر، القاهرة، مصر، 1967، ص 308.

«هو نظام حربي و سياسي و اجتماعي و قضائي كما أنه نظام للحقوق و الواجبات يحكم المجتمع، و هو يوضح و يحدد موقف الفرد و علاقته بما هو أعلى منه و بمن هو أدنى منه، و النظام الإقتصادي فيه يعتمد أساسا على الزراعة و تلك الأرض كان يهبها الإمبراطور للملوك و يمنحها الملوك بدورهم للإشراف و النبلاء، و أولائك لمن دونهم و هكذا إلا أن تصل إلى رقيق الأرض في أدنى السلم الإجتماعي، و يتوارث إستعمال تلك الأراض من الأب إلى إبنه بعد أن يلتزم بأداء واجباته إلى السيد الإقطاعي».

1. خصائص أسلوب الإنتاج في المجتمع الإقطاعي :

أ. يعتبر النشاط الزراعي أهم نشاط إقتصادي وفقًا للعلاقة الطبقية القائمة بين طبقة الأسياد أصحاب الأراضي و طبقة رقيق الأرض.[1]

ب. تمثيل القوى الإنتاجية و التي تشمل أساسًا الأرض و العمل و رأس المال و المهارات التنظيمية في كل من عامل الأرض و العمل.[2]

ج. العلاقات الإجتماعية للإنتاج تدور حول الأراضي و التي أصبحت البلورة المادية للملكية العقارية فهي ترتكز على إقتصاد يغلب عليه الطابع الزراعي، بحيث يعطي حق إستغلال و استعمال هذه الأرض لمن يقومون بالإنتاج الزراعي. أما حق ملكية الأرض فهو للأسياد بمعنى أنهم لا يملكون الحق المطلق على الأرض، فقط يكون لكل منهم حق على ناتج الأرض.[3]

د. الروابط الشخصية : لا يتمتع جزء من العاملين في الأرض بكامل حرية الشخصية، إلا أنهم ليسوا في درجة العبيد و لكنهم أقنان مرتبطون بسيدهم الإقطاعي و بالأرض، حيث تلعب الكنيسة الدور الأساسي في تبرير هذه الروابط و في نشر الأفكار الإقطاعية كونها هي الأخرى تملك نسبة من الأرض مثل الملك و الإقطاعي.[4]

---

[1] لونيسي لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] مختار عبد المجيد طلبة، **مقدمة في المشكلة الإقتصادية، النظم الإقتصادية، بعض جوانب الإقتصاد الكلي، عوامل الإنتاج**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2007، ص 31.

[3] صديقي شفيقة، **محاظرات في تاريخ الوقائع الإقتصادية**، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2016-2017، ص 14.

[4] نفس المرجع، ص 14.

هـ. محدودية دور و أهمية السوق في الحياة الإقتصادية : على الرغم من تزايد أهميتها بمرور السنين، فالجماهير الريفية كانت تنتج للإكتفاء الذاتي و تسلم جزءًا من الإنتاج إلى الملوك و السادة، فالمزارعون كانوا يقتسمون المحصول مع الملاك أو الأسياد أو المستأجرين و رجال الكنيسة، و لكن مهما كانت العلاقة بين العمال و الأسياد سواء كانت إلزامية أو كراهية، فإن المنتجات و الخدمات كانت تسلم و لا تباع، و بتعبير أخر لم تكن هناك تجارة أو سوق من نمط العلاقات اليومية، و إنما سوق محدودة تلبي رغبات الإقطاعيين يقوم على تحقيقها تجار و يجري إشباعها بالشراء من الحرفيين.[1]

2. تفسخ أسلوب الإنتاج الإقطاعي :

دام النظام الإقطاعي في أوربا و خاصة العربية منها قرابة 10 قرون أي 1000 سنة، مثله مثل نظام مشاعية و نظام المجتمع العبودي، و رغم أن مبدأ الحيازة و تبعية كان أساس هذا النظام إلى أن علاقات الإنتاج الذي عرفها تفسخت لعدة أسباب نذكر منها :[2]

1- ظهور طبقة التجار و بداية تأثير التجارة : تعتبر التجارة قوة خارجية خارج إطار النظام الإقطاعي و التي مع مرور الزمن حولت الإنتاج الإقطاعي من إنتاج من أجل الإستهلاك المباشر و إشباع الحاجة إلى إنتاج من السوق. أي من أجل المبادلة، فالتجارة ساهمت في ظهور قيمة المبادلة كواقع إقتصادي أدى إلى السعي لجلب السلع ليس من أجل استهلاكها و إشباع الحاجات اليومية و إنما من أجل حيازة النقود.

2- بدائية الأساليب الفنية الزراعية أو كذا إفتقار الإقطاع للتنظيم الإداري، كما أن تقسيم العمل كان متخلفًا، بالإضافة إلى عدم الفصل بين الإنتاج و الإستهلاك، و صعوبة تقدير تكلفة الإنتاج.

3- نمو و ازدهار المدن كمراكز تجارية داخل الإقطاعات، و ظهور الدولة القومية و انتعاشها تجاريا مما دفع بكبار الإقطاعيين بالإنتقال للمدن لممارسة النشاط التجاري، بالإضافة إلى بروز و تطور النشاط الحرفي داخل المدن.

4- هجرة و نزوح الأقنان نتيجة زيادة الضغط عليهم إلى المدن و ترك العمل في الأرض الزراعية.

---

[1] مختار عبد المجيد طلبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

[2] لونيسي لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

5- عجز النظام الإقطاعي كنظام إنتاجي عن تلبية حاجات الطبقة الحاكمة لمزيد من الدخل يسبب مواجهة الحروب و أعمال السلب و التباهي لإظهار مظاهر الترف و البذخ

المحاضرة الرابعة

المدرسة التجارية كمقدمات لميلاد الرأسمالية.

المدرسة التجارية كمقدمات لميلاد الرأسمالية.

شهدت أوروبا في الفترة الممتدة ما بين القرن الخامس عشر و الثامن عشر ظهور تيار إقتصادي جديد يطلق عليه التيار أو المذهب التجاري و قد عرفت بداية القرن الخامس عشر عدة تحولات أدت إلى إنهيار النظام الإقطاعي، و ظهور تيار جديد عرف بالتيار التجاري أو المركنتيلي.

أولا : عوامل ظهور المنهج التجاري.

تجمعت عوامل عديدة أدت بهذا التيار إلى البروز يمكن تلخيصها :

1- إنهيار الإقطاع و ما رافقه من هجرة الأقنان من الأراضي الزراعية إلى المدن مما ساعد على إزدهار التجارة و التبادلات، و خروج الجتمع الأروبي من عهد النظام الإقطاعي المعلق الذي يقوم على الإنتاج للإستهلاك الذاتي إلى نظام السوق الذي يقوم على الإنتاج للمبادلة و التداول، حيث تم الفصل بين المنتج و المستهلك و ظهور التاجر بإعتباره وسيطًا بين عملية الإنتاج و التوزيع.[1] «**و هذا ما أعطى الأمية لرؤوس الأموال كصورة جديدة لتراكم الثورة القومية بعد أن كانت متمثلة أساسًا في الأراضي الزراعية و قد ساعد على التراكم الرأسمالي إختراع النقود كوحدة لمختلف القيم الإقتصادية، فالنقود هي التي أضفت مرونة كبيرة على المعاملات و سهلت إنتقال الأموال و ساهمت في إزدهار التجارة و في تعميم العمل و التخصص**»[2]

2- ظهور سلطة الدولة القومية :

ظهرت الدولة كتنظيم سياسي و إقتصادي و أداة لحماية الطبقة التجارية و الحرفية الصاعدة، من الإقطاعين الذين كانوا يفرضون عليهم ضرائب مقابل السماح لهم بالمرور لممارسة التجارة على أراضيهم، فالعامل المادي (رؤوس الأموال) هو المحرك الأساسي و الدافع الحقيقي للتقدم و التطور، فالواقع الإقتصادي للشعوب هو الذي يرسم واقعه السياسي و الإجتماعي.[3]

---

[1] مخطار عبد الحكيم طلبة، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[2] مخطار عبد الحكيم طلبة، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[3] مهدي محفوظ، **اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع (مجلة)، بيروت، لبنان، 2007، ص 254.

3- الكشوفات الجغرافية :

أدت حركة الكشف الأولى إلى نتائج لم تكن متوقعة، فاكتشاف القارة الأمريكية و رأس الرجاء الصالح و السواحل الجنوبية الشرقية و الغربية للقارة الإفريقية ولد الرغبة في تحقيق الربح التجاري للحصول على الذهب و الفضة، حيث أتاحت هذه الكشوفات مجالاً واسعًا لهذا النوع من الكسب.[1]و هذا ما شجع على ظهور ثورة نقدية بسبب إنتاج كميات هائلة من الذهب في هذه المناطق من العالم، و الذي ساعد على إثراء الطبقة التجارية و التي أصبح يطلق عليها الطبقة البرجوازيـة و مكنتهم من تمويل مشاريع عدة.[2]

4- الإصلاحات الدينية التي عرفتها أوروبا :

لقد كان التيار البروتستانتي الإصلاحي دور كبير في التخلص من الذهنيات و المعتقدات السابقة الموسومة بالإنهزامية و الإستسلامية و التي تعتبر أن سعادة الفرد تكمن في تقشفه و عفافه المادي، و عدم الجري وراء الأرباح لأن السعادة لن تتحقق على الأرض و إنما تتحقق في عالم آخر هذه الأفكار استطاع التيار البروتستانتي أن يتخلص منها و يجعل من الأرباح علامة رضا و العمل عنصرًا مقدسًا، مما شجع عن التجارة.[3]

5- تزايد نمو عدد السكان خاصة في المدن رافقه زيادة في الإنتاج مما ساعد على تشجيع و انتشار النشاط التجاري.[4]

ثانيا : أهم أفكار و مبادئ المركنتيلية.

تبنى رواد المدرسة التجارية مجموعة من المبادئ و الأفكار يمكن تلخيصها :

---

[1] أسامة عكنان، **إعصار الخليج، رياح الخليج تهب على مستقبل العالم، دراسة تحليلية في حتمية المنازلة الكبرى**، شركة الشهاب، الجزائر، ص 14.

[2] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[3] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[4] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 78.

1- الثروة مصدر للقيمة :

الثروة هي أهم ما يحقق قوة الدولة، و تعرف على أنها مقدار ما يملكه البلد من المعدن النفيس المتمثل في الذهب و الفضة و بقية المعادن النفيسة، فهذه المعادن أساس ثروة و قوة الدولة، و لهذا على كل دولة السعي بكل الوسائل للحصول عليها بأكبر قدر ممكن.[1] و باختصار يعتقد التجاريون أن المعادن النفيسة مصدر للثروة و مخزن للقيمة.

2- ثبات حجم الثروة :

يعتقد رواد المدرسة التجارية أن الثروة الكلية في الكرة الأرضية ثابتة و ينجر عن هذا الثبات في الحجم أن كل ما تكتسبه الدولة من هذه الثروة المتمثلة في المعادن النفيسة إنما يكون على حساب فقدانه من دولة أخرى، و هذا ما يفسر الطابع الوطني و العدائي لتعاليمهم، لأن ثراء أي بلد لا يكون إلا على حساب البلدان الأخرى.[2]

3- الموقف السلبي تجاه المنافسة :

يشجع التجاريون على الإحتكار و التحكم في الأسعار و المنتجات، و بالتالي فإن لهم موقف سلبي من المنافسة بين الدول، لأن هذه المنافسة تقلل من حضوض الدولة في الحصول على المعادن النفيسة.[3] و لهذا فإن الدولة تسعى دائما إلى تحقيق فائض في ميزان التجاري، و لن يتم لذلك إلا من خلال استغلال مناجم و الإهتمام بالتجارة الخارجية من أجل تحقيق فائض في الميزان التجاري و هذا بزيادة الصادرات و التقليل من الواردات.[4]

---

[1] صديقي شفيقة، مرجع سابق، ص ص 24-25.

[2] صديقي شفيقة، مرجع سابق، ص ص 24-25.

[3] مختار عبد الحكيم طلبة، مرجع سابق، ص 36.

[4] رفيقة حاروش، مرجع سبق ذكره، ص 84.

4- تدخل الدولة في النشاط التجاري لاحتفاظ بالمعادن النفيسة :

لكي يتعين على الدولة الإحتفاظ بالمعادن النفيسة و اقتناء أكبر قدر ممكن منها لزيادة قوتها وجب عليها التدخل في النشاط التجاري و تحديدا في التجارة الخارجية بغية تحقيق فائض في الميزان التجاري و ذلك بالإجراءات التالية :[1]

- تشجيع الصادرات و عرقلة الواردات و ذلك بفرض ضرائب جمركية عليها.
- تطوير الصناعات الوطنية للتحرر من التبعية للدول الأخرى.
- إستغلال المناجم المتواجدة في المستعمرات أحسن استغلال.
- صناعة و تشييد السفن و تطوير الحركة البحرية لنقل السلع المصدرة.

5- تشجيع النمو الديمغرافي :

اعتقد التجاريون أن الزيادة السكانية تزيد من اليد العاملة و زيادة تعداد الجيوش، فالبنسبة لليد العاملة، فإن الزيادة في عدد السكان سيساعد في الحصول على اليد العاملة الرخيصة، مما يزيد من النمو و يساعد على تجميع الثروة. أما بخصوص زيادة تعداد الجيوش، فإنها تساعد على الحركة الإستعمارية للحصول على أكبر قدر من المناجم و بالتالي زيادة في قوة الدولة.[2]

ثالثا : خصائص المدرسة التجارية.

من خلال التطرق إلى مبادئ المدرسة التجارية يمكن استنتاج الخصائص التالية :

1- مدرسة نقدية كون أن المعادن النفيسة تعتبر عماد الثروة و النقود هي مستودع للقيمة.

2- المدرسة التجارية مدرسة وطنية لأن جل أفكار المدرسة إنصبت على رعاية المصلحة الوطنية للدولة قبل مصالح مواطنيها.

3- مدرسة تدعو إلى تدخل الدولة لتحقيق المصلحة العامة لمواطني الدولةخاصة في الجانب الإقتصادي.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص 84.

[2] المرجع نفسه، ص 84.

[3] خالد سعيد البحيصي، **التطور في تاريخ الفكر الإقتصادي**، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 12.

رابعا : السياسات الإقتصادية لأهم الدول الدول الأوروبية في عصر لتجاريين.

1- السياسة التجارية الإسبانية (السياسة المعدنية) :

يطلق مصطلح الإستعمار التقليدي على كل من البرتغال و إسبانيا، حيث استطاع الحصول على كميات كبيرة من الذهب القادم من مستعمراتها في أمريكا الجنوبية.

و قد تم إطلاق تسمية السياسية المعدنية كونها قامت على أساس الحصول على المعدن النفيس خاصة الذهب و الفضة من مناجم المستعمرات بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال التجارة الدولية.[1]

و في مقابل ذلك حظر و منع تقدير الذهب و الفضة منعًا مطلقًا و العمل على زادته من خلال سياسة الرقابة المباشرة على عمليات التصدير و الإستراد.[2]

و قد طبقت إسبانيا الإجراءات التالية :

أ. إجبار السفن الإسبانية التي تنقل السلع للتصدير بإعادة قيمتها بالذهب و الفضة إلى داخل المملكة الإسبانية، أي رفض مقايضة سلعة بسلع أخرى.

ب. منع التجارة الأجانب الذين يمارسون مهنة البيع داخل أراضي إسبانيا من إخراج ثمنها نقدًا لأن هذه العملة ستساعد على خروج المعادن النفيسة خارج الدولة.

ج. السماح بخروج المعادن النفيسة لبعض الاستثناءات لتسديد دون الملك.[3]

2- السياسة التجارية الفرنسية :

يطلق على السياسة التجارية الفرنسية بالسياسة الصناعية، و التي تنسب إلى الوزير الفرنسي كولبير و الذي خاول تطبيقها في فرنسيا رغبة في الحصول على المعادن النفيسة.

تمحورت السياسة التجارية الفرنسية في الرغبة لزيادة الصادرات و التقليل من الواردات، شريطة أن يكون هذه الصادرات من السلع الصناعية و ليس من المنتجات الفلاحية، لأن قيمة المنتجات الصناعية

---

[1] خالد سعيد البحيصي، نفس المرجع، ص 12.

[2] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص 88.

[3] رفيقة حاروش، مرجع سبق ذكره، ص 85.

أكبر و لأنها صعبة الإنتاج في الدول الأخرى مما يزيد الطلب عليها، إضافة إلى كونها لا تخضع لتقلبات العوامل الطبيعية كما هو الحال مع المنتوجات الزراعية.[1]

3- السياسة التجارية الإنجليزية :

يطلق على هذه السياسة بالسياسة التجارية لأنها تعتمد على تشجيع المبادلات التجارية الدولية للحصول على الذهب و الفضية و غيرها من المعادن النفيسة.

ساهمت العوامل الجغرافية لبريطانيا في انتهاج هذه السياسة، لأنها دولة محاطة بالمياه من كل جانب مما يساعدها على تحريك أسطولها البحري لهدف التبادل التجاري، فقد كانت بريطانيا تنقل بعض السلع و البضائع للدول الأخرى مقابل حصولها على الذهب و الفضة، و على العكس من فرنسا، فإن بريطانيا أهملت الصناعات الوطنية، و اهتمت فقط بالتجارة الخارجية.

خامسا : السياسات التي نادت بها المدرسة التجارية لتحقيق ميزان تجاري رابح.

مر الفكر المركنتيلي بثلاث مراحل أساسية من حيث السياسات المنتهجة لتحقيق ميزان تجاري رابح يمكن ذكرها[2] :

أ- المرحلة الأولى :

سادت في هذه المرحلة السياسة المعدنية و التي تؤكد على منح و حظر تصدير المعادن النفيسة في شكل أو صورة و العمل على زيادة رصيد الدولة من هذه المعادن النفيسة، و أحسن آلية لتحقيق ذلك هو الرقابة المباشرة على كل العمليات المتعلقة بالإستراد و التصدير.

---

[1] المرجع نفسه، ص 85، نقلا عن مدحت القريشي، **تطور الفكر الإقتصادي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص 87.

[2] وليد عابي : **حماية البيئة و تحرير التجارة الخاريجية في إطار المنظمة العالية للتجارة، دراسة حالة، الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 11.

ب- المرحلة الثانية :

تنازلت الدولة عن مبدأ الرقابة المباشرة في عملية التصدير و الإستراد على حدى، حيث إكتفت فقط بالرقابة المباشرة على مجموعة المعاملات التجارية مع كل دولة على حدى للتأكد من تحقيق الربح في الميزان التجاري.

ج- المرحلة الثالثة :

في هذه المرحلة تبنت الدولة المفهوم الحديث للميزان التجاري، حيث لم يعد هناك أي مبرر لتحقيق ميزان تجاري رابح مع كل دولة على حدى حيث يكون للدولة الميزان التجاري العام إيجابيا، و إنما يكفي أن تكون مجموع قيمة الصادرات أكبر من مجموع قيمة الواردات بغض النظر عن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية.

سادسا : إيجابيات و سلبيات الفكر التجاري.[1]

1- **الإيجابيات :** هناك مجموع من الجوانب الإيجابية في الفكر التجاري يمكن ذكرها.

أ- الإنتقال من النظام الإقطاعي المغلق إلى القطاع التجاري المنفتح على التجارة الدولية و على الأسواق التجارية، كما تخلص الفكر الإقتصادي من القيود الدينية التي سادت في عهد الإقطاع مما أضعف من سلطة الكنيسة.

ب- الإنتقال من التبادل العيني إلى التبادل النقدي، مما ساعد على توفير رؤوس الأموال و إنشاء البنوك.

ج- ساهم الفكر التجاري في إعطاء الصناعة الأولوية على حساب الزراعة التي كانت هي الأساس في عهد الإقطاع.

2- السلبيات :

أ- حددت المدرسة الماركنتلية قوة الدولة بما تمتلكه من معادن نفيسة،متجاهلة جميع العوامل الإقتصادية الاخرى في حين أن قوة الدولة لا تتحدد فقط بهذان العنصران رغم أهميتها.

---

[1] محمد خنوش، **الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، دار قرطبة للنشر و التوزيع، باب الزوار، الجزائر، ط1، 2015، ص 42.

ب- اضمحلال و تراجع القطاع الحرفي نتيجة الإهتمام بالتجارة.

ج- ضعف التحليل : بحيث لا يمكن إعتبار هذا التيار الفكري مذهب مثل المذاهب الإقتصادية المعاصرة، نظرًا لضعف و سطحية تحليله للمعاملات الإقتصادية.

د- عدم وضوح الرؤية بخصوص العلاقة بين القيمة و الربح.

المحاضرة الخامسة

المدرسة الطبيعية (الفزيوقراطية)

المدرسة الطبيعية (الفزيوقراطية)

يعتبر عمومًا أن الإقتصاد كعلم يرجع إلى أفكار الفزيوقراطيون بحيث أنهم وفروا و لأول مخطط مفاهيميا يعبرون فيه عن الدورة الإقتصادية التي تعرفها طبقيات المجمع، بالإضافة إلى دعوتهم للحرية الإقتصادية و إبعاد الدولة عن أي شكل من أشكال التدخل.

أولا : مفهوم المدرسة الفريوقراطية و أهم روادها.

1. تعريف المدرسة الفريوقراطية :

الفريوقراطية عبارة عن مذهب نشأ في فنسا في القرن الثامن عشر على يد المفكر فرنسوا كنيه، و قد استندت المدرسة الفريوقراطية في تحليلها على التدفقات بدل من الكميات.[1] حيث استطاع مفكروا هذه المدرسة من تأسيسها بأسلوب مختلف معايير عن أفكار التجاريين و كما أعطت مفهوم مغاير و حديث للثروة، كما أنها كانت تنادي بالرجوع إلى الطبيعة و تطبيق القانون الطبيعي بدلاً من القوانين الوضعية.[2]

و قد كان الإلتزام الأساسي للفريوقراطيين هو تجاه هذا المفهوم (القانون الطبيعي)، لأنه على حسب ظنهم هو من كان يحكم السلوك الإقتصادي و الإجتماعي.[3]

2. دوافع قيام المذهب الفريوقراطي في فرنسا :

هناك مجموعة من الدوافع أدت بهذا التيار للظهور في فرنسا قبل غيرها :

أ- نجاح سياسة التجاريين في تحقيق النمو الإقتصادي في فرنسا : حيث فشلت السياسة الإقتصادية التي رسمها كولبيرت المبنية على الصناعة و التهميش الشبه كلي للزراعة، فعلى المستوى الإقتصادي «خرج النشاط الزراعي على الإنتاج و بقي له دور هامشي (الحاجة المحلية) و وقع ضحية متعمدة من كولبيرت

---

[1] جعفر طالب أحمد الخز علي: **تاريخ الفكر الإقتصادي (دراسة تحليلية للأفكار الإقتصادية عبر الحقب الزمنية)** دار الدكتور للعلوم الإدارية و الإقتصادية، بغداد، العراق، ط2، ص 179.

[2] جعفر طالب أحمد الخز علي: نفس المرجع، ص 179.

[3] جوان كينت جالبريت : **تاريخ الفكر الإقتصادي، الماضي صورة الحاضر**، ترجمة أحمد فؤاد بلبح عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص 83.

لحساب الصناعة ثم لم تطبق النظم لتسيير التجارة و الصناعة كما ينبغي و بهذا الأمر يمكن القول تقليص النشاط الزراعي بشكل مفتعل، و وقع ضحية متعمدة لحساب الصناعة»[1]

ب- إقتصار تداول الحبوب على التجارة الداخلية فقط أي بين المدن في الداخل مما أدى إلى إنخفاض سعر المنتجات الزراعية و إهمال قطاعات واسعة من الأراضي الزراعية رافقها عرقلة هجرة الفلاحين نحو المدن مما دفع إلى أصوات مطالبة بالإصلاح.[2]

ج- حركة التوتر التي عرفتها القارة الأروبية و التي ساعدت على ظهور خيارات فكرية و فلسفية و إقتصادية جديدة مغايرة تمامًا لأفكار و معتقدات العصر الإقطاعي الذي عرفته القارة هذه الحركة الفكرية و الفلسفية الجديدة ساهمت بشكل كبير في تطوير العلوم الطبيعية و الإجتماعية، توجت ببناء نظريات إجتماعية و إبعاد الأفكار الميتافيزقية و اللاهونية القديمة التي صبغت عصر الإقطاع، و التي فرح فلاسفة عصر التنوير بها و لم ينزعجوا لفقدانها فقد : «**إنهارت القيم القديمة، هذا أمر غير مأسوف عليه، لنضع لأنفسنا قيما جديدة أخرى غير القيم الميتافيزقية**»[3] مما أعطى لأفكار الإقتصادية **فرصة للخروج من معتقدات الماضي.**

3- أهم رواد المدرسة الفيزيوقراطية :

أفكار المدرسة الفزيوقراطية مرتبطة بموقف مشترك مرتبطة بالفرد، إلا أن ثلاثة من مفكري هذه المدرسة كان لهم تفوق واضح و جلي:

أ- فرانسواكينيه (1694 – 1774) [4]:

يعتبر فرانسوا كينيه (Francois Quesnary) زعيم المدرسة الفزيوقراطية، بدأ إهتمامه بعلم الإقتصاد في سن الثانية و الستين (62 سنة)، و في ذلك السن كان يعتبر من أشهر الأطباء في فرنسا، و قد تقلد منصب سكرتير أكاديمية الجراحة في باريس، مما رفع مرتبته سياسيًا و إجتماعيًا، و قد أصبحفي سنة 1749 الطبيب الشخصي للسيدة جين أنطوانيت بواسون ماركيزدي بومبا دورو التي تعرف

---

[1] جعفر طالب أحمد الخزعلي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] محمد الشيخ و ياسر الطائري، **مقاربات في الحداثة و ما بعد الحداثة**، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1996، ص ص 13-14.

[3] محمد الشيخ و ياسر الطائري، المرجع نفسه، ص ص 13-14.

[4] جون كينيث جالبرت، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-63.

باسم مدام دي نومبا دور، و منذ ذلك الوقت عاش في قصر فرساي حيث شغل سنة 1755 منصب طبيب لويس الخامس عشر نفسه.

ب- روبير جاك تورجو (1728-1781) :[1]

يعتبر روبير جاك تورجو (Anne Robert Jacques Turgot) من الإقتصاديين اللذين لم يتنكروا من أصحاب النزعة التجارية خاصة و أنه إبن تاجر غني، و قد اعتبر من أكبر المدافعين عن مصلحة التجار، تحولت إليه الأنظار عندما كان عمدة لميناء ليموج، لإشارة تعتبر هذه المقاطعة أفقر مقاطعات فرنسا، و بناءً على فقر المنطقة قام بمجموعة من الإصلاحات هدفت إلى تشجيع الزراعة، و دعم التجارة المحلية، و تحسين وسائل و طرق المواصلات و الحد من المظالم الضريبية.

تم تعيينه نة 1774 مراقبا للحسابات وزيرًا للمالية من قبل الملك لويس السادس عشر، إلا أنه عزل من هذين المنصبين نتيجة السياسات التي فرضها، منها تأييده للتقشف في المصروفات الملكية و غيرها من المصروفات العامة، و للإصلاح الضريبي و التجارة الحرة في الجنوب داخل فرنسا، و إلغاء الوظائف العامة التي يحصل أصحابها على أجور و مرتبات دون عمل مقابل. من ثم عاد إلى الاهتمام بالفكر الإقتصادي و دراته الظواهر الإقتصادية.

ج- بيير صمويل ديبون دي نيمور (1739-1817) :

يعتبر بيير صمويل دي نيمور : Pierre Samuel du Pont Nemours كاتب و مفكر اقتصادي فريوقراطي و مسؤول حكومي فرنسي، قام بعد توليه رئاسة تحرير مجلة متخصصة في زراعة و الكتابة في مواضع سياسية، بتجميع بعض أعمال فرنسوا كينية تحت عنوان الفزيوقراطية، «و الذي من الواضح أنه جاء منه الإسم الذي أصبح يعرف به هو و زملاؤه»[2]

اختبأ دي نيمور خلال الثورة الفرنسية لفترة بسبب الشكوك في اتجاهاته التي وصفت على أنها معادية للثورة، و قد هاجر إل الولايات المتحدة الأمريكية عام 1802.

---

[1] جون كينيت جالبرت، مرجع سبق ذكره، ص 61-63

[2] المرجع نفسه، ص 63.

و إذا تم تركيزها على هؤلاء الثلاث من المفكرين الفزيوقراطيين فهذا لا يعني إجمال المفكرين الآخرين، و للإشارة فإن جميعهم يعتبرون من الأوائل من طالبوا بالحرية الإقتصادية و عدم تدخل الدولة في إطار نظام الملكية.

ثانيا : مبادئ و منطلقات المذهب الفزيوقراطي :

يقوم المذهب الفزيوقراطي على مجموعة من الأفكار يمكن تلخيصها في :

1- الحرية الإقتصادية مستمدة من نظام الطبيعي :

اعتقد الطبيعيون أن الظواهر الإقتصادية مثلها مثل أي ظواهر طبيعية أو اجتماعية تخضع لقوانيين طبيعة بعيدة عن تدخل الإنسان في وضعها أو إيجادها، و اعتبروا النظام الطبيعي نظاما مثاليا يحقق بين المصالح المختلفة في المجتمع، و هو مكون حسبهم من مجموعة الأنظمة التي بواسطتها يتحقق الرخاء و الرّفاهية للأفراد و يساعد على تطوير الزراعة.

و يستند النظام الطبيعي إلى فكرة الملكية، مما يستوجب ضرورة احترامها باعتبارها جزء من النظام الطبيعي و هي تشمل على :[1]

أ- **الملكية الشخصية :** و تعني حق الفرد في استغلال و توظيف ملكاته الذهنية و العضلية و الحصول على مقابل إنتاجه، المعنى الحق في الحرية.

ب- **الملكية المنقولة :** و هي حق الأفراد في ملكية ثمرة جهودهم و عملهم.

ت- **الملكية العقارية :** تتعلق الملكية العقارية بملكية الأراضي الزراعية و الفلاحية.

مما سبق يمكن استنتاج أن النظام الطبيعي مبني على أساس :[2]

1. حق الأفراد في الملكية الخاصة و في الحرية و العيش في آمان.
2. النشاط الزراعي أساس أية عملية إنتاجية.

---

[1] حارم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط1، 1995، ص ص 48-49.

[2] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 96.

2- الأرض مصدر القيمة : (مصدر الثروة)

يرى الفزيوقراطيون أن مصدر الثروة هي الأرض حيث يعتبرون أن الثروة تتمثل في «الأموال اللازمة للحياة و لتجدد الإنتاج النوي لهذه الأموال»[1]

فالثروة بهذا المفهوم معناها «المنتجات فيما يلزم منها لمعيشة أفراد المجتمع و ما يلزم فيها لضمان إستمرار الإنتاج في الفترات الإنتاجية المقبلة، هذه الثروة تنتج في مجال الإنتاج لا مجال التبادل»[2]

و مما يعني أن الإنتاج عند الطبيعيين يتمثل في كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدًا و ذلك بأن يضيف مقدار من السلع و المواد أكثر من تلك التي استخدمت في علبة الإنتاج.[3]

و لتوضيح أكثر فإن الناتج الصافي يعني أن الثروة كلها تنشأ في الزراعة بعيدة عن الصناعة و التجارة أو حرفة أخرى، فالتجار لا يضيفون شيء كونهم يشترون و يبيعون السلعة نفسها و نفس الشيء ينطبق على الصناعة، فما هي إلا تحويل مادة من شكل إلى آخر لا تضيف شيء جديدًا[4]

هذا بالإضافة إلى أن الصناعة خاصة التحويلية كانت رهينة مصدرها الزراعي و كمية تواجد السلع الزراعية، فعلى سبيل المثال من أجل زيادة عدد الإسكافيين لابد أولا أن تكون هناك زيادة في عدد جلود الأبقار، فمن الزراعة تأتي كل زيادة في الثروة و لا يأتي من قطاعات العمل الأخرى.

و باختصار فإن : «الزراعة هي مصدر كالثروة الدولة و ثروة كل المواطنين»[5]

و أما بخصوص عوامل الإنتاج فإن الفزيوقراطيين يقسموها إلى ثلاث عوامل رئيسية :[6]

1. **الأرض :** و هي أساس و مصدر الثروة.
2. **العمل :** و هو استغلال العامل لأرض التي تعطي إنتاج صافي.

---

[1] محمد خنوش، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] محمد خنوش، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[3] صديقي شفيقة، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[4] أنطوان أيوب، **دروس في الإقتصاد السياسي**، مدرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، ج1، ط1، 1965، ص 134.

[5] جون كينيت جالبرت، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[6] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 96-97.

3. **رؤوس الأموال :** يعتبر الفزيوقراطيون أن إنتاجية رأس المال لا تكون إلا على شكل رؤوس أموال عقارية يستثمرها المنتجون.

ثالثا : الهيكل الطبقي الفزيوقراطي.

يرتبط الهيكل الطبقي الفزيوقراطيون ارتباطا وثيقًا بفكرة الناتج الصافي الذي أقره الفزيوقراطيون فبنية هذا الهيكل مكونة من الطبقات التالية :

1- طبقة أصحاب الأرض أو الملاك : فهم اللذين يوجهون و يشرفون على الإنتاج الزراعي، و إليهم كان يؤول الجانب الأساسي من الناتج الصافي، و عليهم كانت تقع المسؤوليات الإجتماعية و السياسية للجماعة و للدولة.

2- الطبقة المنتجة : و هي الطبقة التي يقوم أعضاؤها بممارسة العمل الزراعي بهذه الطبقة هي المسؤولة على خلق الناتج الصافي أساس أي نشاط زراعي.

3- طبقة التجار و الحرفيون و الصناعيون : و هي الطبقة الغير منتجة بمعنى أنها لا تخلق الناتج الصافي و من ثم لا تزيد في الثروة.[1]

و بالتالي فإن هذا الهيكل الطبقي هو ما يفسر دفاع الفزيوقراطيين عن الزراعة و سلطة أصحاب الأراضي.

رابعا : الجدول الإقتصادي و مبدأ دوران الثروة و توزيع الدخل.

أ- نظرية الناتج الصافي :

أبعد الفزيوقراطيون فكرة المعادن النفسية عكس التجاريون الذين اعتبروا أن مصدر القيمة يكمن فيما تملكه الدولة من هذه المعادن، فالنقود حسب الفزيقراطيين ليست إلا ثروة عقيمة فالثورة عندهم هي:

«مجموعة القيم التي يمكن استهلاكها عند الرغبة دون إفقار لمصدرها»[2]

---

[1] جون كينيث جالبرت، مرجع سبق ذكره، ص 65. و أنظرأيضًا حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[2] د. حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

و بهذا فالنشاط الوحيد المنتج هو الزراعة و أن غير ذلك مجرد تحويل عقيم لصورة المادة و جميع أنواع النشاطات الأخرى الخارجة عن النشاط الزراعي عاجزة عن خلق و إعطاء قيمة جديدة، فالزراعة هي النشاط الوحيد الذي يمنح الإنسان أكثر مما يحصل عليه، بمعنى أنها النشاط الوحيد الذي يقدر على خلق الناتج الصافي و السبب في تمييز النشاط الزراعي عن غيره من صور الإنتاج هو :

«أن الزراعة هبة من الطبيعة و يؤدي تضافر جهد الإنسان مع عمل الطبيعة إلى نشوء قيمة جديدة لم تكن موجودة و هي الناتج الصافي»[1]

ب- مبدأ دوران الثروة و توزيع الدخل :

استخدم الطبيعيون الجدول الإقتصادي ليبينوا كيفية توزيع الناتج الصافي، عبر هذا الجدول، الذي قدمه فرونسوا كينيه، و كونه طبيب إستطاع تشبيه الدوران و توزيع الناتج الصافي داخل طبقات المجتمع بالدورة الدموية داخل جسم الإنسان، فوضع الجدول الإقتصادي على نموذج **الدورة الدموية التي اكتشفها هارفي منذ القرن السابع عشر**.

و على الرغم من أن الجدول الإقتصادي لبس بنظرية للتوزيع بالمفهوم المعاصر إلا أنه حاول تقديم تفسير لدورة الناتج الصافي بانتقال الدخول من طبقة إلى أخرى :

و قد قسم المجتمع إلى الطبقات التالية :

1- الطبقة المنتجة : و تشمل كل العمال الزراعيين الذين يقومون على خلق الناتج الصافي في المزارع.

2- طبقة ملاك الأراضي (الملاك العقاريين) : هته الطبقة تحتل مكانًا وسطًا بين طبقة المنتجين و الطبقة العقيمة و بالرغم كم أن هذه الطبقة لم تكن منتجة إلى أن الفزيوقراطيين رتبوا على دورهم أهمية خاصة.

3- الطبقة العقيمة : تشمل هذه الطبقة كل النشاطات الغير زراعية، مثل العاملون في التجارة و الصناعة التي لا تضيف إلى الإنتاج الصافي شيء و بهذا وصفت بالعقيمة.[2]

---

[1] د. حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2] المرجع نفسه، ص 47.

تتمثل وظيفة الجدول الإقتصادي في تبيان كيفية تداول الإنتاج الصافي بين الطبقات الثلاث و لتوضيح ذلك ضرب لنا فرونسوا كينيه أمثلة بسيطة لتبسيط عرض هذه الدورة وفق الإفتراضات التالية :

* الزراعة تنتج ما قيمته 05 مليار فرنك.

* تحتفظ الطبقة الزراعية بـ 02 مليار لنفقاتهم الخاصة على المنتجات الزراعية و تسديد تكلفة الإنتاج الزراعي.

* 03 مليار فرنك المتبقية و التي تعتبر الريع الصافي فإن دورتها تتم على الوجه التالي :

* 01 مليار فرنك ينفقه عمال المزارع لشراء منتجات من الطبقة العقيمة في صورة سلع صناعية و خدمات تجارية، كما يدفعون مبلغ 02 مليار فرنك لطبقة ملاك الأراضي مقابل كراء الأراضي للإنتاج.

*** طبقة ملاك الأراضي :**

تقوم هذه الطبقة بتوزيع دخلها المقدر بـ 02 مليار فرنك التي تحصلت عليه من طبقة ملاك الأراضي وفق مايلي :

– تنفق واحد مليار على شراء السلع الزراعية من المزارعين.

– تنفق المليار المتبقي على شراء سلع صناعية من الطبقة العقيمة و بمجرد عملية حسابية بسيطة تكون الطبقة العقيمة قد حصلت على 02 مليار (واحد مليار فرنك من الطبقة المنتجة و واحد مليار من طبقة ملاك الأراضي).

*** الطبقة العقيمة :**

تقوم هذه الطبقة بتوزيع المداخيل المتحصل عليها و المقدرة بـ 02 مليار على شراء ما يحتاجه من منتوجات زراعية.

و بذلك «يعود من جديد كل قيمة الإنتاج الزراعي إلى طبقة المنتجين و هكذا تتم الناتج الصافي بأن تعود إلى النقطة التي بدأت منها»

و لتوضيح ذلك نحاول رسم الجدول التالي بناءًا على افترضات كينيه [1]

[1] سكينة بن حمود، **دروس في الإقتصاد السايسي**، دار الملكية للطباعة و الإعلام، الجزائر، 2006، ص 70.

ومن الناحية المهنية فإنه يمكن التأكيد على أن تحليل فرونسوا كنيه في بناء لنموذج تجددالإنتاج تمثل فيما يلي :[1]

1- يوصف هذا النموذج للإنتاج بالبساطة، كون أن الناتج الإجمالي يبقى ثابت دون زيادة خلافًا للفترات الإنتاجية.

2- اعتبار التحليل تحليلا جماعيا، إذ يشمل جميع العلاقات الإقتصادية بين وحدات كبيرة.

3- التحليل يتم في صور عينية و نقدية في آن واحد.

4- يتجاوز التحليل شكل الوصف و إنما تحليل تأصيلي يبحث في مصدر الناتج الإجماعي و الكيفية التي يتوزع بها.

خامسا : وظيفة الدولة في النشاط الإقتصادي.

الدعوة إلى تطبيق النظام الطبيعي يستوجب على الدولة الإبتعاد النهائي و عدم التدخل في الحياة الإقتصادية، و لهذا حصر الفزيوقراطيون و طبقة الدولة في الحياة الإقتصادية في دور الحارس على تطبيق قوانين الطبيعة و تجسيدها ليتسنى للمواطنين الحرية التامة في ممارسة نشاطهم الإقتصادي و هنا تكمن وظيفة الجيش و الشرطة، أي حماية القانون الطبيعي و السهر على حرية المواطنين، كما أن للدولة

[1] محمد خنوش، مرجع سبق ذكره، ص 53.

حق المشاركة في إنهاء الثروة على المشاريع و إنشاء الإستثمارات القاعدية من أجل تسهيل الإنتاج الزراعي.[1]

أما مما يتعلق بالضرائب التي تفرضها الدولة، فإنه حسبهم (الفزيوقراطيون) تفرض فقط على طبقة الملاك العقاريين دون سواها، بمعنى أن الدولة تعفي كل من الطبقة المنتجة و الطبقة العقيمة من دفعها لأن الجزء الذي تتحصل عليه هذان الطبقتان هو من أجل استمرار معيشتها و تحديد عملية إنتاجها و للضريبة هدف أساسي هو :

«إستعمالها في المحافظة على النظام الطبيعي و العمل على استقراره في نفس الوقت و ذلك بتهيئة الظروف اللازمة لذلك»[2]

سادسا : التجارة الخارجية لدى الفزيوقراط.

طالب الفزيوقراطيون بحرية تصدير الحبوب إلى الخارج، بهدف توسيع دائرة دوران الثورة لأن المنتوجات الزراعية تخلق ثورة عكس المبادلات الأخرى التي تحقق ربح و ليس ثروة. أما بخصوص الرسوم الجمركية المفروضة على السلع التي تأتي من الخارج. فيؤكد الفزيوقراطيين أنها تقع على كاهل المستورد في الداخل على خلاف الكثير اللذين يلزموها على المستورد الأجنبي و يرجعون السبب في أن البلدان الأجنبية لا تبيع إلا بنفس الأسعار التي تقبل الدول الأخرى دفعها و من ثم فإن الرسوم الجمركية تضاف إلى السعر الحقيقي للسلعة.[3]

أما فيما يتعلق بالميزان التجاري و مطالبة التجاريون بأن يكون راجع فإن الفزيوقراطيين ينتقدون هذه الفكرة، و يعتبرون أن سياسة تشجيع الصادرات و الحد من الواردات من أجل تدفق النقد من الدول الأخرى تؤدي إلى العجز البلد الأجنبي و بالتالي يتوقف التبادل التجاري و الذي له أضرار إقتصادية.[4]

سابعا : تقييم أفكار المدرسة الفزيوقراطية.

---

[1] رفيقة حاروش، مرجع سبق ذكره، ص ص 101-102، نقلا عن : اسماعيل سفر عارف دليلة، **تاريخ الأفكار الإقتصادية**، دار الكتاب، دمشق، سوريا، ط5، 1995، ص 05.

[2] المرجع نفسه، ص 100-102.

[3] المرجع نفسه، ص 100-102.

[4] المرجع نفسه، ص 100-102.

بعد الإطلاع على الأفكار و المبادئ الأساسية للمدرسة الفزيوقراطية يمكن الخروج بجملة من الملاحظات على هذه المدرسة :

1- تعتبر أفكار المدرسة الفزيوقراطية أول من حرر علم الإقتصاد من صفة التبعية للدين و الفلسفة و من صفة التبعية للسياسة.

2- الإهتمام بالقطاع الزراعي و اعتباره القطاع الوحيد الذي يخلق الثورة بمعنى أنها أعطت أهمية للإنتاج و صححت مفهوم الثورة الذي لم يعد ينظر إليها بكميات النقود و إنما بكميات الإنتاج.

3- أول من دعى إلى الحرية الفردية أول من أسس للمذهب الفردي.

4- أول من أعطى فكرة عن دورة الإنتاج الكلي و عن كيفية توزيعه بين الطبقات عبر بناء جدول إقتصادي.[1]

5- استعمال المنهج العلمي في طرح أفكارهم الإقتصادية و توظيفهم للمنهج التجريبي و خاصة من قبل فرونسواكينية الذي شبه دوران العملية الإنتاجية بدوران الدم في الجسم الإنسان.[2]

6- إعتبار الزراعة وحدها النشاط المنتج، ألغى كل النشاطات الأخرى في العملية الإنتاج مثل الصناعة و التجارة، و التي تعد هي الأخرى منتجة كونها بخلق منافع و تزيدها و يترتب على ذلك عدم صحة نظريتهم في الضريبة الواحدة التي تفرض دخول المزارعين.

7- الإقتصار على نظام الضريبة الوحيدة و على النشاط الزراعي وحده لا يحقق العدالة في توزيع الأعباء الضرورية على كل أنواع النشاط الإقتصادي هذا بالإضافة إلى أن الدولة لا يمكنها الإقتصار على ضريبة واحدة لتمويل كل النفقات المتزايدة باستمرار.

8- الدعوة إلى تطبيق قوانيني الطبيعة على اعتبار أن هذه القوانين هي من تحكم الظواهر الإقتصادية، أمر يخالف الواقع، لأن الظواهر الإقتصادية تتغير و تتطور على حسب القوانين التي تحكمها.[3]

رسم مفصل للجدول الإقتصادي لفرنسوا كينيه[1]

---

[1] خبابة عبد الله، **محاضرات في الإقتصاد العام**، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019/2018، ص 14.

[2] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[3] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 14

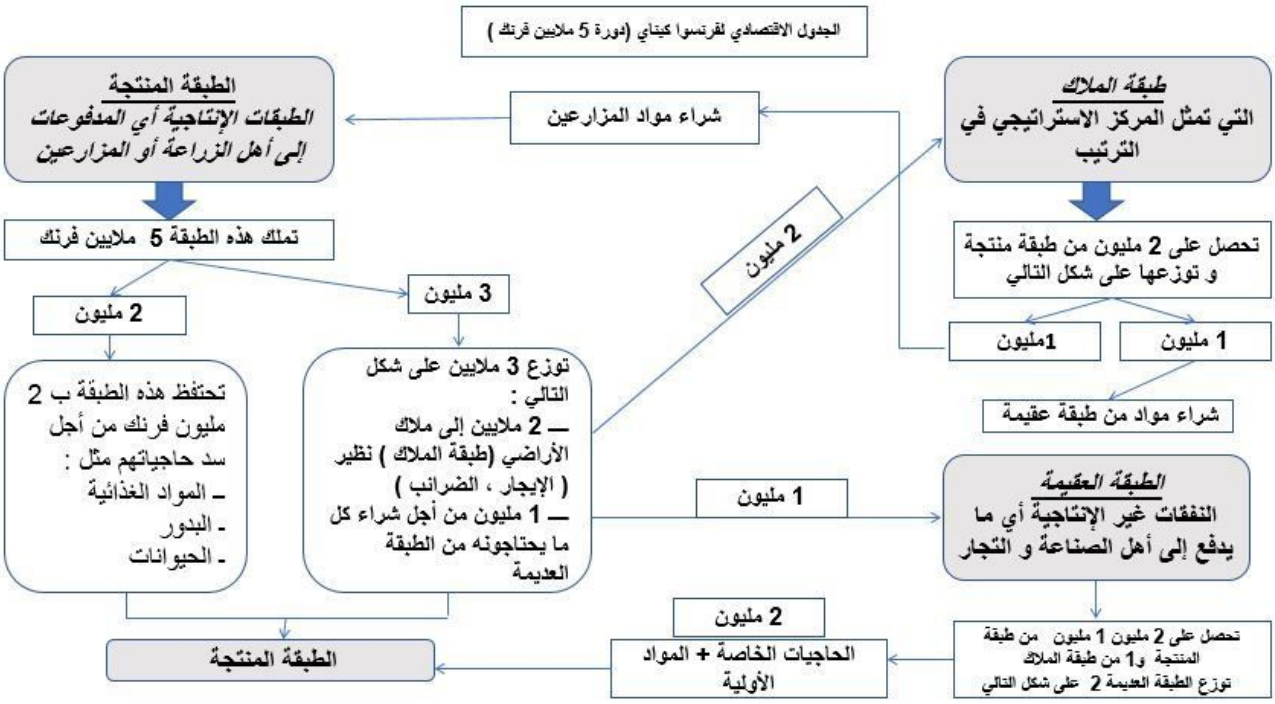

[1] https://pagead2.googlesyndication.com/pagead/js/adsbygoogle.js

المحاضرة السادسة

المدرسة الكلاسيكية في الإقصاد السياسي

المدرسة الكلاسيكية في الإقصاد السايسي

يعتبر الفزيوقراطيون أول من وضع الأساس لقيام النظرية الإقتصادية الي ظهر لاحقًا قبل مجموعة من المفكرين الإقصاديين في نهاية القرن 18 و بداية القرن 19 و اللذين قدموا ما يعرف بالنظرية التقليدية في علم الإقتصاد، و مما يميز أفكار هذه المدرسة أنها حاولت تقديم أفكار إقتصادية منسجمة و متناسقة على عكس المدارس السابقة لهذه الفترة و للتطرق إلى أهم الأفكار التي طرحتها هذه المدرسة، لابد من دراسة أهم الأفكار التي جاء بها أهم روادها.

أولا : أهم مفكري المدرسة الكلاسيكية :

1- أدم سميث (1723-1790) :

أ- التعريف بشخصية آدام سميث :

آدم سميث فيلسوف و إقتصادي أسكتلندي مشهور بكتابه الذي يعرفه أغلب الباحثين الإقتصاديين المعنون بـ «**بحث في طبيعية و أسباب ثورة الأمم الذي ألفه سنة 1776، عمل أستاذا للمنطق و الإقتصاد السياسي لجامعة جلاسكو**»[1] مما سهل له فرصة مناقشة مواضع الإقتصاد السياسي في عدة مرات مع الفيلسوف دافيدهيوم.

كما سنحت له الفرصة بالالتقاء بزعيم المدرسة الفزيوقراطية قزونسوا كينية، الذي توافق معه في أغلب طروحاته عدى إعتبار الصناعة من الطبقة العقيمة بمعنى أنها لا تخلق ثروة.

له عدة مؤلفات نذكر منها :

- كتاب نظرية المشاعر الخلفية سنة 1759.
- كتاب ثروة الأمم الشهير سنة 1776.

[1] محمد خنوش، مرجع سبق ذكره، ص 54.

كرم في عدة جامعات أوروبية، و ترجم مؤلفه الشهير إلى عدة لغات، توفي سنة 1790 و دفن في حوش كانو نجيت حيث كتب على قبره العبارة التالية : «**هنا رقد آدم سميث مؤلف كتاب ثورة شعوب الأمم**»[1]

2- دافيد ريكاردو (1772-1823) :

ينحدر دافيد ريكاردو من أسرة يهودية إسبانية، ولد في لندن سنة 1772، اشتغل بأعمال الأوراق المالية مثل والده، عرف عنه دقة التفكير و قدرته الفائقة على التحليل المنطقي. كون ثروة اشترى أرضًا، و دخل البرلمان كتب عدة مؤلفات أهمها الإقتصاد السياسي و الضرائب سنة 1817، و كونه لم يشتغل في مهنة التدريس، تميزت كتاباته بأنها صعبة و موجهة أساسا للمتخصصين لأنه عاش وسط الأعمال و مع كل ذلك فقد إمتاز أسلوبه بالدقة و العلمية أكثر من أسلوب آدم سميث المرسل. في عرض أفكاره إستخدم طريقة التحليل عن طريق الاستنباط المنطقي، مما قاد به إلى أسلوب مجرد يصعب فهمه لدى الكثير.[2]

3- روبرت توماس مالتوس : (1766-1834).

ولد توماس روبرت مالتوس في انجلترا في 14 فبراير 1766 و توفي في 23 ديسمبر 1834، درس اللاهوت في جامعة كمبردج و تحديدًا في كلية يسوع، كما درس الرياضيات، بدأحياته المهنية قسيسًا في الكنيسة تم تحويل إلى تدريس مادة التاريخ و الإقتصاد السياسي و البحث في الديموغرافيا.

عاش توماس روبرت مالتوس في غرب أوروبا في عصر عرفت فيه أوروبا الغربية تغيرات إجتماعية و هزات إقتصادية من خلال تراجع مستويات النمو، و قد كان لهذا الوضع الذي عاشه و استشفه بنفسه في أفكاره و إنتاجه الفكر و من أشهر مؤلفاته كتاب المعنون بـ بحث حول مبدأ السكان التي أصدره سنة 1803 و هو الكتاب الذي ضاع فيه مالتوس نظريته الشهيرة حول السكان.

---

[1] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 110، نقلا عن روبر هيليرونر، **قادة الفكر الإقتصادي**، الترجمة راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1961، ص 45.

[2] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.

4- جون باتيست ساي (1767-1832)

جون باتيست ساي إقتصادي و رجل أعمال فرنسي، ولد في 05 جانفي 1767 في مدينة ليون الفرنسية، أشتهر جون باسيست ساي بالقانون الذي عّرف بإسمه و هو قانون المنافذ في كتابه الشهير المعنون بـ : دروس في الإقتصاد السياسي، عرض عبره بشكل مبسط كيفية تشكيل و توزيع و تكوين الثروات و الذي يعتبر من أهم المرجع الرائيسية في علم الإقتصاد، هذا بالإضافة إلى سلسلة من الكتب أهمها : الكتاب المعنون بـ : الإقتصاد السياسي الذي أصدره سنة 1815 و كتاب الدروس الكاملة في الإقتصاد السياسي التطبيقي عام 1828 و 1829.

ثانيا : خصائص المرحلة التي ظهرت فيها المدرسة الكلاسيكية.

عرفت الفترة التي ظهرت فيها أفكار المدرسة الكلاسيكية بالخصائص التالية :

1- إنتصار النظرة العلمية و حلولها محل النظرة الدينية :[1]

بحيث أن فلاسفة عصر التنوير العصر الذي بدأت تظهر فيه أفكار المدرسة الكلاسكية، كانوا يريدون أن يعيدوا للفلسفة قيمها من أجل أن يصبح العقل هو السيد و ليس تراث القدامى الذي يفرض نفسه من فوق، ولم يعودوا يقبلون أي شيء إلا بعد وضعه على محك العقل و كشف المسببات المنطقية التي أدت إلى ذلك و استبعاد الأفكار اللاهوتية الغيبية القائمة على المعجزات.[2]

2- الثورة الصناعية :

ساهم التطور الكبير الذي عرفته أوروبا الغربية و خاصة بريطانيا في وسائل الإنتاج و التي انتقلت من وسائل حرفية بسيطة إلى آلات صناعية توظف في عدة قطاعات صناعية و زراعية، مما ساهم في ازدهار و تطور المدن و طرق المواصلات، و تحسين المستوى المعيشي للأفراد، و إقبالهم على منتجات المصنعة، إضافة إلى أنها أدت إلى الاستغناء عن نسبة كبيرة من اليد العاملة التي كانت تعمل في النشاط الزراعي، حيث اتجهت فئة كبيرة منهم إلى المصانع. و على مستوى الإجتماعي «**نشأت طبقة**

---

[1] محمد خنوش، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] هاشم صالح، **مدخل إلى التنوير الأوروبي**، دار الطليعة كالطباعة و النشر، بيروت، لبنان، ط1، سبتمبر 2005، ص 221.

عاملة حول المناطق الصناعية و ظهرت حرف صناعية و بدأ الواقع الجديد يتغير بشكل ملموس أنماط العيش و عادات الناس و أخذ مفهوم التمدن في التبدل فأصبح معياره الأساسي وجود مصانع التي باتت تميز الحواضر الكبرى عن الوسط القروي الذي كان أغلبه لا يزال يعيش عصر ما قبل الصناعة»[1]، فليس من الغريب أن تظهر أفكار إقتصادية تنظر لهذه المرحلة.

3- الثورة الفرنسية :[2]

عملت مبادئ الثورة الفرنسية على تغيير الكثير من الوقائع التي كان يعيشها الفرد الأوروبي. فقد تمكنت الثورة الفرنسية من غرس مبادئ التحرير و مبدأ حرية الفرد في كل مجالات الحياة بما فيها حرية النشاط الاقتصادي.

4- انتشار فكرة النظام الطبيعي و النظرة المادية للكون :[3]

يمكن تطبيق فكرة النظام الطبيعي على الظواهر الاقتصادية بخضوعها لنفس القوانين التي يخضع لها الكون، و هي قوانين موضوعية حقيقية، مادية ثابتة و دائمة لا تعتبر يمكن اكتشافها.

ثالثا : مبادئ و نظريات المدرسة الكلاسيكية.

1- مبادئ و ركائز المدرسة الكلاسكية :

هناك مجموعة من المبادئ التي استندت عليها المدرسة الكلاسكية في تفسيرها للظواهر الإقتصادية :

أ- تأثير المدرسة الطبيعية بفكرة النظام الطبيعي :

يعتقد رواد المدرسة الكلاسيكية أن الظواهر الإقتصادية هي الأخرى تخضع لقوانين موضوعية و مادية أزلية، لا تتغير و لهذا فالظاهرة الإقتصادية تكون نظامًا إقتصاديا ثابتًا لا يتغير الزمان.

ب- هدف كل الدراسات المدرسة الكلاسيكية إلى الوصول إلى نتائج علمية بحتة تفسر الظاهرة الإقتصادية، و تفسر القوانين الموضوعية التي تحكم الظاهرة، و بناءًا على هذا الهدف العلمي تجد أغلب

---

[1] الثورة الصناعية من الموقع : www.mormal.no ، أخر زيارة 2019/11/24.

[2] رفيقة حاروش، مرجع سبق ذكره، ص ص 108-109.

[3] رفيقة حاروش، مرجع سبق ذكره، ص ص 108-109.

رواد هذه المدرسة يركز على المظهر الكمي للظواهر الإقتصادية مستخدمين طريقة التجرد ذات الطبيعة الإستقرائية، الاستنتاجية.[1]

ج- يقوم رواد المدرسة الكلاسيكية بدراسة الظواهر الإقتصادية في إطار تحليلي للجميع حيث أن المجتمع مكون من ثلاث طبقات محددة وفقًا لوظائفها الإقتصادية.

د- يقسم الكلاسيكيون المجتمع إلى ثلاثة طبقات هي :

- الطبقة الرأسمالية المالكة لوسائل الإنتاج.
- الطبقة الأرستقراطية التي تملك الأراضي الزراعية.
- الطبقة العاملة و التي تبيع قوة عملها.

هـ - يركز النشاط الإقتصادي على المبادلة في ظل مجتمع تسود فيه المنافسة التامة و التي بدورها تحقق التوازن.[2]

2- نظريات المدرسة الكلاسيكية :

تعددت نظريات المدرسة الكلاسيكية بتعدد مفكريها، و قد توصل الكلاسيكيون إلى بناء مجموعة من النظريات تمثل المبادئ الأساسية لعلم الإقتصاد :

أ- نظرية القيمة :

اعتبر الكلاسيكيون أن العمل هو المقياس الحقيقي الذي تقاس به قيمة السلعة على العكس تمامًا، بما أقر به التجاريون و اعتبار أن مصدر الثروة هو أسلاك المعدن النفيس و عكس الفزيوقراطيون الذين اعتبروا أن مصدر القيمة هو الأرض و ما تنتجه من سلع، و لقد رأى أدم سميث «**أن خلق الثورة الحقيقية لا يكون على هيئة سبائك من الذهب و الفضة و إنما يحدث بتحول الناتج الخام للأرض**

[1] خبابة عبد اللع، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] محمد خنوش، مرجع سبق ذكره، ص 56.

وجهود المجتمع إلى مقتنيات ملموسة في منازل الطبقة العاملة و هو ما كان يعد مؤشراً حقيقيا لقياس الثراء انسبي في البلاد»[1]

و قد دعى آدم سميث إلى ضرورة تقسيم العمل كوسيلة لزيارة من الإنتاجية فيالعمل، و بهذا فقد تحددت قيمة السلعة بالعمل الحقيقي لإنتاجها.

و قد أكد دافيدريكاردو أن العوامل التي تحدد قيمة الناتج يجب أن تكون منفعة أي فائدته، فالناتج إن لم يكن نافعًا في إشباع حاجة الأفراد، فإنه يفتقر إلى قيمة قابلة للتبادل، بمعنى أن السلع الغير قابلة للتبادل لا قيمة لها.

كما أكد أن السلعة القابلة للتبادل تتبع قيمتها إما من الندرة و إما من كمية العمل اللازمة للحصول عليها، و هنا يقتبس دافيد ريكاردو عبارة من آدم سميث يقول فيها «**من الطبيعي أن ما يحتاج في العادة إنتاجه إلى يومين من العمل أو ساعتين يجب أن يساوي ضعف ما يحتاج إنتاجه عادة إلى يوم واحد أو ساعة واحدة من العمل**»[2] و بالتالي فإن القيمة التبادلية لأية سلعة تتحدد بكمية العمل المبذول لإنتاجها.

و لقد ميز كل من آدم سميث وادافيد ريكاردو بين القيمة الإستعمالية للسلعة و القيمة التجادلية لها.

«**فبينما بينوا أن القيمة الإستعمالية هي المنفعة التي يتحصل عليها الفرد من جراء استعمال أو استهلاك هذه السلعة أما القيمة التبادلية فهي مدى قدرة تلك السلعة على التبادل بين السلع الأخرى و أضافا أن القيمة الاستعمالية شرط أساسي لوجود القيمة التبادلية فالسلع التي ليست لها منفعة لدى الأفراد يكون معدل تبادلها ضعيف أو معدوم**»[3]

و كما فرق الكلاسكيون بين السعر الإسمي و الحقيقي و الطبيعي. فالسعر الإسمي لأية سلعة ماهو إلا التعبير عن قيمة السلعة بوحدات النقود المتداولة في السوق، أما السعر الحقيقي لأية سلعة فهو

---

[1] أيمون باتلر، **آدم سميث، مقدمة موجزة**، ترجمة علي الحارس، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة، مصر، 2012، ص 18.

[2] جون كينيث جاليرت، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[3] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 118.

كمية العمل التي تبادل به السلعة، في حين أن السعر الطبيعي هو الذي يسمح بمكافأة العامل بالأجر و الرأسمالي بالربح و مالك الأرض بالريع.[1] بمعنى أن العائدات التي يحصل عليها مالكوا عناصر الإنتاج من أرض و عمل و رأس المال، متوافقة مع تكاليفهم بالضبط.

و لإشارة فإن آدم سميث الذي أقر بأن العمل كأساس لتحديد القيمة

«فإنه لم يلبث أن تبين أن هذه النظرية لا تصلح إلا للمجتمعات البدائية و إنه يعد تراكم رأس المال يختلف الوضع فقيمة السلعة لا تتحدد بما بذل فيها من عمل فقط. و إنما يجب أيضًا أن يؤخذ في الإعتبار رأس المال المستخدم فيها، و بذلك يدخل الربح إلى جانب الأجر في تحديد قيمة السلعة و هكذا أدخل سميث الربح في مكونات القيمة»[2]

ب- نظرية الإنتاج :

الإنتاج بالنسبة للكلاسيك هو خلق و زيادة المنافع، و لتحقق عملية الإنتاج يتطلب أن تجتمع ثلاثة عوامل أساسية هي الأرض ورأس ألمال و العمل. تساهم معًا في الإنتاج و تجعل العمال و أرباب العمل و أصحاب الأرض يعتمدون على بعضهم البعض و لهذا فإن:

«الإنتاج الحديث بمختلف أنواعه يتطلب أشخاصًا يؤدون العمل و تجهيز كالأدوات و الآلات التي يحتاجها هؤلاء الأشخاص في عملهم و مكانًا يعملون فيه و لهذا يمكن تقسيم تكاليف العمل الإجمالية بين العوامل الثلاث للإنتاج».[3]

و قد أكد آدم سميث أن تقسيم العمل يزيد من الإنتاجية بحيث أن

«المنتاجات تزداد على إختلافها جزاء عملية تقسيم العمل الذي يمنح المجتمعات المديرة تلك الثروة العامة التي تنتشر لتبلغ أنى الناس مرتبة»[4] كما تؤدي إلى :

- زيادة مهارة اليد العاملة بحيث تصح مؤهلة.

---

[1] محمد خنوش، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2] حازم البيلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[3] إيمون باتلر، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[4] آدم سميث، **ثروة الأمم**، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، لبنان، ط1، 2007، ص 20.

- الاستثمار في الوقت بحيث يتخصص كل عامل في الجزء المخصص له و من ثم يوفر عليه الانتقال من عمل إلى آخر.
- زيادة الإنتاج في كمية السلع و بالتالي زيادة تراكم رأسمال أما المفكر الكلاسيكي دافيد ريكاردو فقد أكد أن الإنتاج يزداد و يستمر إلا أن يبلغ حدًا معين ببدأ فيه بالتناقص و خاصة في القطاع الزراعي و هذا ما يطلق عليه بقانون تناقص الغلة.[1]

3- نظرية التوزيع :

أ- نظرية التوزيع عند آدم سميث :

توزع الثورة المكتسبة من العمل بين العمال و أصحاب الأرض و رأس المال و الحكومة، فلقد ربط آدم سميث توزيع الدخل بطبقات المجتمع، فنصيب العمال يسمى أجر، و نصيب صاحب الأرض سمي دخلا و نصيب صاحب رأس مال يسمي ربحا و نصيب الحكومة يسمى ضريبة.[2]

بمعنى أن الثروة المنتجة تنقسم على اربع طبقات :

- طبقة العمال التي تأخذ الأجور.
- الطبقة الرأسمال التي تأخذ الربح.
- الحكومة التي تأخذ الضريبة.

أولا : نظرية الريع عند آدم سميث.

يبدي آدم سميث أراء مختلفة حول الريع فأحيانا يعتبر أن الأرض من المكونات الثلاثة التي تساهم في خلق القيمة و تكوين الثمن، و في هذه الحالة «**يعتبر الريع عائدًا يتولد نتيجة ما تنتجه الأرض أو نتيجة ما تقدمه مع العوامل الأخرى للإنتاج فهي كلفة من تكاليف الإنتاج**»[3]، إلا أن آدم سميث لا

---

[1] رفيقة حاروش، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[2] جيفوس، **الإقتصاد السياسي**، ترجمة علي أبو الفتوح باشا، دت، القاهرة، مصر، ط2، ص ص 85-86.

[3] كامل وزنه، **آدم سميث، قراءة في إقتصاد السوق**، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، 2007، ص ص 31-32.

يتوقف عند هذا التعريف للريع ففي مجال آخر «**يعتبر الريع عائد احتكاري يتولد نتيجة تملك الأرض و احتكارها**»[1]

و يرى آدم سميث في مجال ثالث «**أن الريع يعتمد على الثمن و لا يدخل في تحديد القيمة أو الثمن، لأن الريع يظهر فقط عندما يكون الثمن مرتفعا**»[2]

و من هنا يتضح إجمالاً أن آدم سميث يميز بين نوعين من الريع الناتج عن احتكار الأسعار المنتجات الزراعية و الريع التفاضلي الذي ينتج عن تفوق بعض الأراضي عن الأخرى في درجة الخصوبة.[3]

ثانيا : نظرية الأجور و الأرباح عند آدم سميث.

1- نظرية الأجور :

الأجر عامة هو ما يأخذه العامل نظير أتعابه في اليوم أو في شهر أو في سنة، إلا أن آدم سميث لا يستقر على تعريف واحد بخصوص الأجر، و لكن التعريف الشائع عنده هو أجر الكفاف بمعنى أن الأجر محدد بالحد الأدنى للتقوية أو الكفاف.

و للتوضيح أكثر فإن الأجور تساوي «عادة قيم المواد الغائية اللازمة لاستمرار العامل و عائلته على مستوى الكفاف و يعتمد ذلك على حالة البلد أو المرحلة التي يمر بها»[4]، فالبلد الذي بمر بمرحلة نمو و ازدهار حيث الاستثمار يكون متزايد و رؤوس الأموال تزداد ففي هذه الحالة يكون الطلب على العمالة مرتفع و بالتالي ترتفع الأجور إلى ما فوق مستوى الكفاف و الحد الأدنى للتقويت أما إذا كان البلد يمر في مرحلة ركود اقتصادي حيث يتوقف النمو و تجنح الفعاليات الاقتصادية إلى الاستقرار، فإنه ينعكس على النمو السكاني الذي يتوقف بعدما تزايد في المرحلة السابقة، و من ثم سيقل الطلب على اليد

---

[1] كامل وزنه، مرجع سابق، ص ص 31-32.

[2] نفس المرجع، ص ص 31-32.

[3] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[4] كامل وزنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

العاملة و سيكون عرضها أكثر من الطلب الواقع عليها أو مساويا له. مما يخلق جو من المنافسة بين العمال في البحث عن العمل فتهبط الأجور ندها إلى مستوى الكفاف.

و قد أدرك آدم سميث ضرورة رفع أجور العمال لأنها تدفع العمال إلى العمل و تزيد من قوتهم و انتاجيتهم.[1]

2- نظرية الربح عند آدم سميث :

يعرف آدم سميث الربح بأنه : «**ذلك الجزء من القيمة الذي يحصل عليه صاحب العمل أو صاحب رأس المال**»، بمعنى أن الربح هو نتاج الجهد الغير مأجور الذي يقوم به العمال بمعنى أن الربح ما هو إلا إستقطاع صاحب العمل من القيمة التي ولدها العامل نتيجة تمتلكه للأرض و رأس المال و احتكارهما له.

يتوقف مقدار الربح عند آدم سميث على كمية رأس المال المستخدم في الإنتاج و على مقدار الرأسمال المستثمر في الدولة: فزيادة رؤوس الأموال يرافقه إشتداد المنافسة بين المنتجين و هبطت الأرباح و ارتفعت الأجور و لهذا فإن الأرباح و الأجور تربطها علاقة عكسية أي يتحركان باتجاه معاكس لبعضهما البعض.[2]

ب- نظرية التوزيع عند دافيد ريكاردو :

طبق دافيد ريكار دو نظريته القيمة على السلعة نفسها، حيث اعتبر أن العمل سلعة تتحدد قيمتها بساعات العمل اللازمة لانتاجها أي بالحد الأدنى لمستوى معيشة الأفراد و الذي يكفل استمرار العمال دون زيادة أو نقصان، و لهذا فإن دافيد ريكاردو اعتمد عليها في تبيان كيفية توزيع الثروة الناتجة عن العملية الإنتاجية.

---

[1] كامل وزنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

[2] المرجع نفسه، ص 32.

1. نظرية الريع عند دافيد ريكاردو :

تعتبر مساهمة دافيد ريكاردو في نظرية التوزيع في نظرته إلى الريع حيث إستبعد الريع كأحد عناصر تكوين القيمة، و الريع حسبه ليس جزءًا من التكاليف و إنما هو ذلك العائد الذي يزيد على تكاليف الإنتاج.

2. ارتفاع الريع التفاضلي لا يؤدي إلى رفع الأسعار و إنما العكس صحيح، فهو بمثابة النتيجة المنطقية لارتفاع الأسعار، و لهذا فإنه لن يؤدي إلى الحد من سريان قانون القيمة التبادلية.

3. أن الريع التفاضلي عند دافيد ريكاردو أشبه إلى حد كبير بالمنتج الصافي لدى المدرسة الفزيوقراطية، حيث يعتبر كليهما دخل أصحاب الأراضي هو العائد الفائض على تكاليف الإنتاج، الإختلاف يكمن في نظرتهم إلى طبيعة. فالفزيوقراط يعتبرون أن المنتج الصافي هو من كرم وسخاء الطبيعة و أنه ينتج بتفاعل الطبيعة مع الإنسان أما دافيد ريكاردو، فيرى أن وجود الريع دليل شح و بخل الطبيعة إذ أن لم ينشأ إلا نتيجة لقلة و ندرة الأراضي.

4. الريع عارة عن عائد احتكاري لم يحصل عليه صاحب الأرض لقاء مشاركته في العملية الإنتاجية، و إنما نتيجة تملكه و احتكاره للاراضي الخصبة الصالحة للزراعة، و لهذا يعتبره دافيد ريكاردو بخل غير مكتسب عن طريق العمل.[1]

2- نظرية الأجور و الأرباح عند دافيد ريكاردو :

هو دخل العامل الذي يمثل جزء من القيمة التي خلقها هذا العامل في العملية الإنتاجية.

و قد سعى دافيد ريكاردو لتحديد حد توازن ثابت يمكن أن يستقر عنده مستوى الأجر في تقلباته في مدة قصيرة حيث أكد أن :

«مستوى توازن الأجور يتعادل مع الحد الأدنى الضروري للحياة أي أن مستوى الأجور يتحدد بما يعادل قيمة المواد الضرورية لمعيشة العامل في الحد الأدنى»[2]

---

[1] عمر و هشام محمد، **مدخل في مدارس الفكر الإقتصادي، نظرة تحليلية للتطورات الإقتصادية المعاصرة من منظور الإقتصاد الإسلامي و الإقتصاد الرأسمالي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 414، 2013، ص ص 180-190.

[2] زكرياء بغور، **دافيد ريكاردو تحت المجهر، في نقد الإقتصاد السياسي**، مجلة الحوار المنتدى الإلكترونية، العدد 5054، سنة 2016، www.ahewar.org، الزيارة (2019/11/23).

و تجدر الملاحظة هنا إلى أن الحد الأدنى للتقويت أو ما يسمى حد الكفاف هو الذي يحدد أجور العمال بمعنى أن العامل له أي فرصة لتحقيق الرخاء و الرفاهية و حتى لتجميع ثروة هذه من جهة و من جهو أخرى فإن ذلك يعني أن الأجر لا يتحدد بالجهد الذي قدمه العامل في العملية الإنتاجية أي أن كل مجهود زائد عن الحد الطبيعي لا يعود على العامل بأي فائدة و إنما يذهب إلى الرأسمال كأرباح. فالأرباح هي الدافع الحقيقي للرأسمال بأن يتجه إلى الإستثمار.

و يبين دافيد ريكاردو الشروط التي تدفع بالأرباح إلى الإنخفاض في المدة الطويلة. فإذا انطلقنا من فكرة أن قيمة السلعة تتحدد بقيمة العمل المبذول لإنتاجها و بالنسبة للمنتوج الزراعي و الحبوب فإن قيمتهم تتحدد وفقا لظروف الإنتاج في الأرض الأقل خصوبة و نفس الشيء بالنسبة للسلع الصناعية، فهي أيضًا تتحدد وفقا لكمية العمل المبذول فيها، و يتم توزيع قيمة الناتج بين الأجور و الأرباح على حسب معدل الأرباح المحقق، فتكون الأرباح مرتفعة أو منخفضة على حسب النسبة التي ترفع الأجور.

و بما أن الأجور تتحدد عند مستوى الكفاف، فإن نسبة معدل الأجور مرهونة على مستوى أسعار المواد الغذائية بصفة عامة و على الحبوب بوجه الخصوص، و مع زيادة الطلب عليها بزيادة عدد السكان، ترتفع أسعارها نتيجة لزيادة تكاليف العمل في الأرض الأقل خصوبة، مما يؤدي إلى إرتفاع للعمال الصناعيين بالتالي و كنتيجة لذلك تميل الأرباح إلى الإنخفاض.

تمثل فكرة ميل الأرباح إلى الإنخفاض «**بداية بزوغ النظرة التشاؤمية في الإقتصاد، ذلك أن معدل الأرباح يميل إلى الإنخفاض في المدة الطويلة و بالتالي يتناقص معدل تراكم رأسمال و من ثم التقدم الإقتصادي. فمآل النظام الرأسمالي هو الإتجاه نحو الركود**».[1]

ويفرق دافيد ريكاردو بين الربح و الفائدة، فالفائدة حسبه ماهي إلا جزء من الأرباح.

«فالربح = الناتج الكلي (الإنتاج) – رأس المال المستهلك في عملية الإنتاج»

و «الربح معدل = $\frac{\text{الربح المتحصل عليه}}{\text{رأس المال المستهلك}}$»[2]

[1] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-71.

[2] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 123.

4- نظرية التقود :

يعتبر الكلاسيك أن للنقود دور ثانوي في النشاط الإقتصادي داخل المجتمع فهي لا تعدو وسيلة للتبادل و أداة لقياس القيمة، و ليست مستودع و مخزون للقيم و أداة لحفظ المدخرات، كما بين رواد المدرسة الكلاسيكية أن التغيرات في الأسعار يرجع سببها الأول إلى التغيرات الخاصة في كمية النقود.[1]

فالنظرية الكلاسيكية كانت تعتبر أن النقود ما هي إلا واجهة تعكس العلاقات الإقتصادية الحقيقية من إنتاج و تشغيل و توزيع و التي اعتبرت دور النقود محايدا و غير ذي فعالية.[2]

5- نظرية توماس روبرت مالتويس في السكان :

يعتبر توماس من التيار المتشاؤم في المدرسة الكلاسيكية مثل دافيد ريكاردو و يعد أيضًا من أعمدة الفكر الإقتصادي الكلاسيكي، ترجع شهرة هذا المفكر إلى نظريته في السكان. فعلى العكس الكثير من المفكرين اللذين يعتقدون أن مبعث كل العلل الإجتماعية مردها إلى العلاقات الإقتصادية الغير عادلة فإن توماس مالتويس يقر بعكس هذا و يعتقد أن العلل و الشرور التي تعيشها البشرية لا ترجع إلى المنظمات الإجتماعية الرديئة بقدر ما ترجع إلى القانون الطبيعي.

يضع توماس روبارت مالتويس في تحليله لهذا القانون الطبيعي فرصيتين لبناء نظريته في السكان :

أ- ضرورة توفر الطعام لبقاء و استمرارية الإنسان.

ب- ضرورة وجود العاطفة بين الجنسين.

هذين الفرضيتين ستبقى كذلك ما بقي الجنس البشري على وجه الأرض فهذه القوانين ثابتة منذ أن بدأت معرفة الإنسان بتاريخ الإنسانية و لهذا فقد أصبحت ثابتة و متأصلة في الطبيعة البشرية، و حتما ينجر عن هذين الفرضيتين تزايد قوة السكان أكبر من قوة الأرض حيث أن الزيادة السكانية يتم وفق مثالية هندسة (2، 4، 16، 256 ...) أما الزيادة المواد الغذائية فيتم وفق متتالية حسابية (2، 4، 8، 16، 32

[1] محمد خنوش، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[2] محمد عبد العزيز عجيمية، مرجع سابق، ص 29.

...إلخ) و هذا ما يؤدي إلى الإختلال في توازن بين عدد السكان و كمية السلع الغذائية و لمعالجة هذا الخلل فقد أقر بوجود موانع للزيادة السكانية.[1]

1. الموانع إيجابية قامعة تؤدي إلى التقليل و الإنقاص من عدد البشر كلما تزايد كالحروب و الأوبئة.
2. الوانع السلبية : مانعة تحول دون زيادة السكان لمحدد النسل و العفة قبل الزواج و التأخير عن الزواج.[2]

فالسبب الرئيسي في الفقر الذي تعيشه البشرية لا يمكن أن ينسب إلى نظام الملكية الخاصة، بل يرجع إلى القوى الطبيعية التي تدفع بالإنسان إلى الإنتاج البشري بمعدلات تفوق بكثير معدلات الزيادة في السلع الغذائية.

فهو يؤكد أن الوسيلة الوحيدة لتحسين طبقات المجتمع ليست في رفع الأجور هذه الفئة، بل في ارتفاع الموانع الواقية التي تحد من الزيادة السكانية و إذا تحقق ذلك سيؤدي إلى نقصان المعروض من خدمة العمل مما سيؤدي إلى رفع سعر العمل بصفة دائمة.[3]

6- قانون المنافذ : لجون باتيست ساي (1767-1832) :

يمثل جون باتيست ساي التيار المتفاؤل في المدرسة الكلاسيكية عكس دافيد ريكاردو، و توماس روبرت مالتويس وتظهر تفاءل ساي من خلال القانون الإقتصادي الذي وضعه و الذي سمي باسمه.

يرى جون باتيست ساي أن أية سلعة بمجرد إنتاجها تخلق سوقًا لسلع أخرى تتساوى في قيمتها مع قيمة السلع المنتجة، و بمجرد انتهاء المنتج من إنتاجها يكون متشوقًا لبيعها خوفًا من تناقص قيمتها، و بعد أن يتحصل على نقود من جراء البيع تجده متلهف أيضًا للتخلص من النقود خوفا من تناقص قيمتها و هذا بشراء سلعة أخرى، و بالتالي فبمجرد أنتاج سلعة فإنها تخلق لنفسها منفذًا للتبادل مع سلعة أخرى، أي بمجرد إنتاجها تخلق الطلب على سلعة أخرى.

---

[1] حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 47-48.

[2] كامل وزنة، مرجع سبق ذكره، ص45.

[3] حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-51.

و من خلال هذا القانون نستخلص : [1]

1. كلما زاد عدد المنتجين في المجتمع و تنوعت منتجاتهم زادت و تنوعت فرص البيع لهذه المنتجات.
2. لا يلحق الضرر بالبضاعة الوطنية و الإنتاج الوطني بسبب الإستراد من الخارج، حيث أنه يمكن شراء أي سلعة من الأجانب إلا بالمنتجات المحلية التي تجد لها أسواق عالمية.
3. على الحكومة أن تشجع الإنتاج بدل الاستهلاك لأن الإنتاج وحدة هو من يزودها بوسائل الاستهلاك.

7- نظرية الكلاسيك في التجارة الخاريجية :

تعرف التجارة الخارجية على أنها المعاملات التجارية الدولية في صورة انتقال السلع و الخدمات و الأفراد و رؤوس الأموال، و لتي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات، أو بين منظمات إقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[2]

و قد حاولت المدرسة الكلاسيكية في إعطاء تفسير و مبرر لقيام التجارة الدولية بين الدول.

أ- نظرية التكاليف المطلقة لإنتاج عند آدم سميث :

وضع آدم سميث نظرية المعروفة بنظرية لنفقات المطلقة و لفهم النظرية قدم آدم سميث الفرضيات التالية :

1. حرية تنقل عناصر الإنتاج بين الدول.
2. تعم الفائدة المرجوة من التبادل جميع المشاركين في العملية.
3. التركيز على النفقات المطلقة لإنتاج و ليست النسبية.
4. إفتراض التبادل يتم بين دولتين فقط بنتجان سلعتين مختلفتين فقط.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 56-57.

[2] جمال جويدان الجميل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2006، ص 11.

5. التكلفة الحقيقية لأي سلعة تقاس بالوقت اللازم لانتاجها و من ثم فإن التبادل يتم وفقًا لعدد ساعات العمل المستغرقة لإنتاج السلعة.[1]

و بناء على هذه الفرضيات قام آدم سميث بإعداد جدول يبين فيه ذلك، حيث افترض أن هناك دولتين هما انجلترا و البرتغال ينتجان سلعتان هما : النسيج و القمح و فق الجدول التالي :

السلعة / الدولة	**النسيج**	**القمح**
انجليترا	100 وحدة من النسيج	120 وحدة من القمح
البرتغال	120 وحدة من النسيج	100 وحدة من القمح

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن :

- تكلفة إنتاج النسيج في إنجلترا أقل من تكلفته في البرتغال.
- تكلفة إنتاج القمح في البرتغال أقل من تكلفته في انجلترا.

و بالتالي فإن ثمن النسيج في انجلترا سيكون أقل من ثمنه في البرتغال و ثمن القمح في البرتغال سيكون أقل من ثمنه في انجلترا مما سيدفع بالدولتين بالتخصص في السلعة التي فيها ميزة التفوق المطلق و قيام التبادل التجاري بينها.

و بهذا فإن التجارة الخارجية عند آدم سميث توفر لنا :

- إيجاد منفذ لتصريف الفائض و استبداله بسلع أخرى تكون تكلفة إنتاجها عندها مرتفعة.
- التوجه نحة توسيع الإنتاج و المزيد من التخصيص و تقسيم العمل و فتح أسواق خارجية.[2]

و قد تعرضت نظرية التكاليف المطلقة لإنتاج إلى عدة إنتقادات :

---

[1] المرجع نفسه، ص 23.

[2] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 128.

- تعتبر نظرية بسيطة و سطحية لتحصر العملية التبادلية في دولتين فقط في حين أن التبادل التجاري الدولي يتم بين مجموعة الدول في عمليات متشابكة و معقدة.
- ليس كل الدول تحظى بالتفوق المطلق، فما موقع هذه الدول من التبادل التجاري، فوفقًا لهذه النظرية فإن هذه الدول، لا يمكنها تصدير أي سلعة إلى خارج حدودها. كما لا يمكنها استراد أي سلعة من الدول الأخرى. مما يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الخارجية.
- تعتبر نظرية التكاليف المطلقة للإنتاج لآدام سميث إمتداد لنظرية في التجارة الداخلية، فكلا يعتبران وسيلة و آلية للتخلص من الفائض، في حين أن هناك فوارق جوهرية بينهما.[1]

ب- نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو :

وضع دافيد ريكاردو مجموعة من الفرضيات لشرح نظرية يمكن ذكرها :

1. التبادل يتم على أساس المقايضة بمعنى عدم وجود النقود كوسيلة.
2. البحث يقتصر على دولتين فقط تنتج سلعتين فقط.
3. لا توجد رسوم جمركية أو نفقات النقل.
4. تكلفة إنتاج الوحدة لا تتغير تبعًا لحجم الإنتاج بمعنى أن الإنتاج يخضع إلى القنون ثبات الغلة.

و لشرح نظرية إفترض دافيد ريكاردو وجود دولتان يقومان بإنتاج المنتوجات و الخمور، فدولة انجلترا لإنتاج وحدة من النسيج تحتاج إلى 100 ساعة في حين أنها تحتاج إلى 120 ساعة لإنتاج وحدة من الخمور، أما البرتغال فلإنتاج وحدة من النسيج يحتاج إلى 90 ساعة بينما تحتاج إلى 8 ساعة لإنتاج وحدة الخمور.[2]

لتوضيح هذه الأرقام يمكن الاستعانة بالجدول التالي :

---

[1] جمال جويدان الجميل، مرجع سبق ذكره، ص 23. و أنظر أيضًا : محمد دياب التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنه اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص 97.

[2] محمد عبد العزيز العجيمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 330-331.

الدولة / السلعة	النسيج	الخمور
انجليترا	100	120
البرتغال	90	80

من خلال هذا الجدول و هذه الأرقام يتضح أن دولة البرتغال متفوقة على انجلترا في إنتاج السلعتين، فحسب آدم سميث فإن هذه الحالة يتوقف فيها التبادل التجاري بين الدولتين، إلا أن ريكاردو يوضح كيف يتم التبادل لأن العبرة في الإختلاف النسيج لتكاليف الإنتاج و ليس الإختلاف المطلق.

لنفرض أنه لا يوجد هناك تبادل بين الدولتين فإن دولة إنجلترا تنتج السلعتين معًا و تكون نسبة التبادل بينهما :

1 وحدة من الخمور = 1,2 وحدة من المنتوجات

لأن تكلفة إنتاج الخمر فيها أكبر من تكلفة المنتوجات.

و نفس الشيء بالنسبة للبرتغال بإنتاج السلعتين داخل أراضها حيث تكون نسبة التبادل :

1 وحدة من الخمور = 0,888 وحدة من المنتوجات

و الملاحظ لهذه النسب يستنتج أن :

1. لا جدال في أن دولة انجلترا تحقق ربح إذا تمكنت من الحصول على وحدة من الخمور بأقل من 1,2 وحدة من المنتوجات و ذلك لأن وحدة الخمر تكلفها 120 ساعة في حين أن المنتوجات تكلفها 100 ساعة.
2. لا جدال في أن دولة البرتغال تربح إذا حصلت على أكثر من 0,888 وحدة من المنتوجات مقابل وحدة من الخمر و ذلك لأن الأولى تكلفها 90 ساعة عمل بينما الثانية لا تكلفها إلى 80 ساعة عمل.

و في حالة قيام تجارة من الدولتين ماذا يحدث ؟

ستطالب دولة البرتغال بأكثر من 0,888 وحدة من المنتوجات مقابل كل 100 وحدة من الخمر حتى تعود عليها التجارة الدولية بالفائدة.

و نفس الشيء بالنسبة لدولة إنجلترا. التي ستقبل تصدير أي كمية أقل من 1200 وحدة من المنتوجات مقابل 1000 وحدة من الخمر لأن الكمية الأقل 1200 وحدة يمثل ربح إنجلترا.

و إذا فرضنا أن معامل التبادل هو : وحدة من الخمور = وحدة من المنتوجات، فيحدث الآتي :

- ستحصل إنجلترا على وحدة من الخمور كانت تكلفتها 120 ساعة عمل مقابل وحدة من المنتوجات معناه أن هذه الدولة ربحت 20 ساعة.
- ستحصل البرتغال على وحدة من المنتوجات كانت تكلفتها 90 ساعة مقابل تصديرها لوحده من الخمور و التي لا تكلفها إلا 80 ساعة عمل مما يعني أنها استطاعت ربح 10 ساعات من العمل.
- مجموع ما ربحته الدولتين من عملية التبادل هو 30 ساعة.[1]

و هذا ما يفسره التبادل التجاري بين الدول فيرغم من التفوق المطلق لتكاليف الإنتاج للسلعتين إلا أن هناك فائدة من التخصص في سلعة التي تتفوق فيها بنسبة أكبر و نفس الشيء بالنسبة لإنجلترا التي يجب عليها أن تتخصص في إنتاج السلعة التي درجة التأخر لم يكون أقل.

و كغيرها من النظريات العلمية تعرضت نظرية النفقات النسبية للإنتاج إلى جملة من الإنتقادات يمكن تلخيصها :

- إهمال العامل النقدي في الفرضيات التي انطلقت منها.
- حصرت نفقات الإنتاج في العمل فقط و أهملت النفقات الأخرى لإنتاج كنفقات النقل مثلاً.
- عجز النظرية في تحديد و توضيح نسب و معدلات التبادل الدولي.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص 332.

[2] وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

8- تقييم أفكار المدرسة الكلاسكية :

أ- مزايا المدرسة الكلاسيكية :

- أعطت الأفكار التي جاءت بها المدرسة الكلاسكية دفعًا قويا لعلم الإقتصاد من خلال تطرقها إلى نظريات الإنتاج و القيمة و التوزيع، و قد كان أب المدرسة آدم سميث أول من أقر بأن مصدر الثروة تكمن في العمل.[1]
- اعتبرت أفكار المدرسة بمثابة الإنطلاقة لأفكار جديدة وقوة لظهور مدارس أخرى في ميدان علم الإقتصادي.
- التطرق إلى تراكم رأس و أهمية تراكمه في إحداث التنمية و النمو.[2]

ب- الإنتقادات الموجة للمدرسة الكلاسكية :

- تبنها الفكرة القانون الطبيعي جعلها تعتقد أن القواين الإقتصادية ثابتة أزلية و مطلقة.
- إهمال عناصر الإنتاج في تحديد قيمة السلعة و إقتصار على أساس ما يبذله العامل من ساعات العمل.
- إهمال الكلاسيك لدور النقود في العملية الإقتصادية و اعتبارها مجرد و سيلة للتبادل في حين أن للنقودأهمية كبيرة في تحليل الظواهر الإقتصادية.
- المنادة بالحرية الإقتصادية و مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي و تحديد وظيفتها بالحارس الليلي الذي يحمي المنافسة إلى الإحتكارات و إلى ظهور أزمات.
- الإنتقاد الأخطر الذي وجه للمدرسة هو المتعلق بنظريتهم للتشغيل، فاعتقادهم أن انخفاض الأجور سيؤدي إلى القضاء على البطالة هو رأي خاطئ لأن انخفاض الأجور سيؤدي إلى الانخفاض في دخل العمال و من ثم إلى انخفاض طلبهم على السلع ما يؤثر على عملية الإنتاج

[1] محمد خنوش، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 131.

حيث أن المنتجين سيحفضون من إنتاجهم للسلع و كذلك سيتخلصون من جزء كبير من العمال مما يزيد من البطالة أكثر.[1]

[1] محمد خنوش، مرجع سبق ذكره، ص 58.

المحاضرة السابعة

المدرسة الماركسية

المدرسة الماركسية

ظهرت المدرسة الماركسية كمذهب فكري ف النصف الثاني من القرن، في مرحلة عرفت فيها الرأسمالية الصناعية تطورًا كبيرًا و على نطاق واسع، حيث عرف إنتاج السلع و الخدمات تطور و إزدهار كبيرين كنتيجة للإجراءات العلمية الكبيرة التي شهدتها الفترة.

و قد سميت بالماركسية نسبة إلى مؤسسها كارل ماركس الذي شهد هذا التطور في مقابل ذلك شهد و شاهد حالة و وضع الملايين من العمال الذين يعملون في المصانع و يعيشون حالة من البؤس و الفقر و التعاسة و حتى البطالة، هذه البيئة التي يحرمها التناقص بين فئة قليلة من الرأسماليين تملك وسائل الإنتاج و تعيش في ترف و بين فئة كبيرة حولتها، فئة الرأسماليين إلى فقراء و مضطهدين، ساهمت هذه البيئة في بروز الأفكار الماركسية المناهض للواقع و للأفكار الرأسمالية.

أولا : لمحة عن رائدي المدرسة الماركسية.

كارل ماكس : (1818-1883) Karl marx [1]

ولد كارل ماركس يوم 05 ماي 1818 ببروسيا (ألمانيا حاليا) و هو الإبن الثاني في ترتيب الأسرة التي تتكون من تسعة أبناء، ينحدر والده من أسرة يهودية، ضمت العديد من الحخامات و تجار مزارع الكرم، إلا أن والده إضطر إلى إعتناق البروتستانتية سنة 1816 من أجل السماح له بممارسة مهنة المحاماة، أما والدته هنرييت برسيورغ فإنها تنحدر من عائلة يهودية هولندية.

تلقى كارل ماكس تعليمه الثانوي بمسقط رأسه في مدينة تريف، ثم انتقل إلى بون سنة 1935 الدراسة القانون، ثم إلى برلين سنة 1936 ليدرس في جامعتها فريدريش فيلهلم التاريخ و الفلسفة، و شرع في إنجاز أطروحته للدكتوراة عام 1939 حول الفلسفة الأبيقورية، و قد تخرج بدرجة الدكتوراه سنة 1841 من كلية الفلسفة بجامعة ييبنا و هي من أعرق الجامعات في ألمانيا.

ألف كارل ماكس العديد من المؤلفات، منها "مساهمة في نقد الإقتصاد السياسي، و كتاب نظريات فائض القيمة" و كتاب "بيان الحرب الشيوعي" و كتاب "بؤس الفلسفة و الإيديولوجية الألمانية و

[1] موسوعة الجزيرة : كارل ماركس من الموقع : www.aljazeera.net ، كتب بتاريخ 7 ماي 2015، أخر زيارة (23 نوفمبر 2019)

"أطروحات حول فيورباخ" و المسألة اليهودية، إلا أن كتاب "رأس المال" يعد أهم مؤلفاته و أشهرها، حيث عمد فيه إلى نقد نظريات الإقتصاد السياسي السائدة قبله و إلى دراسة النمط الرأسمالي.

توفي كارل ماركس في 14 مارس 1883 و دفن بمقبرة هاي غيت في لندن يوم 17 مارس 1883م.[1]

2- فريدريك إنجلز :

ولد في مدينة بارمن بألمانيا في 28 نوفمبر 1820، لم يكمل تعليمه الثانوي بسبب توجهه مساعدة والده في إدارة مشاريعه كون أن والد إنجلز كان مستمر رأسمالي، إلا أن ذلك لم يؤثر عليه حيث أن إنجلز انكب على التعليم الذاتي و قد إستطاع اتقان 20 لغة إهتم بدراسة الحركات العمالية، حيث كتب مؤلفة وضع الطبقة العاملة عام 1844[2] إعتمادًا على ملاحظاته و أبحاثه الشخصية، أصدر مع زميله كارل ماكس سنة 1848 بيانهما المشترك المشهور و المعروف ببيان الحرب اشيوعي و الذي يطلق عليه إختصارًا بالبيان الشيوعي.

ساعد كارل ماركس ماديا من أجل إتمام كتاب رأس المال و بعد وفاة كارل ماركس نشر انجلز الجزئين الثاني و الثالث من هذا الكتاب بالإضافة إلى كل ذلك نظام إنجللز مختلف تخمينات كارل ماركس و الذي يعد الجزء الرابع من كتاب الرأسمال.

توفي فردريك انجلز في 05 أوت 1895 في لندن.[3]

ثانيا : مصادر الماركية الثلات.

قبل التطرق إلى الأفكار التي جاءت بها المدرسة الماركسية لابد من معرفة المشارب الفكرية التي أثرت في فكر رواد المدرسة الماركسية و التي نذكر منها :

---

[1] المرجع نفسه.

[2] رفيقة حاروش، مرجع سبق ذكره، ص 141.

[3] الموسوعة الحرة وكيبيديا : **فرديريك إنجلز**، www.wikipedia.org، أخر زيارة (20 نوفمبر 2019).

أ- الفلسفة الألمانية :

يقول فلاديمير لنين أحد أبرز القادة السوفياتيين :

«إن كتاب رأس المال لكارل ماركس لا معنى له بدون مذهب هيجل القائم على تطور التناقص أو الثنائية»[1]

و من الطبيعي أن يتأثر كارل ماركس بفكرة الفيلسوف هيجل كونه كان عضوًا في إحدى نوادي الثقافية التي أنشأها تلاميذ ميجل المتأثرين بفلسفته، و تعتبر فلسفة ميجل من أهم المكتسبات ماركسي في الفلسفة الكلاسكية الألمانية.

و الذي قاده بدوره إلى مادية فورباح و أهم هذه المكتسبات على الإطلاق هي فكرة الديالكتيك، أي نظرية التطور بأكمل مظاهرها و أشدها عمقا و أكثرها بعدًا عن ضيق الأفق، نظرية بسببه المعار الإنسانية التي تعكس المادة في تطورها الدائم.

قد كا لهذا المفكر تأثير واضح في كل أفكار فريدريك انجلز و كارل ماركس لأنه قدس المادة و اعتبرها أساس الوجود و بتعبير آخر فإن فيورباج حررهما من ميتالية ميجل مستفزان من أفكاره المادية في صياغة الجدلية المادية و الجدلية التاريخية.[2]

ومن هنا يتضح جليا مدى تأثير الفلسفة الألمانية على الماركسية.

ب- الإقتصاد السياسي الإنجليز :

عرفت بريطانيا في بداية القرن التاسع عشر تقدما صناعيا و إقتصادًا ملحوظًا مقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى فقد كانت أكثر البلدان الرأسمالية تطورًا.

و تسايرًا مع هذا التطور الإقتصادي يكون الإقتصاد السياسي الكلاسيكي على يد مجموعة من المفكرين الكلاسيك و على رأسهم آدم سميث و دافيد ريكاردو، هذه الأفكار التي كانت محل دراسة و

---

[1] محمد شاد عبد العزيز محمود، **الفكر الماركسي في ميزان الإسلام**، مطبعة الفجر الجديد، القاهرة، مصر، 1982، ص40.

[2] **(د م)، لنين، مختارات**، دار التقدم، موسكو، روسيا، ج1، 1977، ص ص 22-23.

انتقاد من قبل كارل ماركس. فنظرية القيمة العمل التي اكتشفها آدم سميث و دافيد ريكاردو، واصل كارل ماركس عملهما، حيث أعطى هذه النظرية أساسًا علميا خالصا و بين أن قيمة كل سلعة مشروطة يوقف العمل الضروري إجتماعيا لإنتاجها. و قد كان الكلاسيك يرون أن العلاقات تتم بين الأشياء أي مبادلة سلعة بسلعة أخرى، اكتشف كارل ماركس العلاقات بين الناس معتبرًا أن عملية تبادل السلع ما هو إلا تعتبر عن الصلة القائمة بين المتجين المنفردين و النقد بواسطة السوق، و ما يعبر عن استمرار تطور هذى الصلة هو الرأس المال، تؤدي هذه العلاقة (منتج–مال) إلى إعتبار قوة العامل كبضاعة أي أنه يبيع قوة عمله لمالك الأرض أو إلى الرأسمالي، فالعامل هنا «**يستخدم قسمًا من يوم العمل لتغطية نفقات إعالته و إعالة أسرته (الأجرة) و يستخدم القسم الآخر للشغل مجانًا خالقًا للرأسمالي القيمة الزائدة التي هي مصدر ربح، مصدر إثراء للطبقة الرأسمالية**».

و تعتبر نظرية القيمة المضافة حجر الزاوية في نظرية كارل ماركس. و ذلك بالأستناد على أفكار المدرسة الكلاسيكية الذين بينوا أن القيمة تكمن في العمل. مما يبين أن كارل ماركس أخذ العديد من أفكار المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية ساهمت بشكل جلي في بلورة أفكاره و أفكار صديقه أنجلز.

ج– الاشتراكية الفرنسية :

بعدما تم القضاء على النظام الإقطاعي في أوروبا و حل محله النظام الرأسمالي الحر، تبين أن هذه الحرية تعني نظاما جديدًا لإضطهاد و للإستغلال الطبقة العاملة، مما دفع بظهور تيارات فكرية و منهبية تنادي بالإشتراكية، فخاصة في فرنسا على يد الفلاسفة كانا أشهرهم سان سيمون و فورية و لكنها إشتراكية طوباوية، فقد كانت تنتقد و تلعن المجتمع الرأسمالي و تحكم بالقضاء عليه و إزالته مثل النظام الإقطاعي و تتخيل نظاما أفضل و تسعى إلى إقناع الرأسماليين بأن الإستثمار مناف للأخلاق، مما يعني أن الإشتراكية الطوباوية ل تكن قادرة على إيجاد المخرج الحقيقي و مع ذلك فقد أخذ كارل ماكس من الإشتراكية الفرنسية الفكرة الأساسية القائلة بأن الشعوب تعيش في فترة ثورية يحاول فيها المضطهدون بكل ما في وسعهم تحطيم الأغلال التي تكيل أياديهم.

ثالثا : الفلسفة الماركسية

لا يمكن فهم الأفكار الإقتصادية لكارل ماركس دون فهم أفكار وميولاته الفلسفية، و لهذا سنتطرق للأفكار الرئيسية من الفلسفة الماركسية.[1]

1- المادية الديالكتيكية :

قبل التطرق إلى مفهوم المادية الديالكتيكية، يجب أولا معرفة معنى الديالكتيكية :«**فالديالكتية مشتقة من كلمة الحوار و تبادل الحجج و قد إستعار الفيلسوف الألماني هيجل هذا المعنى اللغوي للتعبير عن منهج معين في البحث يأخذ بالتناقص القائم في الأشياء و الأفكار و تعتبر أن الأصل هو تطور الأشياء لا يبقى على حله لحظة واحدة و إنما يخضع لتطور مستمر**»

أما مصطلح المادية الديالكتكية فقد سميت كذلك لأن أسلوبها في النظر إلى حوادث الطبيعة أو طريقتها في البحث و المعرفة فهي ديالكتكية، و لأن تعليلها للحوادث الجاري في الطبيعة و تصورها ترجع للمادة.[2]

و يرجع كل من كارل ماركس و فردريك إنجلز طريقتهما الديالكتيكية إلى الفيلسوف هيجل أشهر و أعظم الفلاسفة المثاليين في ألمانيا و الذي يعتبر الذي أبان الخطوط الأساسية للديالكتيك، و قد إقتبس ماركس و إنجلز نواته العقلية فقط و طرحا قشرته المثالية.

يقول كارل ماركس :

«**إن طريقتي الديالكتيكية لا تختلف عن الطريقة الهيجلية من حيث الأساس فحسب، بل هي ضدها تمامًا، فحركه الفكر، هذا الفكر الذي يشخصه هيجل و يطلق عليه إسم "الفكرة" هي في نظره خالق الواقع و صانعه، فما الواقع إلا الشكل الحادثي للفكرة، أما في نظري، فعلى العكس، ليست حركة الفكر**

---

[1] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2] ستالين، **المادة الديالكيتكية و المادة التاريخية**، ترجمة قدري محمود حنفي، دار دمشق للطباة و النشر، دمشق، سوريا، 2008، ص 17.

سوى إنعكاس الحركة الواقعية منقولة إلى دماغ الإنسان و مستقرة فيه».[1] مما يتبين اتعارض بين الميتاليين و على رأسهم هيجل و الماديين و على رأسهم كارل ماركس في طريقتهما لتفسير الأحداث و لتصور الأشياء و علاقتها المتبادلة.

يرجع كل من كارل ماركس و إنجلز ماديتهما إلى الفيلسوف الألماني فيورباخ و نفس حال هيجل ينطبق على هذا الفيلسوف الألماني المادي حيث أنها (ماركس، إنجلز) اقتبسا من ماديته سوى نواتها المركزية ثم وسعاها و جعل منهما نظرية فلسفية علمية للمادية و طرحاتهما ما تراكم عليها من قشور مثالية و أخلاقية و دينية.[2]

و إذا حاولنا اختصار فلسفة ماركس في مفهومه للمادية فإننا نوجزها في النقاط التالية :

1- تعتبر المادة العنصر الأول و الفكرة مستق منه و هذا ما يفرق بين النظرة المادية و الميثالية لهذا الكون.

2- المادة حقيقة موضوعية موجودة خارج الإدراك و الشعور بمعنى الموجود موجود حتى و إن لم نتوصل بعد إلى إدراكه أو اكتشافه.

للإنسان قدرة تمكنه من معرفة و اكتشاف قوانين العالم، فلا يوجد في الكون ما لال يمكن معرفته، دون اللجوء إلى مفاهيم ميتافزيقية مثل الأديان لمعرفة هذا الكون.

و بناءًا على هذا المفهوم المادي للكون و الذي يختلف عن مفهوم ميجل للكون يقال عادة :

«أن ماركس قد وجد الفلسفة عند هيجل مقلوبة، تقف على رأسها، و أنه قام بتصحيح الجدل الهيجلي و إيقافه على قدميه»[3]

أما إذا حاولنا التطرق إلى الطريقة الديالكتيكية الماركسية فإنها تتميز باختصار بمايلي :

---

[1] كارل ماركس، **رأس المال**، ترجمة محمد عيتاني، كتبة الماعرف، بيروت، لبنان، ج1، 1982، ص 22. أنظر أيضا، ستالين، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] ستالين، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[3] حازم البيلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

الديالكيتك عكس الميتافزيقا، لا يعتبر الطبيعة تراكما عرضيا للأشياء أو ظواهر منفصلة عن بعضها البعض، بل يعتبر الطبيعة كلاً واحدًا متماسك ترتبط فيه الأشياء بعضها البعض ارتباطا عضويا بحيث يكون بعضها شرطا لبعض بصورة متقابلة.

الديالكتيك خلافًا للميتافزيقا، لا يعتبر الطبيعة في حالة سكون و جمود دائم، بل يعتبرها حالة حركة و تغيير دائمين، و حالة تجدد و تطور دائمين ففيها على الدوام أشياء تولد و تتطور و أشياء تتضحل و تنحل و لهذا يقول فريدريك إنجلز :

«**إن الطبيعة بأكملها من أضأل الأجزاء إلى أكبر الأجسام، من حبة الرمل إلى الشمس من البروتيست (و هي الخلية الحية الإبتدائية) إلى الإنسان، هي في حركة دائمة من السوء و الإضمحلال، هي في مد لا ينقطع، في حركة و تغير مستمرين أبديين**»[1] و لذلك فالديالكتيك على حسبه ينظر بالدراجة الأولى إلى الأشياء و إلى إنعكاسها العقلي، من حيث التسلسل و من حيث الحركة و من حيث شؤمها و اضمحلالها.

بعد التطرق إلى مفهوم المادية و الديالكتيكية عند كل من ماركس و إنجلز، سنتطرق الأن إلى فهمها للمادية الدياكتيكية بإستخدام مفهومهما للمادة و باستخدام قوانين الديالكتيك في حد ذاتها :

أ- قانون تحول الكم إلى كيف :

يقصد بتحول الكم إلى كيف بأن حدوث التراكم الكمي و الذي نقصد به التغيرات الكمية يؤدي حتمًا إلى تغيرات جوهرية بمعنى تغيرات في الكيف أو النوع بحيث طبيعة الشيء، فالماء مثلاً إذا عرضناه إلى الحرارة و المتزايدة سيتحول إلى بخار بعد ما كان سائلا.

و ينطبق هذا القانون على الحياة الإجتماعية و الإقتصادية، فمثلا النظام الإشتراكي حاصل نتيجة تغيرات كمية. و المتمثلة أساسًا في تزايد الفوارق و الهوة بين الطبقة الشغيلة و الطبقة البرجوازية المالكة

[1] ستالين، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.

لوسائل الإنتاج، و في نقطة معينة تحدث ثورة عمالية تقيم نظاما إشتراكيا و هو بمثابة تطور أتي نتيجة تغيرات كمية.[1]

و يعتبر هذا القانون بمثابة التفسير الحقيقي للماركسية فب انتقال المجمعات من إقتصادي إلى آخر.

ب- قانون وحدة و صراع الأضداد :

هو أهم قوانين الديالكتيك يعني أن الظاهرة و نقيضها أو الضد لها موجودان في وحدو واحدة لا يمكن الفصل بعضها البعض، بمعنى أن كل ظاهرة تحمل النقيض أو الضد لها في نفس الوحدة، فالوحدة الواحدة تكون الأضداد في حالة صراع و حركة مستمرة، و في صلب هذه الحركة و التطور يقوم التناقض الديالكتيكي، أي إنشطار الشيء أو الظاهرة إلى ضدين ينفي أحدهما آخر، فالشيء المتطور أي كان ينطوي على جوانب و نزاعات داخلية متناقصة. و يطرح الماركسيون أربعة مراحل التي تمر بها العملية الديالكتيكية :

1. الوحدة للظاهرة المتضادة : بمعنى أن كل في وحدة واحدة.
2. التنافض و الإنفصال : داخل هذه الوحدة يوجد المتناقضان.
3. الإستقطاب : المواجهة بين هذه المتناقضات.
4. تطور الصراع وصولاً إلى حل التناقض بسيطرة أحد الضدين.

طبعًا هذا الحل لا ينفي ظهور تناقض جديد و إلا توقف التطور، و هنا يمكن استيقاظ هذا القانون على الصراع الطبقي الذي تطرحه الماركسية كصراع تناحري بين الطبقتين بقضاء طرف على نقيضه و الحلول مكانه، أي يقود الطبقة العاملة لقضاء على الطبقة البرجوازية و استلامها السلطة.[2] فالوحدة هي النظام الرأسمالي و الأضداد هي الطبقتين و طبيعة العلاقة بينهما هي الصراع.

---

[1] محمد رشى عبد العزيز محمود، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] نبيل عودة : فلسفة مبسطة، وحدة و صراع الأضداد، الحوار المتمدن، العدد 4682. بتاريخ 04 جانفي 2015 (www.ahewar.org) أخر زيارة 2019/11/21.

ج- قانون نفي النفي :

يؤكد قانون نفي النفي أن الحركة التطور ليست حركة خطية مستقيمة، بل هي حركة لولبية محورها يتحرك إلى الأمام و أعلى دوما في سلم التطور، حيث أن هذه الحركة لا يمكن أن تعود بالظاهرة إلى نقطة التي انطلقت منها و لكن في مستوى أعلى، فعلى سبيل الميثال، عندما تتحول البذرة إلى نبتة بعد غرسها فإن هذه النبتة عبارة عن نفي للبذرة، كما أن تحول هذه النبتة إلى شجرة فإن هذه الأخيرة هي عبارة عن نفي للنبتة أي أنها نفي النفي، و لإشارة فإن عملية نفي النفي ليس حتما إلغاء تام للمرحلة السابقة و إنما هو تطوير لها.[1] و خلاصة نفي النفي الديالكتيكية هي أن لا شيء يبقى ثابتا في الكون و في الحياة و الفكر، بمعنى أن التطور متواصل لا يتوقف و الشيء الوحيد الي يبقى هو المادة التي لا تفنى و لا يستحدث و إنما تنتقل من شكل إلى آخر، و شرح الماركسية دور هذا القانون في التطور التاريخي للمجتماعات أو بالأحرى التطور التاريخي للمجتمع البشري، إنطلاقًا من المجتمع الأول الذي عرفته البشرية و هو مجتمع المشاعية البدائية و مع تطوره، انتقل المجتمع إلى مرحلة أعلى و هو المجتمع العبودي نافيا المجتمع الأول، ثم كانت نقله نوعية أخرى، حيث انتقل المجتمع العبودي إلى مجتمع أرقى منه هو المجتمع الإقطاعي، ثم جاءت الثورة البرجوازية لتنفي هي الأخرى المجتمع الإقطاعي نحو مجتمع أرقى هو الرأسمالية و بمعادلة بسيطة فإن المجتمع الرأسمالي ما هو إلا نفي نفي المجتمع العبودي، و حسب مفاهيم الماركسية فإن طبقة العمال في المجتمع الرأسمالي ستبقى البرجوازية و تؤسس بلوريتارية[2]

2- المادية التاريخية :

تعتبر المادية التاريخية تطبيق الفلسفة المادية الجدلية، التي تم التطرق إليه، فهي بمثابة امتداد و نتائج العملية لتطبيق المنطق الجدلي على التطور التاريخي للمجتمعات، فهي التي تبحث عن القوانين و القوى التي تدفع بالمجتمع الإنساني إلى التطور بصورة عادية و إلى دراسة التاريخ المتعلق بالمجتمعات و الشعوب و تاريخ تغير و تطور النظام الإقتصادي و الإجتماعي بصفة خاصة و هكذا يبدو أن التاريخ بالنسبة إلى الماركسية، ما هو إلا إستعراض من صراع لا ينقطع بين الطبقات من أجل تقسيم الثورة

---

[1] فريدريك إنجلز : **ديالتيك الطبيعة**، ترجمة توفيق سلوم، دار الفرابي للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2011، ص 29.

[2] نبيل عودة: **فلسفة مبسطة، قانون نفي النفي**، مرجع سبق ذكره.

الإجتماعية، فكلما تم إكتشاف تقنيات التي يوضفها المجتمع كلما أدى ذلك إلى تغير تقسيم طبقات المجتمع و تغير النظام الإقتصادي ككل، فحسب كارل ماركس :

«أن الإنتاج الصناعي الذي قامت عليه الرأسمالية و الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يؤدي إلى صراع و تصادم بين الصراع العلوي و القاعدة، فالمصانع الكبيرة تطلبت التخطيط بينما كرهية الملكية الخاصة، و لقد أصبحت الرأسمالية معقدة على درجة أنها تحتاج إلى توجيه و لكن إصرار الرأسماليين على الحرية المطلقة سيؤدي على تدمير الرأسمالية نفسها و وقوع أزمات و حالات كساد و فوضى إجتماعية و بهذا فإن الرأسمالية سوف تولد نظام يخلفها يقوم على الإشتراكية»[1]

و هو ما فسر مراحل التاريخية التي مرت بالمجمعات.

رابعًا : الإقتصاد الماركسي.

خصت المشاكل الإقتصادية التي تناولها ماركس إلى أفكاره الفلسفية و كانت أفكاره الإقتصادية بمثابة نقد للنظام الرأسمالي و تصور إنهياره و صعود النظام الاشتراكي دون ذكر الآليات التي يعمل بها هذا النظام، ومن أهم النظريات التي جاءت بها المدرسة الماركسية هي نظرية القيمة و فائض القيمة.

1- نظرية القيمة :

أخذا كارل ماركس نظرية في القيمة عن أفكار رواد المدرسة الكلاسكية حيث تحدد قيمة السلعة بزمن إنتاجها أو بعدد ساعات العمل المبذولة لإنتاجها، و هذا الصدد يقول كارل ماركس :

«حين ننظر إلى البضائع كقيم ننظر إليها حصرًا بوصفها عملاً اجتماعيا متجسدًا محددًا أو إذا شئتم متبلورًا و هي من وجهة النظر هذه لا يمكن أن يتميز بعضها عن بعض إلا من حيث أنها تمثل كمية من العمل أكبر أصغر، فمثلا : نستخدم في إنتاج منديل من الحرير كمية من العمل أكبر من الكمية المبذولة في إنتاج أجره و لكن تقاس كمية العمل بالزمن الذي تستغرقه بالساعات أو الأيام»[2]

---

[1] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص ص 143-144.

[2] رشيدة شرقي: **القيمة و البنية الإقتصادية عند كارل ماكس**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم الفلسفة، السنة الجامعية (2015-216)، ص 47.

و بين كارل ماركس أن السلع التي تتساوى فيها كميات العمل الإنساني المتجسد فيها تكون لها نفس القيمة. أما الصعوبة التي واجهت كارل ماركس أنه يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من العمل، فيوجد عمل سريع و فيه وسائل متطورة للإنتاج و هناك عمل بطيء بوسائل بدائية غير متطورة، فهل تعني نظرية العمل في القيمة أن ما تنتجه ساعة واحدة من العمل من النوع الأول يساوي و يوازي ما تنتجه ساعة عمل من النوع الثاني، و قد كانت إجابة كارل ماركس على هذا الإشكال هو أن العبرة هي بكمية العمل اللازمة إجتماعيا و بعبارة أخرى أن يكون العمل تحت الظروف الغالبة في المجتمع.[1]

2- نظرية فائض القيمة :

أ- فراضيات كارل ماركس لتفسير مفهوم فائض القيمة.[2]

1. العمل وحده هو من يخلق القيمة بمعنى أن كل شيء ليس من إنتاج عمل بشرى لن يكون له قيمة و لن يضيق قيمة إلى ما يساهم في إنتاجه.
2. لا يمكن لأية سلعة أن تعطي أكثر مما تملك هي ذاتها.
3. السيادة الكاملة للمنافسة في النشاط الإقتصادي للمجتمع.
4. المنتوجات و السلع التي تنطبق عليها نظرية العمل في القيمة و تفسر قيمتها هي التي يكون إنتاجها إجتماعيا (بمعنى عن طريق العمل الجماعي). مما يعنى استبعاد السلع الناتجة عن الإنتاج الفني أو عن طريق النشاط الفردي.
5. وجود مقياس عام للكفاءة الإنتاجية في كل مجتمع، هذا المقياس عبر عنه كارل ماركس بكمية العمل الضرورية إجتماعيا بحيث لا يحتسب في لإنتاج السلع إلا كمية الضرورية الإنتاج وفقا لهذا المقياس.

ب- منشأ فائض القيمة :

---

[1] حازم البلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[2] يوسف إبراهيم يوسف، **وقفات مع فكرة فائض القيمة في التحليل الماركسي**، حولية كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، جامعة قطر، قطر، 1989، ص 429.

يقصد كارل ماركس بفائض القيمة، في القيمة التي يسبغها العامل على المادة فوق القسم أو الجزء المأجور عليه، بمعنى أن فائضة القيمة هي الجزء الذي يعمله العامل مجانًا دون مقابل. معناه أن الرأسمالي عندما يذهب إلى السوق لشراء البضائع، يشتريها بقيمتها الصحيحة (المادة الأولية، الألات وقوة العمل) و لكنه لا يكتفي بتشغيل العامل المدة المساوية و المعادلة لإنتاج قوة العمل التي اشتراها منه، بل يشغله مدة زمنية أخرى كعمل زائد تخلق هي الأخرى قيمة، فإذا كان الرأسمالي يبيع السلعة بقيمتها الحقيقة فإنه سيبيعها بما يساوي كمية العمل المبذول لإنتاجها و الفرق بين قيمة بيع السلعة المنتجة و بين ما يدفعه الرأسمالي لشراء عناصر الإنتاج و أجور العمال يمثل القيمة الفائضة و هي ترجع إلى العمل المبذول الممتد الغير مأجور.[1]

و بتعبير آخر فإن الآلة لا تنتج قيما جديدة لأن قيمة السلع التي تنتجها هذه الآلة هي مجموع عدد الساعات التي استخدمت فيها هذه الآلة لإنتاج السلعة و على العكس من هذا فإن قوة العمل عند العامل تخلق القيم كون أن العامل يحتاج لكي يعيش إلى استهلاك سلع تمثل عددًا من ساعات العمل أقل من عدد الساعات التي يستطيع بذلها مثل أن يستهلك العامل سلعًا تقدر بـ 05 ساعات من العمل مع أنه يعمل مدة 10 ساعات فهنا الفرق هو يطلق عليه فائض القيمة ترجع للرأسمالي كأرباح.[2] و بسبب هذه النتيجة هي قدرة العامل على أن ينتج ما هو أكثر قيمة مما استهلكه و هي ميزة ينفرد بها العامل وحده دون الوسائل الأخرى للإنتاج فالرأسمالي لا يشتري من العامل عددًا من الساعات العمل و لكنه يشتري قوته على العمل، مما يعني أن قوة العمل هي الأخرى سلعة يشتريها الرأسمال.[3]

و لكي يؤكد كارل ماركس أن العمل وحده من يخلق القيمة الفائضة فإنه قسم رأس المال إلى قسمين :

أ- رأسمال الثابت : يشمل وسائل الإنتاج من مواد خام و معدات و أدوات العمل و هذا الجزء من رأس المال ليس له أي علاقة في خلق فائض القيمة.

---

[1] المرجع نفسه، ص 427.

[2] كامل محمد محمود عويضة، **كارل ماركس، الماركسية و الإسلام**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص ص 120-121.

[3] حازم البيلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

ب- رأس المال المتغير : و يعني الجزء من رأس المال المحول إلى قوة عمل، أي الأجور و يعتبر كارل ماركس أن هذا القسم من رأس المال هو الذي يخلق فائض القيمة. فهو يستطيع أن ينتج معادلة الخاص بالإضافة إلى زيادة قيمة زائدة.[1]

3- الثورة الإشتراكية :

تتزايد معاناة العمال في النظام الرأسمالي باستمرار و ذلك نتيجة التقدم التكنولوجي و ظهور الآلة و التي بدورها أدت إلى قلة العمال و ازدياد عدد العاطلين عن العمل مما ينجم نه بؤس متزايد عند الطلبة العمالية الكادحة، مما يؤدي إلى صراع طبقي بينهم و بين الرأسمالية، نتج عنه ثورة عنيفة تؤدي إلى القضاء على الرأسمالية، و ميلاد الاشتراكية.[2]

4- نقد أفكار الماركسية :

أ- الإيجابيات :

لقد أتى كارل ماركس بفكرة فائض القيمة المؤسسة و المفسرة لأرباح الرأسمالية. و قد بينت هذه النظرية أيضًا ظاهرة استغلال الطبقية البرجوازية للطبقة البلوريتارية الكادحة.

- إنتشار أفكاره على مستوى العالم : انتشرت أفكاره بسرعة في العالم خاصة و أنه يعتبر فكر الثروة، قادت أفكاره إلى حرب إيديولوجية كادت أن تؤدي إلى حرب عالمية ضد الأفكار الرأسمالية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و مع ذلك فقد كانت الماركسية الدافعة إلى ظهور تنظيمات و نقابات عمالية حتى في الأنظمة الرأسمالية كأنها تطالب بقوتها و قد حققت بعض التنازلات.
- تحققت بعض تنبؤات الماركسين بخصوص مستقبل النظام الرأسمالي و انهياره، من خلال الأزمات التي عرفها، فمثلا الأزمة الإقتصادية التي عرفها العالم سنة 1929. ساهمت في ظهور الأفكار الكنزية التي دعت إلى تدخل الدولة في الإقتصاد في بعض القطاعات.

ب- السلبيات :

---

[1] يوسف إبراهيم يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 427.

[2] كامل محمج محمود عويضة، مرجع سبق ذكره، ص 121.

- اعتبرت نظرية القيمة عند كارل ماركس أن العمل هو العنصر الوحيد، و إهمال عناصر الإنتاج الأخرى، حيث بينت أن قيمة أية سلعة هي كمية العمل الإجتماعي المبذول لإنتاجها.
- غياب فكرة تحديد الأجر بحد الكفاف خاصة مع التطور التكنولوجي الذي تعرفه المجتمعات و التي زادات من إنتاجية العمل رافقها زيادة الأجور للعمال و تحسن مستوى معيشتهم.
- اعتبرت الماركسية أن الإشتراكية هي المرحلة الأخيرة لتطور المجتمعات و التي تصل إليها البشرية بعد الثورة على النظام الرأسمالي الصناعي، إلا أن بعض الدول تبنت النظام الإشتراكي دون المرور على المرحلة الرأسمالية الصناعية، فقد توطنت فيها الإشتراكية بعد مرحلة الإقطاع مباشرة مثل الصين الشعبية،[1] و حتى أن الثورة التي قادها الزعيم الصيني ماوت سيتونغ لم تكن ثورة عمال المصانع مما زعم كارل ماركس و إنما ثورة فلاحين.

[1] رفيقة حاروش، مرجع سبق ذكره، ص ص 148-149.

المحاضرة السابعة

المدرسة الحدية (النيوكلاسيكية)

المدرسة الحدية (النيوكلاسيكية):

ظهرت في بداية السبعينات من القرن التاسع عشر أفكار المدرسة الحدية أو كمايطلق عليها بالمدرسة الكلاسيكية الجديدة، أنهت العديد من أفكار المدرسة الكلاسكية التي كانت سائدة و ظلت أفكار هذه المدرسة مسيطرة على الفكر الإقتصادي إلى غاية ظهور الفكر الكنزي في منتصف الثلاتنيات من القرن العشرين.

أولا : أسس و مبادئ التحليل عند المدرسة الحدية .

يمثل التحليل الحدي ثورة فكرية في حقل علم الإقتصاد، تقابل الثورة الرياضية التي أدخلها كل من العاملين نيوتن و ليبز في علم الرياضيات. ففكرة الحدية في حد ذاتها لا تعدو أن تكون إسقاد إقتصادي لمعدل التغيرات في علم الرياضيات و تعبيرًا عن أهمية دراسة المتغيرات بالغة الصغر و الضآلة لمحاولة فهم الحركة و التغيير، حيث أكد هذين العالمين على ضرورة دراسة الكميات الرياضية و بالتالي قوى الطبيعة و قوانين الحركة من خلال التغيرات بالغة الضآلة، و قد

«أدى ذلك إلى ظهور التحليل الرياضي calculus الذي يدرس التغيرات في الكميات الرياضية من خلال متابعة ما يحدث لها عند تغير طفيف و الذي أدى إلى ظهور فكرة المشتقة التي تمثل معدل التغير في أية علاقة رياضية و هذه الفكرة بالضبط هي ما أخذ به التحليل الإقتصادي الحدي و الذي يبحث فيما يحدث للمتغيرات الإقتصادية عند حوث تغيرات صغيرة أو ما سمي بالتغيير الحدي»[1]

و لهذا فإننا نجد أن معظم القرارات الإقتصادية تتخذ في شكل جرعات متتابعة فالوحدات الإقتصادية وقت ما يعرض عليها اتخاذ قراراتها لا توضع لها خيارين فقط و المتمثل في أما كل شيء أو لا شيء، فهذه الأحوال لا تنطبق على الواقع، فعادة يتخذ القرار في وحدات صغيرة متتابعة، فعلى سبيل المثال، المنتج في أي نشاط انتاجي لا يواجه بالقرارا بلإنتاج الكامل أو بعدم الإنتاج أصلا، و إنما تعرض عليه بدائل تتعلق بقرارات تتعلق مثلاً بزيادة العمال أو الزيادة في المنتوج، فسلوكه مرهون بما يحققه هذا القرار و ما يترتب عليه من تضحية و من تكلفة نتيجة لهذه الإضافة و نفس الشيء بالنسبة بالإستهلاك،

[1] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 108.

فالمستهلك قبل أن يستهلك وحدة جديدة عليه أن يقارن بين زيادة استهلاك هذه الوحدة و بين المنفعة المحققة منها، و من ثم يمكن القول أن القرار الإقتصادي لا ينحصر فقط في ممارسة النشاط الإقتصادي، بل يتناول المدى الذي يصل إليه أي حجم الإنتاج أو الإستهلاك، و بهذا يتحدد السلوك الإقتصادي بالمقارنة بين العائد و التكلفة عند الحد و هنا جاءت التسمية بالتحليل الحدي.[1]

فالتحليل الحدي يبين أن كفاءة الإختيار تتطلب التوقف عندما يتساوى العائد الحدي مع التكلفة الحدية و ذلك سواء في العملية الإنتاجية أو العملية الإستهلاكية فهذا التساوي بين العائد الحدي و التكلفة الحدية و الذي يصبح عنده الفارق يساوي صفر محقق التوازن عند تساوي هذه الأوضاع الحدية.

هذه النتيجة تؤكد مدى التقابل بين التحليل الرياضي و التحليل الحدي، فقد :

«أوضح التحليل الرياضي أن الوصول إلى الاوضاع القصوى تتحقق عندما يكون معدل التغيير (المشتقة) صفرًا و يمكن ترجمة ذلك اقتصاديا بالإشارة إلى أن الوضع الأمثل يتحقق عندما يصبح الفارق بين العائد الحدي و التكلفة الحدية صفرًا أي عندما يتساوى هذين الأمرين».[2]

ثانيا : أهم رواد المدرسة الحدية.

ظهرت أفكار المدرسة الحدية كما سبق ذكرها في القرن التاسع عشر، إلا أن الأفكار الحدية كانت سابقة لهذا التاريخ، و في عام 1871 نشر ثلاثة مفكرين من جنسيات مختلفة و بدون إتصال منهم، و بلغات مختلفة مؤلفات تعالج نفس الأفكار و المتعلقة بالمنفعة الحدية و هم :

1- الجيل الأول لهذه المدرسة :

- **ستانلي جيفوس : (1835-1882).**

إقتصادي إنجليزي مشهور، أستاذ في الإقتصاد السياسي، يعتبرمؤسس المدرسة الحدية في إنجلترا، من أشهر مؤلفاته "نظرية الإقتصاد السياسي"

---

[1] المرجع نفسه، ص 109.

[2] المرجع نفسه، ص 109.

و من أهم أفكاره أن مصدر القيمة هي المنفعة و ليس العمل و بهذا يوجه انتقاد لاذع للمدرسة الكلاسيكية التي تقر بأن العمل هو مصدر القيمة و قد دافع عن موقفه بحكاية الصياد الذي عوض أن يصطاد سمكة إصطاد ألماس.[1]

- **ليون ولراس (1834-1910)**

فرنس الأصل عمل أستاذ الإقتصاد السايسي بكلية الحقوق بجامعة لوزان السويسرية بعدما كان يعمل مهندس، و يعتبر مؤسس المدرسة الحدية بلوزان من أشهر مؤلفاته "دراسات في الإقتصاد السياسي الطبيقي" و كتاب "عناصر الإقتصاد البحث" و قد جاء بنظريتين هامتين أشتهر بهما :

أ- نظرية حول المبادلة و القيمة :

تلعب ظاهرة الندرة و المنفعة دورًا إنسانيا في تحديد قيمة السلعة. «و يعطي ولراس تعريف للمنفعة، بأنها إمكانية الشيء في إشباع رغبات معينة للأفراد ويعتبر أن مقياس حدة الرغبات هو رغبة الإنسان في آخر وحدة أي الوحدة الحدية التي تستجيب لحاجاية»[2]

ب- الصبغة الميكانيكية للتصرفات الإقتصادية :

يرى ليون ولراس أن الأسعار هي مجرد مداخيل و تعبير عن قوة شرائية أي أن لها طبيعة ميكانكية، أي أن المحيط الإقتصادي عبارة عن سوق كبيرة يتوسطه المنظمون الذين يشترون عوامل الإنتاج و ببعون الإنتاج و يحصل التوازن عند ما تتحقق ثلاث شروط أساسية :[3]

1. ثبات السعر للسلعة من نفس النوع و في نفس السوق.
2. سعر البيع يساوي الكلفة في الإنتاج بمعنى أن الأرباح تساوي صفر
3. السعر يحدد بمعادلة بين طلب السلع و عوامل الإنتاج و عرضها.

---

[1] محمود خنوش، مرجع سبق ذكره، ص69.

[2] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 159، نقلا عن فتح الله و لعلو، الإقتصاد السياسي (د ب ن)، دار الداثة، 1997، ص131.

[3] المرجع نفسه، ص 159.

- كارل مانجر : (1840-1921).

مؤسس المدرسة الحرية في جامعة فينا، عين أستاذا بهذه الجامعة بعد تأليفه للكتاب في "مبادئ الإقتصاد" سنة 1871.

تدور أفكار كارل مانجر في الإقتصاد حول فكرة المنفعة و الحاجة فقدم نظرية عامة للسلع الإقتصادية، حيث بين أن الشيء لا ينطبق عليه وصف السلعة إلا إذا كان قادرًا على إشباع حاجة إنسانية، أي تكون له منفعة و يحقق الشروط التالية :[1]

- أن تكون هناك حاجة إنسانية
- أن يتضمن الشيء من الخصائص ما يجعله قادرا على إشباع هذه الحاجة.
- أن يعرف الإنسان قدرة الشيء على إشباع حاجته.
- أن يكون الإنسان قادرًا على السيطرة و التصرف في هذا الشيء.

و حتى يصبح المنتوج سلعة إقتصادية لا يكفي فقط أن يكون المنتوج نافعًا بل يجب أن تقوم بين عرضه و بين الإحتياجات علاقة معينة فالإحتياجات علاقة معينة فالإحتياجات الإنسانية هي :

«عبارة عن مجموع السلع الاستهلاكية التي تلزم الفرد لإشباع حاجاته و عندما نجز فإنه لكي يصدق وصف سلعة بالمعنى الإقتصادي على الأشياء فلابد أن يكون عرضها أقل من الإحتياجات لها»[2]

و بناءًا على هذه الفكرة فإن الأشياء التي توجد بوفرة لا تعتبر سلع بالمعنى الإقتصادي فمثلاً الهواء لا يعد سلعة كونه متوفر بكثرة مما نحتاج إليه.

أما بخصوص نظرية القيمة فإن «**ما نجر رأي فيها علاقة بين الإحتياجات و بين المتاح من السلعة و لعل أهم مساهمة من جانب ما نجر في هذا الصدد تتركز في تقديره بأن المنفعة الناتجة من**

[1] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 111.
[2] المرجع نفسه، ص 111.

إستهلاك السلعة تتناقص مع زيادة الوحدات المستهلكة و هذا هو مبدأ تناقص المنفعة الذي بنى عليه الحديون تحليلهم»[1]

2- الجيل الثاني لهذه المدرسة :

- **الفرد مارشال (1842-1924).**

إنجليزي الجنسية و أستاذ الإقتصاد السياسي مثل أغلب مفكري المدرسة الحدية بجامعة كامبردج، و يعتبر مؤسس المدرسة الحدية في الجامعة و يمكن تلخيص أهم أفكاره في :

أ- نظرية القيمة :

جمع الفرد مارشال في تحديده للقيمة بين نفقة الإنتاج و المنفعة و بهذا يكون قد جمع بين فكرة الكلاسكين و الحديين في تحديد مصادر القيمة، فالقيمة تتحدد عنده بالعرض و الطلب معًا، و برأي مارشال أنه من الصعوبة تحديد من هو المسؤول عن القيمة، ففي هذا الشأن يضرب ميثال المقص، فمن الصعب تحديد المسؤول من بين حدي المقص عن قطع الورقة.

ب- عدم اعتماده على الإقتصاد المجرد فقط بل وظف كذلك الإقتصاد التطبيقي.[2]

ج- أدخل فكرة المرونة في التحليل الإقتصادي، و وظفها في تحليلاته الإقتصادية كونها تعطي تحديدًا الخصائص التغير دون أن توقف على وحدات القياس المستخدمة و بذلك تعتبر مقياسا مطلقًا و مستقلا عن وحدات القياس لتبيان و توضيح شكل التغير في العلاقات الإقتصادية.[3]

د- تمييزه بين أربعة أربعة أنواع من الدخول: و هي الدخل الناتج عن الأجر و الدخل الناتج عن الريع و الدخل الناتج الفائدة و عن الأرباح.[4]

---

[1] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[2] محمد خنوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-71.

[3] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[4] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 112.

- **باريتو الفريدو (1848-1923).**

إقتصادي إيطالي درس الفلسفة و علم الإجتماع و الإقتصاد و الرياضيات و الهندسة التي حصل فيها على شهادة الدكتوراه، شغل منصب أستاذ في الإقتصاد بجامعة لوزان بسويسرا، و من أهم مؤلفاته محاضرات في الإقتصاد السياسي "عام 1896، اتبع باريتو نفس أسلوب فالرأس في التحليل الإقتصادي، مع الزيادة و التركيز على النماذج الرياضية.

- **فون بوم بافراك (1851-1914).**

يعد بافراك من الأوائل اللذين قدموا انتقادات للأفكار الماركسية و على وجه الخصوص فيما يتعلق بنظرية العمل في القيمة، و أهم ما اشتهر به هو نظريته لرأس المال و سعر الفائدة.

فرأس المال بالنسبة لبافراك هو نتيجة لتطور الفن الإنتاجي، فأساليب الإنتاج تتطور باستمرار نحو مزيد من إطالة العملية الإنتاجية و بالتالي زيادة المرحلة الوسطية قبل الوصول إلى الإنتاج النهائي، و يترتب عن هذه الإطالة في العملية الإنتاجية الزيادة في الكفاءة الإنتاجية، و هنا يظهر رأسمال و الذي هو نتيجة لإطالة فترة الإنتاج، و بذلك فإن رأس المال لا يعد و أن يكون سلعًا مستقبلية كما أنه نادى بالتفرقة بين الربح و الفائدة، حيث أكد أن الربح لامنظم و الفائدة لصاحب رأس المال، و بالتالي يلتقي مع أحد رواد المدرسية الكلاسكية جون باتيست ساي في فكرة المنظم.[1]

- **وفون ويرز : (1851-1926).**

تساوي الجنسية، تتركز أفكاره على الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج بمعنى إنتاجية آخر وحدة مستقلة من الرؤوس الأموال و العمل.[2]

[1] محمد خنوش، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[2] المرجع نفسه، ص 71.

ثالثا : أهم أفكار و نظريات المدرسة الحدية.

1- مفهوم المنفعة و السلع عند الحدين :

المنفعة : هي قدرة الشيء على إشباع حاجة و هي ليست خاصة مادية بقدر ما هي علاقة بين السلعة و الحاجة إليها، و توضح نظرية المنفعة أن لكل سلعة منفعة ناتجة من إستهلاكها، و أن هذه المنفعة هي التي تدفع المستهلك إلى طلب تلك السلعة و ذلك في حدود دخله و إمكانياته المتاحة»[1]

و على أساس هذا التعريف يتضح أن منفعة السلعة تنبع من خاصية القدرة على إشباع الحاجة، فهذه الأخيرة هي الدافع الرئيسي للقيام بأي نشاط اقتصادي فالسلع تنقسم إلى نوعين :

أ- سلع إقتصادية التي تصلح لإشباع الحاجة و هي بكميات أقل مما يطلبها الأفراد.
ب- سلع غير إقتصادية : بالرغم من أنها صالحة لإشباع الحاجة إلا أنها توجد بكميات هائلة لا تخلق بالنسبة للمستهلك مشكلة إقتصادية في البحث عنها و استغلالهما و بناءًا على هذا التقسيم فإن المستهلك لا يقوم باستهلاك السلع التي تحقق له اشباعًا و يقفز فقط بشراء و استهلاك السلع التي يحقق له إشباع معين.

و تقوم نظرية المنفعة على افتراضان أساسية :[2]

1. سلوك المستهلك رشيد و عقلاني بحيث يتخذ المستهلك القرارات و التصرفات المنسجمة مع الهدف الرئيسي و هو تعظيم المنفعة.
2. قابلية المنفعة للقياس بمعنى استطاعة المستهلك قياس المنفعة التي يحصل عليها من استهلاك السلعة عدديا.
3. إستقلالية منفعة كل سلعة على منافع السلع الأخرى.
4. ذوق المستهلك ثابت غير متغير.
5. ثبات دخل المستهلك.

---

[1] كامل علاوي كاظم الفتلاوي و حسين لطيف كاظم الزبيدي، **مبادئ علم الإقتصاد**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص71.

[2] المرجع نفسه، ص 72.

6. وجود عدد كبير من المستهلكين بحيث لا يقدر أي أحد منهم التأثير على سعر السلعة.

فمحور اشتغال رواد المدرسة الحدية تمثل في فكرة أن سلوك الأفراد في مجال النشاط الإقتصادي سعى إلى تحقيق أقصى استمتاع و بأقل ألم.

2- المنفعة الحدية :

يؤثر عدد الوحدات المستهلكة في تغير المنفعة الكلية، و سمي مقدار التغير في المنفعة الكلية نتيجة تغير الكمية المستهلكة بوحدة واحدة بالمنفعة الحدية، فهي عبارة عن مقدار الإشباع الزائد أو الإضافي الذي يتحصل عليه المستهلك عند زيادة إستهلاكه لسلعة معينة بوحدة واحدة. فهي بخلاف المنفعة الكلية التي تعرف على أنها مقدار الإشباع الذي يحصل عليه الفرد المستهلك عند إستهلاكه لوحدات متتالية من السلعة.

يمكن احتساب مقدار المنفعة الحدية بالمعادلة التالية :

3- قابلية المنفعة للقياس :

من خلال توظيف المنتاجات البيانية و المعادلات الرياضية في توزيع العلاقات الإقتصادية

4- الندرة أساس المشكلة الإقتصادية :

تنشأ المشكلة الإقتصادية في أدبيات الإقتصادية بمصطلح السلعة الإقتصادية أي السلع التي تكون مساوية لمستوى الطالب عليها و هنا تخلق مشكلة الإقتصادية.

5- قانون تناقص المنفعة الحدية : [1]

الوحدات الأولى من السلعة المستهلكة تعطي الفرد مقدارًا أعلى من الإشباع، في حين أن الوحدات التالية فإنها تعطي مقدار أقل من الإشباع إلى أن تصل المنفعة الحدية إلى الصفر.

[1] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

و إذا حاولنا إختصار أفكار المدرسة الحدية نوجزها في :

1. تركيز رواد و مفكري المدرسة على المفهوم الحدي بمعنى نقطة التغير.
2. إهتمام المدرسة الحدية بالوحدة الإقتصادية و الفرد بدلاً من الإهتمام بالمجتمع ككل في تحليل السلوك.
3. بني التحليل الحدي على النظام الإقتصادي الذي تكون فيه المنافسة الكاملة محققة.
4. خضوع الظاهرة الإقتصادية للأحكام الشخصية و النفسية حيث أهم طلب يتحدد بالمنفعة الحدية و التي هي ظاهرة ذهنية أو نفسية من قبل الأفراد.
5. أدرجت الطلب كمحدد رئيسي للسعر المدرسة الكلاسيكية و التي حددته على أساس تكاليف الإنتاج (العرض)، لكن المفكر الحدي الفريد مارشال يؤكد على أن كلاً من الطلب و العرض يشتركان في تحديد السعر.
6. دافعت عن مبدأ الحرية الإقتصادية مثلها مثل المدرسة الكلاسكية و عدم تدخل الدولة في المعاملات الإقتصادية.
7. إفترضت المدرسة الحدية أن سلوك الأفراد في النشاط الإقتصادي سلوكي رشيد فهم يتصرفون تصرفًا رشيدًا فيما يتعلق بموازنتهم بين السعادة و الألم، و بموارثهم للحاجات و المنافع الحاضرة و كذلك عند قياس المنفعة الحدية من استهلاك السلع المختلفة[1]

رابعا : تقييم أفكار المدرسة الحدية.

ساهمت المدرسة الحدية بتطوير الكثير من أفكار المدرسة الكلاسكية و في علم الإقتصاد ككل، و هذا بإدخال و استعمال علم النفس و الرياضيات من قبل روادها لتفسير سلوك المستهلك و المنتج معًا، إلا أن هذه النظرية لاقت جملة من الإنتقادات يمكن إجازها في :

1. اعتبرت الحدية أن المنفعة شيء قابل للقياس، و هذا ما يصعب تحقيقه فالمنفعة يمكن قياسها قياسًا نسبيا أي تفضليا.
2. ركزت المدرسة الحدية على الطلب و أهملت الغرض في تحديدها للقيمة عكس النظريات السابقة التي اهتمت بالغرض، و هذا ما حايد الصواب فلكي تتحدد القيمة لابد من توفر السلع أولا.

[1] عمر هشام محمد، مرجع سبق ذكره، ص 167.

3. المنفعة ظاهرة موضوعية و ليس ظاهرة ذاتية تخضع لذوق و رغبات المستهلك و ذلك لأن منفعة السلعة تعود إلى خصائصها التي تمكنها من إشباع حاجة معينة.

4. لم يهتم الحديون في بحوثهم بعامل الزمن.

5. إقتصرت بحوث المدرسة الحدية على التحليل الوحدوي فقط.

خامسا : مقارنة بين المدرسة التقليدية و المدرسة الحدية: [1]

أوجه الاختلاف:

المدرسة التقليدية	المدرسة الحدية
- البحث عن مصدر الثروة و كيفية توزيعها. - دراسة الظواهر الاقتصادية بمنطق الإنتاج و إعادة الإنتاج. - العمل هو مصدر القيمة، هذه النظرية التي تعتبر موضوعية ناتجة عن تحليل شروط الإنتاج. - المشكل الأساسي هو مشكل إنتاج و توزيع و تراكم رأس المال. - المجتمع مكون من طبقات اجتماعية، إذ حسب المدرسة التقليدية العمال الأجراء، ملاك الأراضي و الطبقة الرأسمالية في وضعية متناقضة حول توزيع الفائض الاقتصادي.	- دراسة سلوك الإنسان بين الغايات العديدة والغير متناهية و الوسائل النادرة ذات الاستخدامات المختلفة. - دراسة الظواهر الاقتصادية بمنطق التوازن والمبادلة. - المنفعة و الندرة مصدر للقيمة، هاته النظرية تعتمد على نظرة ذاتية للقيمة. - المشكل هو استخلاص المنفعة القصوى من الموارد النادرة المتاحة. - المجتمع مكون من منتجين و مستهلكين يملكون عناصر إنتاج و يتقاضون مقابل ذلك مداخيل، حسب المدرسة الحدية المجتمع المثالي هو مجتمع بدون طبقات اجتماعية و لا صدمات مكون من مستهلكين و منتجين و لا توجد طبقات ذات مصالح متناقضة.

أوجه التشابه:

- محرك النشاط الاقتصادي هو المصلحة الشخصية، فهي تسمح بتحقيق المصلحة العامة و كأن كل شخص مسير حسب عبارة آدم سميث "بيد خفية".

[1] https://drive.google.com/file/d/0B6iNUbwq5ejKQjg3T0dUT1NXNFU/view

- الجهاز المحرك هو المنافسة بين المؤسسات العديدة لكل فرع اقتصادي. كل وحدة اقتصادية تخضع للمنافسة و تعمل بالسعر كما هو، الناتج عن لعبة العرض و الطلب في سوق المنافسة الحرة و الكاملة – لا تستطيع أي وحدة اقتصادية أن تؤثر على السعر.
- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- الحفاظ على جاز السوق و المنافسة.
- توسع دائرة المبادلة يؤدي أو ينتج عنه منافسة أكبر مما يمنح قوة أكبر للسوق.

ملاحظات:

- نقاط التشابه (بين المدرسة التقليدية و الحدية) هي نقاط اختلاف بين المدرسة التقليدية و الماركسية.
- المدرسة الماركسية تقترب في بعض من النقاط من المدرسة التقليدية فيما يخص تعريف القيمة بالعمل و أن العمل هو مصدر للقيمة وفي إبراز التناقضات بين الطبقات الإجتماعية .[1]

[1] المرجع نفسه.

المحاضرة الثامنة

المدرسة الكنزية

المدرسة الكنزية

طرحت الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 1926 مجموعة من الأسئلة حول حقيقة و صحة النظريات الكلاسيكية المفسرة للنشاط الإقتصادي، حيث أن هذه النظريات السابقة لم تستطع تفسير أسباب تدهور و تراجع الإقتصادي العالمي و إعطاء حلول تشجع من التشغيل و العملية الإنتاجية ككل، مما دفع بظهور أفكار إقتصادية جديدة تحامل إيجاد حلول لهذا الوضع. و بهذا ظهر العالم الإقتصادي جون مينارد كينز (1883–1946). الذي قام بثورة فكرية إقتصادية حاول بواسطتها معالجة الوضع القائم و إدخال بعض الأفكار الجديدة لإنقاذ النظام الرأسمالي الذي يواجه أزمة حقيقية.[1]

أولا : التعريف برائد المدرسة الكنزية.

جون مينارد كينز إقتصادي بريطاني ولد سنة 1883، في الفترة التي شهدت فيها الإمبراطورية البريطانية أوج قوتها فقد كان يطلق عليها الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، من أسرة برجوازية، كان والده أستاذ للمنطق و الإقتصاد بجامعة كمبردج و قد شغل منصب مسجل جامعة. هذه الظروف المادية و المعنوية (الفكرية) أعطت لجون منارد كينز الفرصة للتمدرس في أرقى الجامعات، حيث ذهب إلى مدرسته أيتن (Eton) المشهورة في تعليم أبناء رجال الدولة و النبلاء، و قد كان متميزًا خاصة في الرياضيات ثم انتقل إلى جامعة كامبردج في كلية الملك و درس فيها الرياضيات، و بعد تخرجه أقنعه والده بدراسة الإقتصاد، حيث تقدم للإمتحان في الحكومة البريطانية في و مرارة المستعمرات (مكتب الهند 1905) و نجح و احتل المرتبة الثانية من عدد المشاركين البالغين 104 مشارك، أجمع أستاذ في جامعة كامبردج سنة 1920، عمل موظفا في الهند و فيها كتب مؤلفًا حول النقود الهندية بعنوان التداول النقدي و التمويل في الهند "ثم عمل في وزارة المالية البريطانية (وزارة الخزانة) بعد قيام الحرب العالمية الأولى، و عند نهاية الحرب أشرك كينز في مفاوضات السلام في مؤتمر فرساي عام 1919 بصفة منسوب لوزارة المالية البريطانية، إلا أنه انسحب من هذه المفاوضات سبب العقوبات المفروضة على الدولة الألمانية المنهزمة في الحرب و قد كتب في هذا عدة مقالات بعد ذلك في كتاب المعنون بـ "النتائج الإقتصادية للسلام". و في سنة 1936 أصدر كتابه المشهور المعنون بـ : النظرية العامة للنقود و الفائدة و الإستخدام "و بالرغم من صعوبة الكتاب و عدم تنظيمه فقد كان المرجع الأساسي لمعظم الدول الصناعية لما بعد

[1] محمد خنوش، مرجع سبق ذكره، ص 74.

الحرب العالمية الثانية حيث أن أغلب الحكومات بعد الحرب اتبعت سياسات متفقة مع أرائه و قد استمر ذلك حتى نهاية السبعينات من القرن العشرين حيث ظهرت بعض الأفكار المعارضة له كانت لم يخرج عن الإطار العام لفكر كبير.[1]

ونظرًا لأن مجال إهتمامه الأساسي هو الإقتصاد و المال فإنه وفق في تكوين.

ثروة هائلة عن طريق المضاربة بالعملات الأجنبية و بهذا فهو شبه المفكر الكلاسيكي دافيد ريكاردو في وضعهما الإجتماعي فكلاهما كونا ثروة مالية، و في سنة 1946 توفي كينز بعدما ترك تراثا فكريا ضخما كان المرجع للكثير من دول و سياسة العالم.

ثانيا : أسس و فرضيات النظرية الكينزية.

ينطلق جون منارد كينز من الفرضيات التالية:

1- يركز كينز في تحليله على الفترة القصيرة الأجل :

يعتقد جون منارد كينز أن الفترة القصيرة يكون فيها ثبات السكان و حجم رأس المال و حتى الفن الإنتاجي.

2- تفنيد فكرة أن النظام الإقتصادي الرأسمالي في حالة توازن الاستخدام الكامل، بل أنه و في الأغلب الأحيان يقع في حالة التوازن الغير كامل، و هنا يفترضكينز أن حالة الاستخدام الكامل محققة و لكنها تحدث في مدة قصيرة، مما يفسر أن جون مينارد كينز يلقي الضوء على كل الحالات.

3- تحليل كينز تحليل نقدي، فهو يرفض فكرة أن النقود حيادية في التحليل الإقتصادي فعلى العكس تماما من ذلك فإن النقود تؤثر على الحركة الإقتصادية، فلا يمكن الفصل الإقتصاد العيني عن الاقتصاد النقدي.

4- ضرورة تدخل الدولة و بشكل فعال بواسطة سياسات إقتصادية لإرجاع وضع الإقتصادي إلى حالة توازن الاستخدام الكامل.

---

[1] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

6- استحالة تحقيق منافسة حرة و كاملة على الواقع الإقتصادي.

7- أساس التحليل الإقتصادي هو الطلب الكلي.[1]

ثالثا : نظرية الكنزية.

لقد أدى الكساد العالمي في التأثير على فكر جون مينارد كينز بطريقتين :[2]

1- بدد الكساد إيمان جون مينارد كينز بقوة السياسة النقدية، و استنتج كينز أن تدخل الدولة المباشر لتعزيز الإستثمارات الجديدة و دعمها، قد يكون السبيل الوحيد لتفادي الوقوع في حالة الكساد الطويلة.

2- أدى الكساد بجون مينارد كينز بتحويل أنظاره من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية لأن الأجور و الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكثر مرونة من بريطانيا و بالرغم من أن القطاع الأجنبي الأمريكي يعد أصغر بكثير و مع ذلك إنهيار. مما حفز جون مينارد كينز على التفكير في مشكلة الإقتصاديات الغنية.

أ- نظرية التوازن العام :

لم يؤكد جون مينارد كينز نظرية التوازن عند رواد المدرسة الكلاسكية أو الذين يعتبرون و يفترضون قيام التوازن العام بمعنى أن الإنتاج يساوي الإستهلاك و أن الإنتاج هو الذي يحدث الطلب على السلع المنتجة و أن عملية الاستثمار هي جزء من الدخل يخصص لزيادة التجهيزات و وسائل الإنتاج. فكينز يرى أن الاستثمار بشكل عام يدي إلى الدخل و الذي يؤدي هو كذلك إلى الإدخار، فالمستثمر عندما يأخذ قرار زيادة الاستثمار فإنه يوزع الأموال مقابل الحصول على عوامل الإنتاج، مما يزيد من دخول الذين يتحصلون على هذه الأموال الموزعة من طرف هذا المستثمر، و زيادة هذا الدخل لهذه الفئة لا يعني التوجه إلى الإستهلاك، فمن خلال هذه العملية يمكن زيادة الإدخار عندهم بدل الإستهلاك، بمعنى أن الإستثمار قاد إلى الإدخار.

---

[1] بن الحاج جلول ياسين، **الإقتصاد الكلي دروس و تمارين**،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017-2018، ص 84.

[2] روبرت سكيدلسكي، جون مينارد كينز، **مقدمة قصيرة جدًا**، ترجمة عبد الرحمان مجدي الهنداوي، ص 82.

و بهذا فإن الإنفاق الكلي = الدخل الكلي؛

و للتوضيح أكثر فإن :

*** الانفاق الكلي = الإنفاق على السلع الإستهلاكية + الإنفاق على السلع الإقتصادية**

*** الدخل الكلي = الإنفاق على السلع الإستهلاكية + الإدخار**

و بمعادلة رياضية يتضح مايلي :

الإنفاق على السلع الاستهلاكية + الإنفاق على السلع الاستثمارية = الإنفاق على السلع الإستهلاكية + الإدخار

و باختزال العوامل المشتركة من المعادلة ينتج :

الإنفاق على السلع الإستثمارية = الإدخار أي الإستثمار = الإدخار

و ما يلاحظ على هذا التوازن أنه يحدث في نهاية المرحلة عكس لبتوازن الكلاسكي الذي يكون في بداية المرحلة هذا من جهة و من جهة أخرى فإن ألية التوازن عند جون مينارد كينز ترجع إلى الدخل عكس الكلاسيك الذين يرجعون آلية التوازن إلى الأسعار.[1]

2- آليات تحقيق التوظيف الكامل :

يرى كينز أن العبرة في تحديد مستوى التشغيل هي الطلب الفعال و تحقيق ذلك يجب تتبع الدولة الأليات و على رأسها الإنفاق الحكومي.

و على العكس تمامًا من أفكار المدرسة الكلاسيكية و التي تبعد الدولة عن النشاط الإقتصادي فإن جون مينارد كينز يعتقد أن لها دور أساسي في الاستثمار في المشاريع الكبيرة و الضخمة شمل إنشاء المطارات و بناء المستشفيات و تشجيع الاستثمارات الخاصة و هذا بتخفيض سعر الفائدة و كذلك تخفيض ضريبة الدخل على أصحاب الدخول الضعيفة و في مقابل ذلك إعادة توزيع الدخل عن طريق

[1] محمد خنوش، مرجع سبق ذكره، ص 78، و أنظر أيضا حازم البيلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 146.

نقل جزء من دخل الطبقات ذات الدخول المرتفعة إلى أصحاب الدخول الضعيفة و هذا بنهج سياسة ضريبية تصاعدية.[1]

3- السياسة النقدية و المالية عند جون مينارد كينز :

يعاب على جون مينارد كينز أنه كان أقل اهتمامًا بالسياسة النقدية، و أنه ركز على الإهتمام على السياسات المالية و الحقيقة.

«أنه ينبغي التمييز لدى كينز بين أهمية النقود و التحليل النقدي من ناحية وبين السياسة الإقتصادية المناسبة سواء كانت سياسة نقدية أو سياسة مالية من ناحية أخرى، فمن ناحية أهمية النقود في الإقتصاد، فإن الفضل يرجع إلى كينز في ضرورة إدماج النقود في النظرية الإقتصادية منذ البداية، فهو يرفض فكرة تقسيم التحليل الإقتصادي إلى التحليل عيني ثم إلى تحليل نقدي و يرفض بالتالي المقولة التي ترى أن النقود محايدة و لا تأثيرلها»[2]

فكينز يعتبر أن النقود ليست مجرد وسيط للتبادل و إنما هناك طلبًا على النقود في حد ذاتها، مما يعني أن الطلب على النقود ليس مشتقًا من الطلب على السلع و إنما هو طلب مستقبل لها أيضًا.

و على الرغم من الأهمية التي أولاها كينز إلى النقود فإنه كان قليل الثقة في فاعلية السياسة النقدية لمعالجة الاختلالات في العملية الاقتصادية كالبطالة و التضخم مثلاً فقد كان يرى أن السياسة المالية (الإنفاق العام) أكثر تأثيرًا للقضاء على شبح البطالة. فإن كان قد شخص قضية الاحتلال العام في الإقتصاد يرجع إلى نقص الطلب الفعال أو القصور في الطلب الفعال، فإن محاربة البطالة و القضاء عليها يتطلب زيادة هذا الطلب و خاصة الاستثمار. و قد أقر بأن فرص تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق تخفيض أسعار الفائدة قليلة الفاعلية و عديمة الجدوى، فلو نفترض أن أسعار الفائدة تكون منخفضة، فإن أي تخفيض لم يكن مشجعًا على الاستثمار فأي تخفيض في أسعار الفائدة أو زيادة في كمية النقود لم تؤد إلا إلى زيادة الاحتفاظ بالنقود (الإكتناز) و ليس إلى تشجيع الإستعمار.

---

[1] المرجع نفسه، ص 79.

[2] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 149.

و لهذا فقد رأى أن السياسة المالية هو الطريق الأنجع و الأكثر فعالية لزيادة الإنفاق و تحريك الطلب الفعال و هذا بزيادة الإنفاق الحكومي. و قد :

«ساعدت هذه السياسة بالفعل على الخروج من الأزمة العالمية في الثلاثينيات فأخذ بها، ربما بشكل غير واع هتلر عندما أسرف في الإنفاق العام على التسليح و على البنية الأساسية (الطرق) مما ساعد في القضاء على البطالة في ألمانيا قبل غيرها من الدول الأوروبية، و قد أخذ روزفلت سياسة مماثلة فيما يتعلق بالمشروعات العامة فيما عرف بالسياسة الجديدة أو العهد الجديد و كان لهذه السياسة المالية أثر واضح في القضاء على البطالة في ذلك الوقت»[1]

رابعًا : الإنتقاد الموجه إلى جون مينارد كينزي.[2]

تعتبر الإنتقادات الموجهة إلى المدرسة الكنزية مجرد انتقادات شكلية لا تمس بجوهر النظرية العامة، يمكن حصرها في :

1. لا يمكن اعتبار نظرية جون مينارد كينز نظرية عامة، فالبعض يراها لا تصلح لكل زمان و مكان، لأن صياغة النظرية جاءت في ظروف الأزمة الإقتصادية التي عرفها العالم سنة 1926.
2. دحض فكرة عدم تدخل الدولة في الإقتصاد و هذا بمثابة تقليل من الحرية الإقتصادية في النظام الرأسمالي و التي هي (الحرية) أهم ركيزة بني عليها.
3. يعتبر فكر كينز مجموعة لأفكار سابقية (المدرسة الفزيوقراطية الكلاسكية و حتى التجارية) و بالتالي اعتباره أحدث ثورة في عالم الإقتصاد فهذا حكم عليه الكثير من التحفظ.

---

[1] المرجع نفسه، ص 149.

[2] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 235.

نموذج كنز :[1]

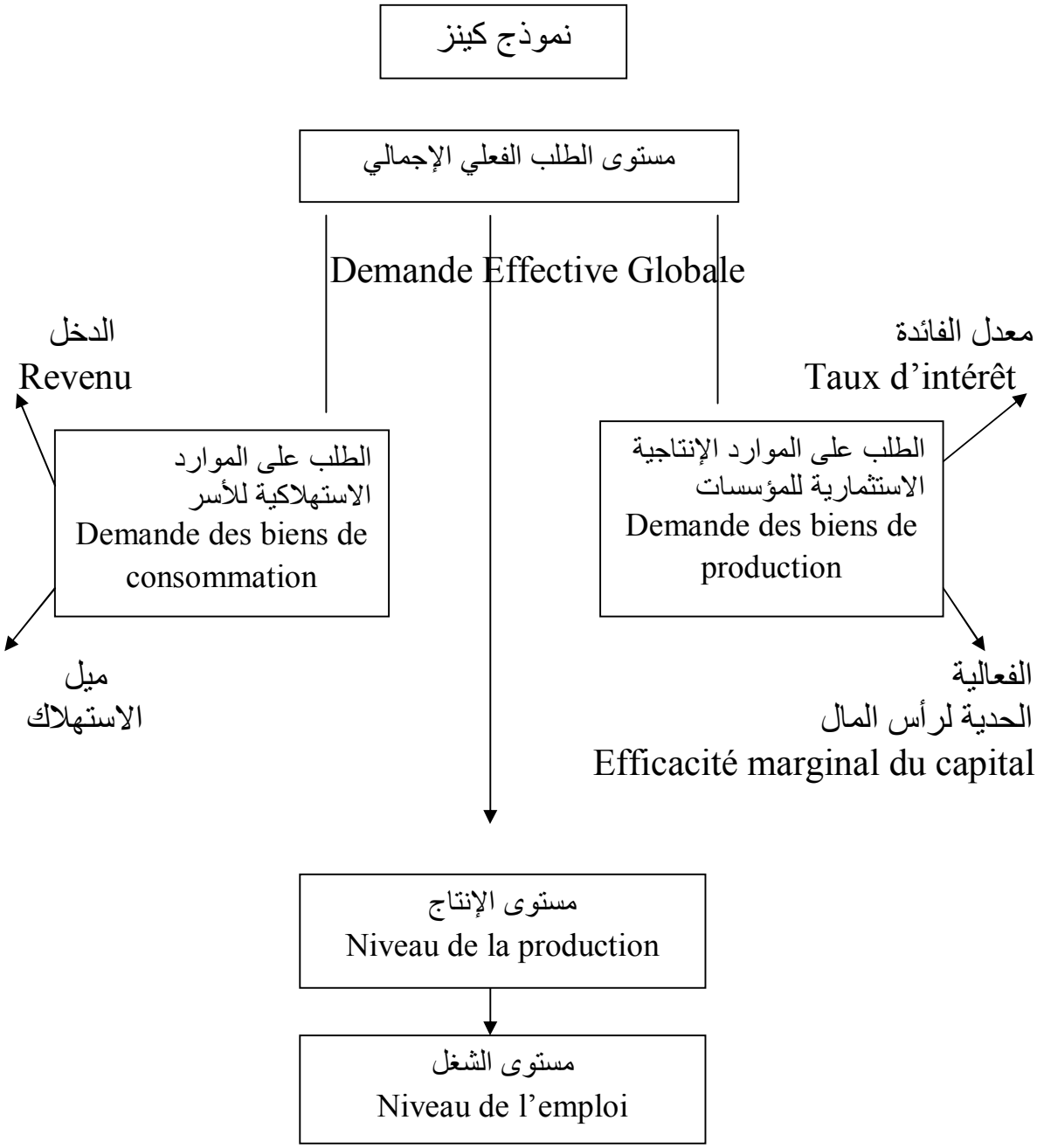

[1] https://drive.google.com/file/d/0B6iNUbwq5ejKQjg3T0dUT1NXNFU/view

المحاضرة التاسعة

النظم الإقتصادية

النظم الإقتصادية

تتمايز عمليات الإنتاج و التوزيع من بين مختلف الدول و حتى في الدولة الواحدة حيث تغير من أسلوب إنتاجها من مرحلة إلى أخرى على حسب الظروف الداخلية و الخارجية التي تمر بها الدولة. هذا التغير في أسلوب الإنتاج و التوزيع يتغير على حسب طبيعة النظام الاقتصادي المتبنى.

فماذا نعني بالنظام الإقتصادي؟ و ماهي أنواع الأنظمة الإقتصادية؟

أولا : مفهوم النظام الإقتصادي.

1- تعريف النظام الإقتصادي :

يعرف النظام الإقتصادي على أنه :

«مجموعة من العلاقات الإقتصادية و القانونية التي تحكم و تدير و تنظم حياة المجتمع ما اقتصاديا في زمن معين، حيث يؤثر هذا النظام في طبيعة العلاقات المتبادلة بين البشر و مختلف الموارد و على رأسها الموارد الطبيعية»[1]

يعرف أيضًا على أنه :

«توفير كافة الوسائل التي تساعد الأفراد على التفاعل مع البيئة الإستهلاكية و تساهم في جعلهم يستفيدون من المصادر الطبيعية و الصناعية و المالية المحيطة بهم»[2]

و يعرف أيضًا على أنه :

«عبارة عن مجموعة من آليات و مؤسسات لصنع القرار و تنفيذ القرارات المتعلقة بالإنتاج و الدخل في منطقة جغرافية معنية»[3]

2- العوامل المكونة للنظام الإقتصادي :[1]

---

[1] محمد مروان، مفهوم النظام الإقتصادي، من موقع موضوع : www.mawdoo3.com أخر زيارة للموقع، 2019/11/27.

[2] مجد خضر، **تعريف النظام الإقتصادي**، من موقع موضوع : www.mawdoo3.com أخر زيارة للموقع، 2019/11/27.

[3] كويسي أمين، **النظام الإقتصادي و الثقافة الإجتماعية العلاقة و الإقرارات**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، ص 27.

وضع المفكر الإقتصادي و الإجتماعي و ويرنرصومبات ثلاث عوامل رئيسية مكونة للنظام الإقتصادي و هي :

– المحفزات : يقصد بالمحفزات بالدوافع المؤثرة على النظام الإقتصادي مثل الحروب و الإنكماش الإقتصادي و الإنتعاش و النمو.[2]

– الشكل : يقصد بها كافة العوامل المجتمعية و التي يعد النظام الإقتصادي جزءًا منها مثل العمل و طبيعة الإنتاج ...إلخ.

– الطبيعة : هي جميع الوسائل و الطرق التي تحول المواد الأولية إلى مواد ذات منفعة و يتم ذلك باستخدام الآلات و التكنولوجيا و حتى الأجهزة الإلكترونية.

3– أهمية دراسة الأنظمة الإقتصادية :

يكمن أهمية دراسة الأنظمة الإقتصادية في :

أ– فتح المجال للفواعل الإقتصادية في المجتمع لمعرفة الأهداف و الغايات من تبني نظام إقتصادي دون غيره من الأنظمة مما يسهل عليهم معرفته و استعابه و العمل على إنجاحه على حسب مواقعهم.

ب– تجنب الوقع في أنظمة اقتصادية فاشلة و تتبع نهج الأنظمة الإقتصادية الناجحة.

ج– أحداث مقارنات علمية بين النظام الإقتصادي المتبع و بين الأنظمة الإقتصادية التي تنتجها الدول الأخرى للوقوف على أي الأنظمة الإقتصادية الأصلح و الأنجع و الأولى بإتباعها.

د– الإستفادة من تجارب الأنظمة الإقتصادية السابقة في تعاملها مع الأزمات و المشاكل الإقتصادية التي عرفتها.[3]

4– العلاقة بين النظام الإقتصادي و النموذج الإقتصادي :

---

[1] محمد خضر، المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه و أنظر أيضًا أحمد ضياء الدين زيتون، **مبادئ في علم الإقتصاد**، المكتب العلمي للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص، 28–29.

[3] محمد إبراهيم أبو شادي، **النظم الإقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2010، ص ص 17–18.

لكي نحدد العلاقة بين النظام الإقتصادي و النموذج الإقتصادي يجب أولا تحديد تعريف للنموذج الإقتصادي :

أ- تعريف النموذج الإقتصادي :

يعرف النموذج الإقتصادي على أنه :

«تمثيل مبسط و علائقي للحقيقة و الذي يسمح للعالم بالتحليل (تحليل الواقع) حيث تدرس النموذج و ليس العالم الحقيق، هذا التمثيل يأتي على شكل مجموعة من العلاقات بين متغيرات العالم الحقيقي و الذي يعرف بدوره على أنه أساسيات تنظيم الظاهرة محل الدراسة».[1]

و يعرف أيضًا :

«عبارة عن استخدام اللغة الرياضية لإعادة صياغة موضوع النموذج في شكل يبسط العلاقات السببية (علة و معلول) و البنيوية التشكيلية (المورفولوجية) بين عناصر الموضوع الأصلي، و بتغيير أخر فإن النموذج الإقتصادي بهذا المعنى هو ليس طبق الأصل عن موضوعه، بل يختلف عنه نوعيا فضلاً عن الاختلاف من ناحية الموضوعات الطبيعية»[2]

و من خلال هذين التعريفين يتضح أن النظم الإقتصادي يشير إلى الاسس و المبادئ التي تقوم عليها حياة المجتمع الإقتصادية، أما النموذج فلا يتضمن سوى مشكلات أغلبها فني لا يمس مباشرة أسس و مبادئ النظام نفسها، و بالتالي فإن النظام الإقتصادي يقوم على أسس و مبادئ واحدة، أما من التطبيق فالباب مفتوح لاختلاف (نماذج) و بناءًا عليه ينتج أن :

1. من الممكن أن تتواجد تطبيقات و نماذج مختلفة لنفس النظام دون المساس بالطابع العام للنظام الإقتصادي المعني، فعلى سبيل الميثال يوجد إختلافات في تطبيق النظام الرأسمالي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و حول غرب أوروبا، إلا أن هذا الإختلاف في النماذج لم يمس الأسس و المبادئ العامة للنظام الإقتصادي الرأسمالي.

---

[1] عويسي أمين، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] المرجع نفسه، ص 28.

2. ممكن لأية دولة أن تنتقل من نموذج إقتصادي إلى آخر دون أن تعتبر من نظامها الإقتصادي.[1]

[1] مختار عبد الحليم طلبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24.

المحاضرة العاشرة

تصنيف الأنظمة الاقتصادية

1. النظام الإقتصادي الرأسمالي.

I. النظام الاقتصادي الرأسمالي :

دخلت أوروبا في القرن الخامس عشر مرحلة جديدة مغايرة للمرحلة السابقة التي ساد فيها النظام الإقطاعي. و سميت هذه المرحلة بنحو و تطور الطبقة الحرفية التي كانت تشتغل في المجال الحرفي و كذا التجارة نتيجة الطلب الكثير على هذه الأدوات الحرفية لتوظيفها و استغلالها في النشاط الزراعي، مما زاد من شراء هذه الطبقة بواسطة ممارستها للتجارة فبعد أن كانت طبقة حرفية متوسطة أصبحت تمارس التجارة طبقة ثرية أطلق عليها فيما بعد بالطبقة البرجوازية التي تمتلك رؤوس أموال كبيرة، أدت هذه التحولات إلى ميلاد نظام إقتصادي جديد يسمى بالنظام الرأسمالي.

أ- تعريف النظام الإقتصادي الرأسمالي :

«نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقييم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج (الأرض، المواد الأولية، و أدوات العمل) سواء كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، و طبقة البروليتاريا (العمال) المجبرة على بيع قوة عملها لأن ليس لأفرادها وسائل الإنتاج و لا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص».[1]

إذن فالرأسمالية هي مصطلح يطبق على المجتمع الذي يمتلك فيه الأفراد وسائل الإنتاج[2]

ب- أسس و مبادئ النظام الرأسمالي :

تتمثل أسس و مبادئ النظام الإقتصادي الرأسمالي في :

1. الملكية الفردية :

تعني الملكية الفردية تقرير و حماية مجموعة من الحقوق للفرد على الأموال التي يكتسبها، و له الحق في حرية التصرف بهذه الأموال بإرادته المنفردة سواء أكانت هذه الأموال تستخدم في إشباع

---

[1] لونيسي لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 256. نقلا عن نبيلة داود، **الموسوعة السياسية المعاصرة** مكتبة غريب، القاهرة، مصر، 1991، ص 30.

الحاجات المتعددة لإنسان مباشرة أو كانت إنتاجية توظف لإنتاج الأموال الإستهلاكية، و أيضًا الأموال الإنتاجية في حد ذاتها مثل الأراضي الزراعية و الآلات و الأدوات. و أيا كان شكل هذه الأموال.

2. حرية المشروع :

و هي حق كل فرد في توجيه جهوده و أمواله حيثما يريد و في أي شكل من أشكال النشاط الإقتصادي الذي يريده، حتى في علاقته مع الدولة فله الحق في التنقل بحرية إلى أي مكان يريده و يختاره هو شخصيا كما له الحق في تأسيس وحدات إنتاجية في أي فرع أو قطاع من قطاعات النشاط الإقتصادي.

3. نظام السوق و الأثمان (الأسعار) :

تتحدد الأسعار في ظل هذا النظام الإقتصادي بناء على رغبات المشترين و البائعين و قدرتهم على المساومة، بعيدًا عن تدخل الدولة، حيث يلعب جهاز الثمن دور المرشد للمنتج و المستهلك ليتقرر بناء على ذلك مما يمكن إنتاجه من سلع و خدمات و ما يتم استهلاكه منها كذلك.

فرغبات المستهلكين تتحدد فيما يسمى بقوى الطلب و في مقابل ذلك تتحدد رغبات البالغين فيما يسمى بقوى العرض و في النقطة التي تتلاقى فيها قوى العرض و الطلب يتم تحديد الثمن في السوق. فإذا تحدد سعر ما في السوق و كان مرتفعًا فإنه دليل على رغبة المستهلكين في إشباع حاجاتهم من تلك السلعة و الحصول على المزيد منها و يعد هذا الإرتفاع بمثابة المرشد للمنتخبين للزيادة من هذه السلعة و عرضها في السوق. و بهذا فإن جهاز الثمن يوجه الموارد نحو الإنتاج و الإستهلاك.[1]

4- المنافسة :

يسود النشاط الإقتصادي في النظام الرأسمالي جو المنافسة بين المنتجين الرأسماليين أنفسهم و بينهم و بين المشترين في سوق السلع الإستهلاكية و سوق عوامل الإنتاج بغية الحصول على أجور و أفضل الشروط المتعلقة بالسلع و الخدمات محل التعاقد.

---

[1] صديقي شفيقة، مرجع سبق ذكره ص 30، لأنظر أيضًا زينب حسين عوض الله و أخرون، أصول الإقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 113.

5- دافع الربح :

فالربح هو الهدف الاساسي من العملية الإنتاجية و يعد الربح من أكثر الأسس الإقتصادية ارتباطا بالنظام الإقتصادي الرأسمالي، و لكي يتحقق الربح يتطالب وجود شرطين أساسيين متداخلين:

أ- الربح هو الدافع على القيام بالعملية الإنتاجية.

ب- الرغبة في الزيادة الإيرادات على النفاقات بمعنى تحقيق الربحو اجتماع العنصرين (أ و ب) معًا في شخص واحد هو من يجعل من دافع الربح أساسًا لا يوجد في أي نظام إقتصادي آخر.[1]

ج- خصائص النظام الإقتصادي الرأسمالي :

تتمثل خصائص النظام الإقتصادي الرأسمالي في نوعين من الخصائص خصائص تنظيمية و إجتماعية و خصائص فنية و اقتصادية.

1. الخصائص التنظيمية :

يبنى النظام الرأسمالي على مبدأ الحرية في كافة المجالات، السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية بناء على القوانين المعمول بها، و يركز هذا النظام على مبدأين أساسيين الملكية الخاصة و حرية التعاقد، بينما دور الدولة فإنه يقتصر على حماية حقوق الأفراد و حراسة مكاسبهم بالتأكيد على احترام حق الملكية و حرية التعاقد.[2]

2. الخصائص الفنية :

يقوم النظام الإقتصادي الرأسمالي على فن إنتاجي يركز على الإختراع و الإكتشاف و على بنيان اقتصادي يستند إلى حرية القرار.

1- الفن الإنتاجي :

تزامن النظام الإقتصادي الرأسمالي مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا، فاستثمر التقدم التكنولوجي الناجم عن هذه الثورة، كما طبقت الفنون الإنتاجية المتقدمة نتيجة لمبدأ المنافسة، لأن المنافسة تخلق جو من السعي إلى تحسين وسائل الإنتاج للتمكن من تخفيض تكاليف الإنتاج و تحقيق

---

[1] صديقي شفيقة، نفس المرجع، ص ص 30-31

[2] مختار عبد الحكيم طلبة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

أكبر قدر من الأرباح، فنجاح أي منتج في توظيف أي اختراع جديد من شأنه أن يقلل من تكاليف الإنتاج يدفع بالمنتجين الأخرين إلى تقليد و تطبيق مثل هذه الوسائل الحديثة حتى يتمكنوا من البقاء في مجال الإنتاج.

و قد أدى استخدام الفن الإنتاجي المتقدم إلى سرعة زيادة معدلات النمو الإقتصادي، و تطورات هذه الفنون دون توقف لمواجهة تكاثر الحاجات. بما أدى إلى زيادة الإنتاج خلال فترات قصيرة، دعمت النظام الإقتصادي الرأسمالي و جعلته قادرًا على تحقيق الإزدهار.[1]

2- حرية القرار الإقتصادي :

تستغل عوامل الإنتاج نتيجة لتفاعل القرارات التي يتخذها الأفراد دون تلرجوع إلى الدولة أو استشارتها، و ذلك أن النشاط الإقتصادي الذي يمارس الأفراد في ظل النظام الرأسمالي لا يقوم على برامج تصنعها الدولة، و إنما تتم طبقا لإدراة الأفراد، فالأفراد في سعيهم إلى تحقيق مصالحهم الخاصة و الفردية يسعون في نفس الوقت إلى تحقيق مصلحة الجماعة فيما يسمى باليد الخفية كما يعترف النظام الإقتصادي الرأسمالي بحرية الإستهلاك، كما أنهم أحرار في توزيع دخولهم بين الإستهلاك و الإدخار، بالإضافة إلى حرية إنتقال السلع و رؤوس الأموال بين الدول و إتساع المبادلات الدولية، و سيادة حرية المبادلات التجارية.[2]

د- مراحل تطور النظام الإقتصادي الرأسمالي :

مر النظام الرأسمالي منذ نشأته بمراحل هامة أهمها :

1. الرأسمالية التجارية :

ظهر في هذه المرحلة التجار الذين قاموا بنقل السلع و البضائع إلى السوق و بيعها بناء على الطلب لتلك البضائع و السلع و قد كان للتجارة دور أساسي في رفع مستوى الإنتاج و هذا بالتوسع في فتح أسواق جديدة و قد ساهمت مجموعة من العوامل في ظهور الرأسمالية التجارية نوجزها في :

---

[1] مختار عبد الحكيم طلبة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] المرجع نفسه، ص ص 45-46.

- الإكتشافات الجغرافية.
- الثورة النقدية و التخلص من المقايضة.
- نشأة الدولة القومية بعد معاهدة وستفالية 1648.
- الإصلاح الديني و النهضة اللتان عرفتها أوروبا.
- تراكم رؤوس الأموال في يد التجار.
- إنتشار الأفكار الإقتصادية.

2. الرأسمالية الصناعية :

ظهرت الرأسمالية الصناعية في نهاية القرن الثامن عشر، حيث ساعد على ظهورها التقدم الآلي و الناتج عن سيطرة رأسمال على الجهاز الصناعي و الإنتاجي معًا، و ذلك باستخدام الآلات كأساس للعملية الإنتاجية، و ما ميز هذه الفترة عن فترة الرأسمالية التجارية هو توجيه رؤوس الأموال لتوظيفها في الجهاز الإنتاجي.[1]

3. الرأسمالية المالية :

تمتاز مرحلو الرأسمالية بتطور وظيفة البنوك في ميدان الاستثمارات و تزايد تأثير البورصات في الإقتصاد إيضافة إلى ظهور التركيز المالي هي فتح المجال واسعًا للبنوك في التحكم في دواليب الإقتصاد، فقد ظهرت وظائف جديدة للبنوك، فلم تعد تقتصر وظيفتها على منح القروض للتجار و الرأسماليين فقط، بل أصبحت توظف جزءًا من رأسمالها في العملية الإقتصادية، فأصبحت مؤسسة بنكية رأسمالية صناعية و بذلك أصبحت الصناعة خاضعة لهيمنة البنوك.[2]

---

[1] صديقي شفيقة، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.

[2] المرجع نفسه، ص 27.

المحاضرة الحادية عشر

تصنيف الأنظمة الاقتصادية

2. النظام الإقتصادي الإشتراكي.

II. النظام النظام الإقتصادي الإشتراكي :

1- مفهوم النظام الإقتصادي الإشتراكي :

النظام الإشتراكي هو ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاجية و تحكم الدولة في تسيير و إدارة النشاط الإقتصادي من خلال التخطيط المركزي و قد تم تطبيق هذا النظام الإقتصادي أول مرة سنة 1917 بعد الثورة البلشفية خلال تبني هذه الثورة للإشتراكية الماركسية أو العلمية و إقامة أول دولة اشتراكية ماركسية في جمهورية الإتحاد السوفياتي.[1]

و منذ إعتناق الإتحاد السوفياتي المذهب الإشتراكي، بدأت الدولة و خاصة الدول العالم الثالث تنتهج هذا المذهب و تبني النظام الاشتراكي كخيار إقتصادي، إلا أنه و بعد تصدع المعسكر الشيوعي و تفكك الإتحاد السوفياتي، إنهيارت معه الإشتراكية العلمية التي كان يدافع عنها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية قمة باريس 1990.

2- أسس و مبادئ النظام الإقتصادي الإشتراكي :

يقوم النظام الإقتصادي الإشتراكي على مجموعة من الأسس و المبادئ نذكر أهمها :

أ- تدخل الدولة :

يرتكز النظام الإقتصادي الاشتراكي على ضرورة تدخل الدولة في الدواليب الإقتصادية و هذا لأجل تحقيق المصلحة العامة للدولة، فعلى العكس تمامًا من النظام الإقتصادي الرأسمالي الذي يعطي لأفراد الحرية في العمل وطبيعة الإنتاج و حرية الأستهلاك فإن الدولة في ظل النظام الإشتراكي تقيد جميع هذه الحريات، حيث تقوم الدولة بوضع خطة مدروسة للعملية الإنتاجية يطلق عليها بالتخطيط الإقتصادي و بناءً على هذه الخطة تقوم الدولة بتحديد كمية و نوعية الإنتاج.

---

[1] أحمد عاشور، **النظام الاشتراكي مفهومة، وأسسه و عيوبه**، موقع الألوكة الثقافية، www.alukah.net ، أخر زيارة للموقع، 2019/11/21

ب- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج :

تهدف الإشتراكية من الملكية الجامعية لوسائل الإنتاج إلى محو الطبقية و وضع حدا فاصلاً للصراع بين الأفراد منذ فترة المجتمع العبودي الذي خلق طبقتين (الاسياد و العبيد) فالاشتراكية تسعى إلى جعل المجتمع طبقة واحدة يزيل على أثرها التنافض الطبقي الذي ينتج عن تقسيم المجتمع إلى طبقتين، و يتجسد هذا الزوال الطبقي[1] في مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج و إلغاء الملكية الفردية الوسائل الإنتاج حيث تمتلك الدولة هذه الوسائل و الموارد، فالملكية العامة تشتمل :

«ملكية الدولة لمصادر الثورة الطبيعية و للمشروعات الصناعية و التجارية و لمشروعات النقل و المصارف و للمشروعات الزراعية و لا خل بمبدأ الملكية العامة إنابة السلطة المركزية لبعض الهيئات العامة لإدارة بعض المشروعات أو تملك بعض الأدوات الإنتاج وفقا لخطة الإقتصادية العامة»[2]

و إذا كانت الإشتراكية تدعو إلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج فإن ذلك لا يعني الإلغاء التام لملكية الفردية، فالملكية الخاصة تعد نظام طبيعي بالنسبة لأموال الإستهلاك فمن غير المنطقي أن يستهلك الفرد سلعة أو منتوج دون أن يكون له حرية التصرف فيه، و لذلك فإن النظام الإقتصادي الإشتراكي يسلم بالملكية الخاصة لسلع الاستهلاك. فالأفراد لهم حرية التصرف و التملك في كل ما يحصلون عليه من مداخيل و حتى حق الإدخار شريطة أن لا تتحول هذه المدخرات إلى رؤوس أموال عينية كما يسمح بالملكية الخاصة للمساكن و الحدائق المحيطة بها.[3]

ج- توجيه الإنتاج الحاجات الجماعية : [4]

الهدف الأساسي للنظام الإقتصادي الإشتراكي هو إشباع حاجات المجتمع و هذا ما يدفع بالدولة إلى الإهتمام بالقطاعات التي تنتج السلع و الخدمات التي يحتاجها كل أفراد المجتمع في إشباع حاجاتهم الضرورية، كما تقوم الدولة بتحفيز العمال مادي و معنويا بهدف الزيادة من الإنتاج، و أما بخصوص

---

[1] عويسي أمين، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[2] مختار عبد الحكيم طلبة، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[3] المرجع نفسه، ص66.

[4] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 265.

كيفية توزيع الناتج القوي فإنه يوزع في إطار العدالة الإجتماعية أي يتم توزيعه على الجميع بحيث يكون الناتج كل حسب حاجته.

3- عيوب النظام الإقتصادي الإشتراكي :4

يمكن إيجاز عيوب النظام الإقتصادي الإشتراكي في :

أ- الحوافز المادية و المعنوية المقدمة في النظام الإشتراكي لا ترقى إلى درجة حافز الربح في التظام الإقتصادي الرأسمالي،و هذا ما يفسر التراخي و التسيب من جانب بعض العمال أو بعض المسؤولين على إدارة المشروع.

ب- تتجمع سلطة إتخاذ القرار في أيدي مجموعة قليلة من المسؤولين و بترتيب على ذلك أن أي خطأ ينجر عن هذا القرار سيكون له حتما تبعات و أثار سلبية على المجتمع ككل. عكس النظام الإقتصادي الرأسمالي أين يتحمل صاحب المشروع وحده تبعات قرارته الخاطئة و الأثار السلبية الناتجة عنها.

ج- الروتين و البيروقراطية نتيجة وجود جهاز رقابي تنظيمي للمتابعة المستمرة و الدقيقة و الإشراف و الرقابة و هو يعطل المصالح و يستنفذ الطاقات و يهدر الوقت و يزيد من تكاليف الإنتاج[1]

[1] داليا عادل الزيادي، النظام الإقتصادي المقارنة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، (د ت م)، ص 79.

المحاضرة الثانية عشر

العولمة الإقتصادية

العولمة الإقتصادية

لقد كان إنهيار الإتحاد السوفياتي في العقد التاسع من القرن العشرين حدثًا عالميا بإمتياز، فقد كانت بداية لتحول نوعين في مسار التطور العلم للبشرية، بعد أن تحرّرت الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسع اللامحدود، فقد كان لابد من تطوير و إنتاج النظم المعرفية و السياسية و الإقتصادية بما يتماشى مع تبرير و تعزيز النظام الرأسمالي المتفوق على النظام الإشتراكي. فيما يسمى بالعولمـة، و تأتي العولمة الإقتصادية أحد ركائزها.

أولا : مفهوم العولمة الإقتصادية.

لم يقف و المفكرين و العلماء و الباحثين الإقتصاديين على تعريف واحد للعولمة الإقتصادية و لهذا سنحاول تقديم تعاريف مختلفة للعولمة كلإقتصادية:

التعريف الأول :

«العولمة هي حقبة التحول الرأسمالية العميقة للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز و بقيادتها و تحت سيطرتها و في ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ»[1]

التعريف الثاني :

«نشر القيم الغربية في مجال الإقتصاد مثل، الحرية الإقتصادية و فتح الأسواق و ترك الأسعار للعرض و الطلب و عدم تدخل الحكومات في النشاط الإقتصادي و ربط إقتصاد الدول النامية بالإقتصاد العالمي و تعكس هذه الظاهرة زيادة حركة رؤوس الأموال و تفتح المجال واسعًا أمام أصحاب رؤوس الأموال لجمع المزيد من المال»[2]

---

[1] جميلة جوزي، **العولمة الإقتصادية– تحدياتها و المخاطر التي تهدد مستقبلها**، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الإقتصادية، الجزائر العدد 01، 2010، ص 36، نقلا عن السيد ياسين، العرب و العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص 28.

[2] أحمد عبد العزيز و جاسم زكريا، **العولمة الإقتصادية و تأثيراتها على الدول العربية**، مجلة العربية، مجلة الإدارة و الإقتصاد، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، العدد 36، 2011، ص 66.

تعريف الثالث :

«نفي الآخر و إجلال الإحتراف الثقافي و الهيمنة و فرض نمط واحد لاستهلاك و السلوك»[1]

تعريف رابع :

«العولمة هي شكل كل جديد من أشكال النشاط، تم فيها الإنتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم بعد الصناعي، و هذا التحول تقوده نخبة تكنولوجية صناعية تسعى إلى تدعيم السوق الكونية الوحدة بتطبيق سياسات مالية و إنمائية و تكنولوجية و إقتصادية شتى»[2]

و بشكل عام تعرف العولمة على أنها تلك الحالة أو الظاهرة التي تسود العالم في الفترة الراهنة و تتميز بمجموعة من العلاقات و العوامل و القوى تتحرك بسهولة على المستوى الكوني العالمي، متجاوزة كل قيود الحدود الجغرافيا للدول و تصعب السيطرة عليها، تؤيدها و تساندها إلتزامات دولية و يدعمها القانون الدولي، مستخدمة آليات متعددة و منتجة لأثار تتحدى نطاق الدولة الوطنية إلى المستوى العالمي لتربط العالم في شكل كيان متشابك الأطراف يطلق عليه القرية الكونية.[3]

ثانيا : أنواع العولمة الإقتصادية.

يظهر شكل العولمة الإقتصادية في الفترة الحالية في ظاهرتين منفصلتين :

1- عولمة الإنتاج :[4]

عرفت نهاية الثمانينات و فترة التسعينات من القرن العشرين عولمة شريعة للعملية الإنتاجية و أسلوب الإنتاج ككل. و هذا عن طريق فرض برامج التعديل الهيكلي من قبل المؤسسات المالية العالمية و على رأسها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، و قد تسارعت وتيرة هذه العملية جراء الإتفاقيات المتعددة الأطراف التي عززتها المنظمة العالمية للتجارة و تعد الشركات المتعددة الجنسيات و العابرة للقارات القوة الرئيسية المحركة لعولمة الإنتاج.

---

[1] أحمد عبد العزيز و جاسم زكريا، المرجع السابق، ص 66.

[2] جميلة الجوزي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[3] صديقي شفيقة، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[4] المرجع نفسه، ص 50.

2- عولمة الموارد المالية :[1]

جاءت عملية الموارد المالية كنتيجة لعولمة الإنتاج. خاصة في هذه السنوات الأخيرة، أين وصلت حركة رؤوس الأموال العالمية إلى مستويات فاجأت فيها معظم المراقبين، فعلى سبيل المثال، كان تجار العملات في مدينة نيويورك و لندن سنة 1986 يتداولون يوميا حوالي 188 مليار دولار، إلا أن هذا الرقم بلغ سنة 1995 حوالي 1.2 ترليون دولار و هو في تصاعد مستمر.

ثالثا : أهداف العولمة الإقتصادية.

هناك جملة من الأهداف العلنية تسعى العولمة الإقتصادية إلى تحقيقها :[2]

- تهيئة الفرصة لنمو الإقتصادي لجميع الدول.
- إنعاش الإقتصاد العالمي و ذلك بزيادة حجم التجارة العالمية.
- تقريب الإتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة و رأس المال مع العلم أن الهدف الرئيسي من وراء ذلك هو العولمة الإقتصادية العالمية و صبغتها بالرأسمال.
- حل المشكلات الإنسانية التي تعجز الدول عن حلها بمفردها مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل و المخدرات و قضايا البيئة و انتقال الأيادي العاملة من دولة لأخرى.

إلا أن هذه الأهداف و التي تنادي بها المنظمات العالمية الرئيسية التي تلعب دورًا في تجسيد العولمة الإقتصادية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي و منظمة التجارة العالمية لم تتحقق و تتجسد على أرض الواقع، أنظرًا لعدم إلتزام هذه المؤسسات بها أصلاً، إضافة إلى الهيمنة التي تبنيها الدول الرأسمالية على هذه المنظمات بما يتوافق مع مصالحها.

و نظرًا لهذه السياسات الإقتصادية العالمية المجحفة ظهر تيار رافض لهذه العولمة معتبرًا أن الأهداف الحقيقية للعولمة الإقتصادية هي الأهداف الخفية و المتمثلة في هيمنة الدول الرأسمالية على الإقتصاد العالمي بواسطة توظيف هذه المؤسسات الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات التابعة لها. و فرض توسيع النظام الربوي و ربط عجلة الإقتصادات الدول الفقيرة الساعية إلى أحداث تنمية بإقتصادات

---

[1] المرجع نفسه، ص 50.

[2] أحمد عبد العزيز و حاتم زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-67.

الدول الرأسمالية المتطورة للسيطرة عليها و نهت مواردها و ثرواتها و القضاء على الهوية الثقافية و الوطنية كالإنسان و إضعاف دور الدولة.[1]

4- خصائص العولمة الإقتصادية :

تتميز العولمة الإقتصادية بمجموعة من الخصائص يمكن ذكر أهمها :

1. سيادة آليات السوق و السعي لإكتساب الفترات التنافسية و ذلك بالإستفادة من الثورة التكنولوجية التي يعرفها العالم و ثورة الإتصالات و المواصلات و حتى المعلومات بهدف الوصول إلى الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة و بجودة عالية و البيع بسعر تنافسي و في أقصر مدة زمنية ممكنة لأن الوقت أصبح يعد أحد القدرات التنافسية التي يجب أن تكتسب في ظل العولمة.

2. تزايد دور و أهمية التجارة الدولية كعامل رئيسي من عوامل نمو الدول الفقيرة و المتخلفة و التي يطلق عليها الدول السائرة في طريق النمو، حيث أصبحت الصادرات محركا للنمو.

3. الزيادة في درجة الإعتماد الإقتصادي المتبادل بين إقتصادات الدول و قد كان لمنظمة التجارة الدولية دور رئيسي في زيادة الإعتماد الإقتصادي المتبادل فانضمام الدول إلى منظمة التجارة الدولية أسفر عنه تحرير التجارة العالمية أو حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية، و في ظل الثورة التكنلوجية التي يعرفها العالم اختزلت المسافات بين القارات و الدول مما زاد من الدرجة التأثير و التأثر المتبادلين و ايجاد نوع جديد من تقييم العمل الدولي، و قد أدى هذا التوجه إلى :[2]

- زيادة التعرض للصدمات الإقتصادية الآتية من الدول الأخرى.
- سرعة انتقال و انتشار الصدمات الإقتصادية.
- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد للنمو.
- تزايد دور و أهمية التجارة الدولية كعامل محدد للنمو.
- زيادة درجة التنافسية في الإقتصاد العالمي.

---

[1] المرجع نفسه، ص 67.

[2] الجوزي جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 42.

4- ظهور أنماط جديدة من التقسيم العمل الدولي :[1]

ظهر ذلك بشكل جلي في نوع و طبيعية المنتج الصناعي، حيث لا يمكن لأية دولة مهما توفرت على قدرات إنتاجية أن تستقل بمفردها في إنتاجه، و لهذا نجد اليوم العديد من المنتاجات الصناعية مثل السيارات تقوم كل دولة بالتخصص في صنع أحد مكوناتها.

5- تعاظم دور الشركات العابرة للحدود : [2]

و هي شركات عالمية الإستثمار، تؤثر بقوة في الإقتصاد العالمي و في إقتصادات الدول من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من عملية نقل الخبرات التسوقية و الإدارية و التكنولوجيا.

6- تقليص درجة سيادة الدولة القطرية :[3]

و هذا نتيجة لسياسات الإقتصادية التي تفرضها قوى و مؤسسات العولمة عليها خاصة في مجال السياسة النقدية و المالية، حيث أجبرت هذه الدول على إلغاء قوانين التحكم في السوق و تطبيق سياسة تحرير و الخضوع إلى سلطة و سياسات المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية).

7- الإنفتح المالي و ارتباط الأسواق الداخلية للدول بالأسواق العالمية نتيجة لإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال.[4]

---

[1] صديقي شفيقة، مرجع سابق، ص 51.

[2] صديقي شفيقة، مرجع سابق، ص 51.

[3] المرجع نفسه، ص 52.

[4] المرجع نفسه، ص 52.

قائمة المراجع

1. الكتب و المجلات

- مختار عبد الحكيم طلبة : **مقدمة في المشكلة الإقتصادية، النظم الإقتصادية، بعض جوانب الإقتصاد الكلي، عوامل الإنتاج**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2008.
- روزا لوكسمبورغ : **ماهو الإقتصاد السياسي**، ترجمة إبراهيم العريس، دار إبن خلدون، عمان، الأردن، 1980.
- مناور ريح حداد، حازم بدر الخطيب، **مبادئ الإقتصاد الجزئي**، دار الأمل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- غازي عناية، **منهج البحث العلمي**، محاضرات على طلبة الدراسات العليا، جامعة جرش الأهلية، الأردن، 2007م
- عمار بوحوش، محمد ذنيبات، **مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- فضيل دليو، **منهجية البحث الإجتماعي بين الإستنباط و الإستقراء**، مجلة الإحياء، العدد 04، 2001.
- رفيقة حروش، **الإقتصاد السياسي**، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، ط1، 2011.
- إبراهيم بولمكاحل، **سلسلة محاظرات في مقياس مدخل العلم الإقتصاد السياسي**، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- محمد دويدار، **مبادئ الإقتصاد السياسي**، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981.
- محمد عبد العزيز عجمية و مصطفى رشدي شيخة، **البنوك و العلاقات الإقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.
- عبد الله ساقور، **الإقتصاد السياسي**، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر.
- لوينيسي لطيفة، **محاظرات في الوقائع الإقتصادية**، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار.
- إبراهيم بولمكاحل، **سلسلة محاظرات مقياس مدخل لعلم الإقتصاد السياسي** المحور الثاني، **مفهوم النظم الإقتصادية و لطورها التاريخي**، نقلا عن عبد الله ساقور.
- عبد السلام الترمانيني، **الرق، ماضيه و حاضره**، عالم المعرفة، الكويت، 1978.
- محمود محمد الحويري، **رؤية في سقوط الإمبراطورية الرمانية**، دار المعارف، بيروت، لبنان.

- برتراند راسل، **تاريخ الفلسفة الغربية**، ترجمة زكي نجيب محمود الجنة التأليف و الترجمة و النشر، القاهرة، مصر، 1967.
- مختار عبد المجيد طلبة، **مقدمة في المشكلة الإقتصادية، النظم الإقتصادية، بعض جوانب الإقتصاد الكلي، عوامل الإنتاج**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2007.
- صديقي شفيقة، **محاظرات في تاريخ الوقائع الإقتصادية**، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2016-2017.
- مهدي محفوظ، **اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع (مجلة)، بيروت، لبنان، 2007.
- أسامة عكنان، **إعصار الخليج، رياح الخليج تهب على مستقبل العالم، دراسة تحليلية في حتمية المنازلة الكبرى**، شركة الشهاب، الجزائر.
- خالد سعيد البحيصي، **التطور في تاريخ الفكر الإقتصادي**، الجامعة الإسلامية، غزة.
- محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010.
- وليد عابي : **حماية البيئة و تحرير التجارة الخاريجية في إطار المنظمة العالية للتجارة، دراسة حالة، الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- محمد خنوش، **الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، دار قرطبة للنشر و التوزيع، باب الزوار، الجزائر، ط1، 2015.
- جعفر طالب أحمد الخز علي: **تاريخ الفكر الإقتصادي (دراسة تحليلية للأفكار الإقتصادية عبر الحقب الزمنية)** دار الدكتور للعلوم الإدارية و الإقتصادية، بغداد، العراق، ط2.
- جوان كينت جالبريت : **تاريخ الفكر الإقتصادي، الماضي صورة الحاضر**، ترجمة أحمد فؤاد بلبح عالم المعرفة، الكويت، 1978.
- محمد الشيخ و ياسر الطائري، **مقاربات في الحداثة و ما بعد الحداثة**، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1996.
- حارم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط1، 1995.
- أنطوان أيوب، **دروس في الإقتصاد السياسي**، مدرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، ج1، ط1، 1965.

- سكينة بن حمود، **دروس في الإقتصاد السايسي**، دار الملكية للطباعة و الإعلام، الجزائر، 2006.
- رفيقة حاروش، مرجع سبق ذكره، ص ص 101-102، نقلا عن : اسماعيل سفر عارف دليلة، **تاريخ الأفكار الإقتصادية**، دار الكتاب، دمشق، سوريا، ط5، 1995.
- خبابة عبد الله، **محاضرات في الإقتصاد العام**، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019/2018.
- هاشم صالح، **مدخل إلى التنوير الأوروبي**، دار الطليعة كالطباعة و النشر، بيروت، لبنان، ط1، سبتمبر 2005، ص 221.
- أيمون باتلر، **آدم سميث، مقدمة موجزة**، ترجمة علي الحارس، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة، مصر، 2012.
- آدم سميث، **ثروة الأمم**، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، لبنان، ط1، 2007.
- جيفوس، **الإقتصاد السياسي**، ترجمة علي أبو الفتوح باشا، دت، القاهرة، مصر، ط2.
- كامل وزنه، **آدم سميث، قراءة في إقتصاد السوق**، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، 2007.
- عمر و هشام محمد، **مدخل في مدارس الفكر الإقتصادي، نظرة تحليلية للتطورات الإقتصادية المعاصرة من منظور الإقتصاد الإسلامي و الإقتصاد الرأسمالي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 414، 2013.
- جمال جويدان الجميل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2006.
- محمد دياب التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنه اللبناني، بيروت، لبنان، 2010.
- محمد شاد عبد العزيز محمود، **الفكر الماركسي في ميزان الإسلام**، مطبعة الفجر الجديد، القاهرة، مصر، 1982.
- **(د م)، لنين، مختارات**، دار التقدم، موسكو، روسيا، ج1، 1977.
- ستالين، **المادة الديالكيتكية و المادة التاريخية**، ترجمة قدري محمود حنفي، دار دمشق للطباعة و النشر، دمشق، سوريا، 2008.
- كارل ماركس، **رأس المال**، ترجمة محمد عيتاني، كتبة الماعرف، بيروت، لبنان، ج1، 1982.
- فريدريك إنجلز : **ديالتيك الطبيعة**، ترجمة توفيق سلوم، دار الفرابي للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2011.
- رشيدة شرقي: **القيمة و البنية الإقتصادية عند كارل ماكس**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم الفلسفة، السنة الجامعية (2015-216).

- يوسف إبراهيم يوسف، **وقفات مع فكرة فائض القيمة في التحليل الماركسي**، حولية كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، جامعة قطر، قطر، 1989.
- كامل محمد محمود عويضة، **كارل ماركس، الماركسية و الإسلام**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993.
- كامل علاوي كاظم الفتلاوي و حسين لطيف كاظم الزبيدي، **مبادئ علم الإقتصاد**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.
- بن الحاج جلول ياسين، **الإقتصاد الكلي دروس و تمارين**،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017-2018.
- روبرت سكيدلسكي، جون مينارد كينز، **مقدمة قصيرة جدًا**، ترجمة عبد الرحمان مجدي الهنداوي.
- كويسي أمين، **النظام الإقتصادي و الثقافة الإجتماعية العلاقة و الإقرارات**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية.
- أحمد ضياء الدين زيتون، **مبادئ في علم الإقتصاد**، المكتب العلمي للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001.
- محمد إبراهيم أبو شادي، **النظم الإقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2010.
- زينب حسين عوض الله و أخرون، أصول الإقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- داليا عادل الزيادي، النظام الإقتصادي المقارنة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، (د ت م).
- جميلة جوزي، **العولمة الإقتصادية- تحدياتها و المخاطر التي تهدد مستقبلها**، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الإقتصادية، الجزائر العدد 01، 2010.
- أحمد عبد العزيز و جاسم زكريا، **العولمة الإقتصادية و تأثيراتها على الدول العربية**، مجلة العربية، مجلة الإدارة و الإقتصاد، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، العدد 36، 2011.

2. مواقع الأنترنت

- أحمد محمد عاشور، **المشكلة الإقتصادية** من موقع : www.alukah.net
- منهج البحث العلمي من موقع : repository.vobalylon.edu
- مجد خضر، تعريف الديمغرافيا، www.mawdoo3.com.
- الموسوعة الماركسية، مفاهيم و مصطلاحات، نظام المشاعي البدائي، www.marsciste.org.

- https://pagead2.googlesyndication.com/pagead/js/adsbygoogle.js

- الثورة الصناعية من الموقع : www.mormal.no .
- زكرياء بغور، **دافيد ريكاردو تحت المجهر، في نقد الإقتصاد السياسي**، مجلة الحوار المنتدى الإلكترونية، العدد 5054، سنة 2016، www.ahewar.org.
- موسوعة الجزيرة : كارل ماركس من الموقع : www.aljazeera.net ، كتب بتاريخ 7 ماي 2015.
- الموسوعة الحرة وكيبيديا : **فرديريك إنجلز**، www.wikipedia.org.
- نبيل عودة : فلسفة مبسطة، وحدة و صراع الأضداد، الحوار المتمدن، العدد 4682. بتاريخ 04 جانفي 2015 (www.ahewar.org).

- https://drive.google.com/file/d/0B6iNUbwq5ejKQjg3T0dUT1NXNFU/view
- https://drive.google.com/file/d/0B6iNUbwq5ejKQjg3T0dUT1NXNFU/view

- محمد مروان، مفهوم النظام الإقتصادي، من موقع موضوع : www.mawdoo3.com .
- مجد خضر، **تعريف النظام الإقتصادي**، من موقع موضوع : www.mawdoo3.com.
- أحمد عاشور، **النظام الاشتراكي مفهومة، وأسسه و عيوبه**، موقع الألوكة الثقافية، www.alukah.net .